حالة سكان قطر ٢٠١٤

خمسة أعوام على انطلاق السياسة السكانية

ذو الحجة ١٤٣٥هـ / أكتوبر ٢٠١٤م

الناشر: اللجنة الدائمة للسكان

الطبعة الأولى: ٢٠١٦

©جميع الحقوق محفوظة للجنة الدائمة للسكان

اللجنة الدائمة للسكان
Permanent Population Committee

دولة قطر، الدوحة، ص.ب: ١٨٥٥

هاتف : ٤٤٩٥٨٨٨٨ (٩٧٤+)

فاكس : ٤٤٨٣٦١٠٩ (٩٧٤+)

البريد الإلكتروني : ppc@gsdp.gov.qa

الموقع الإلكتروني : www.ppc.gov.qa

رقم الإيداع بدار الكتب القطرية:

الرقم الدولي (ردمك) :

الفهرس

العنـــــــوان	الصفحة
تقديم	IV
تمهيد	V
الجداول والأشكال	VII
أولاً) الجداول	VII
ثانياً) الأشكال	VIII
المحور الأول: السكان والقوى العاملة	1
أولاً) الواقع	2
أ- التشريعات والإجراءات والمؤشرات النوعية والكمية	2
ب- الصورة الإحصائية العامة	10
ثانياً) التحديات	22
المحور الثاني: النمو الحضري والإسكان والبيئة	23
أولاً) الواقع	24
أ- التشريعات والإجراءات والمؤشرات النوعية والكمية	24
ب- الصورة الإحصائية العامة	30
ثانياً) التحديات	35
المحور الثالث: التعليم والتدريب والشباب	36
أولاً) الواقع	37
أ- التشريعات والإجراءات والمؤشرات النوعية والكمية	37
ب- الصورة الإحصائية العامة	44
ثانياً) التحديات	55

العنـــــــوان	الصفحة
المحور الرابع: الصحة والصحة الإنجابية	56
أ- التشريعات والإجراءات والمؤشرات النوعية والكمية	57
ب- الصورة الإحصائية العامة	61
ثانياً) التحديات	67
المحور الخامس: المرأة والطفولة	68
أولاً) الواقع	69
أ- التشريعات والإجراءات والمؤشرات النوعية والكمية	69
ب- الصورة الإحصائية العامة	72
ثانياً) التحديات	78
المحور السادس: المسنون وذوو الإعاقة	79
أولاً) الواقع	80
أ- التشريعات والإجراءات والمؤشرات النوعية والكمية	80
ب- الصورة الإحصائية العامة	84
ثانياً) التحديات	89
الخاتمة: التقييم العام والتوجهات المستقبلية	90
أولاً) التقييم العام	90
ثانياً) التوجهات المستقبلية	96
الهوامش والمصادر والمراجع	99

تقديم

من دواعي الفخر والاعتزاز، أن دولة قطر قد احتلت المرتبة الأولى عربياً والواحدة والثلاثين عالمياً وفقاً لدليل التنمية البشرية الصادر عام ٢٠١٤ عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الأمر الذي يشير بوضوح إلى أن دولة قطر ماضية بثبات نحو التقدم والازدهار وتحقيق المزيد من الإنجازات التنموية بما يوفر حياة كريمة لسكانها الذين يتطلعون دائماً لغد أفضل في ظل عالم متغير يجعل من تلبية احتياجاتهم المتنامية استراتيجية بعيدة المدى تحتم علينا بذل الجهد والعمل المتواصلين لتحقيق المزيد من الإنجازات التي يمكن أن تسهم في تحسين دائم لنوعية حياة ساكني الديار القطرية الطيبة.

يأتي إصدار هذا التقرير الوطني الجديد حول سكان دولة قطر بعد مضي خمس سنوات على انطلاق السياسة السكانية للدولة. وخلال هذه الفترة تحقق الكثير من أهداف تلك السياسة، بينما مازال تحقيق أهداف أخرى يواجه بعض التحديات والصعوبات، ذلك أن بعض الإجراءات المرتبطة بأهداف السياسة السكانية يمكن تحقيقها خلال فترة زمنية محددة، كإصدار التشريعات أو القوانين، أو إنشاء مؤسسات معينة، بينما يتطلب بعضها الآخر تغيرات جوهرية في البنية الاجتماعية أو الاقتصادية أو الثقافية، مما لا يمكن تحقيقه إلا عبر حقبة طويلة نسبياً من الزمن. وقد بدأت اللجنة الدائمة للسكان بمراجعة آليات عملها خلال السنوات الخمس الماضية، وإعادة النظر في برنامج عمل السياسة السكانية ليتلاءم مع المتغيرات المستجدة في الدولة، ولتحديد التحديات التي لابد من مواجهتها في المرحلة الخمسية المقبلة.

ويطيب لي بهذه المناسبة أن أتوجه بالشكر والامتنان لنقاط الارتكاز ، وللجهات المعنية بتنفيذ السياسة السكانية، ولكل من ساهم في إنجاز هذا التقرير، ولاسيما المكتب الفني للجنة الدائمة للسكان الذي بذل جهوداً كبيرة في عملية الإشراف على مجموعات العمل ومتابعة عملها، وإعداد التقرير وتقييم محتوياته، والإعداد للتقييم الخماسي المزمع إجراؤه هذا العام بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان.

د. صالح بن محمد النابت
وزير التخطيط التنموي والإحصاء
رئيس اللجنة الدائمة للسكان

تمهيد

تنطلق السياسة السكانية في دولة قطر من اعتبار أن الإنسان هو غاية التنمية ووسيلتها. فالمواقف الاستراتيجية المعبر عنها في الدستور وفي خطابات وأقوال سمو أمير البلاد المفدى الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، وسمو الأمير الوالد الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، وفي رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠ التي شكلت الأساس الذي انطلقت منه استراتيجية التنمية الوطنية ٢٠١١-٢٠١٦ والمظلة التي تنضوي تحتها السياسة السكانية للدولة، تؤكد كلها على غايات التنمية البشرية المستدامة في تحسين نوعية حياة السكان وتوسيع خيارات الأفراد والأسر والارتقاء بقدراتهم مما يؤدي إلى زيادة مشاركتهم الفعالة في تطوير المجتمع القطري في جميع الميادين الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية وغيرها.

ويوماً بعد يوم تؤكد الإنجازات المتلاحقة التي حققتها دولة قطر على مختلف الأصعدة بأن شعار اللجنة الدائمة للسكان الموسوم بـ «نحو حياة أفضل للسكان في قطر»، لم يعد مجرد شعار، بل أصبح حقيقة يشهد لها القاصي والداني.

وفي هذا السياق، تواصل مؤسسات الدولة وهيئاتها المختلفة العمل على تطبيق آليات عمل جديدة تقوم على الرصد المتواصل لبرامج عملها ومتابعة تنفيذها، وذلك ضمن مقاربة تنموية قطاعية وكلية، وتحديث لأساليب العمل يتوافق مع ارتقاء الدولة نحو عهد تنموي جديد يمضي قدماً نحو تحقيق اقتصاد المعرفة. وفي هذا السياق، يعد برنامج المتابعة السنوي للسياسة السكانية أحد الأطر المؤسساتية التي تسعى إلى ترسيخ تقاليد العمل الحديثة في المؤسسات القطرية.

وبما أن السياسة السكانية للدولة مشروع حضاري مستمر ومتواصل ومرن، فقد تم التعامل مع محاور تلك السياسة وفقاً لمقاربة منهجية متكاملة جمعت بين الرصد النوعي والقياس الكمي، بغية إبراز أهم الإنجازات التي تحققت والتحديات التي ما تزال تواجه تنفيذ برنامج العمل.

وكما هي الحال بالنسبة للتقارير السابقة، يهدف تقرير «حالة سكان قطر ٢٠١٤» إلى وضع صانعي القرار في صورة الواقع السكاني على مختلف مستوياته وأبعاده وتطوراته، بعد انقضاء خمسة أعوام على متابعة تنفيذ السياسة السكانية للدولة.

ويعتمد التقرير الحالي في مقارباته ومعالجاته للمسائل السكانية المختلفة في دولة قطر، على عدد من المؤشرات الكمية والنوعية التي رصدتها مجموعات العمل المكلفة بمتابعة تنفيذ السياسة السكانية.

ويشتمل هذا التقرير على ستة فصول، إضافة إلى التقديم والمقدمة والخاتمة. ويتناول كل فصل من هذه الفصول محوراً من محاور السياسة السكانية التي يتم فيها استعراض الأهداف والإجراءات التي تمت ترجمتها إلى مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية كأدوات منهجية لرصد التقدم المحرز في تنفيذ السياسة السكانية. وارتباطاً بذلك، فقد تم التعامل مع محاور السياسة السكانية وفقاً لمنهجية موحدة تجيب على التساؤلات الأساسية الآتية:

- ما هي التشريعات والتدابير والإجراءات العملية التي تم اتخاذها لتحقيق الأهداف المرحلية للسياسة السكانية؟
- كيف تبدو الصورة الإحصائية العامة للواقع السكاني الراهن؟
- هل توجد معوقات تحول دون تحقيق الأهداف المرحلية للسياسة السكانية؟ وما طبيعتها إن وجدت؟
- ما التوجهات المستقبلية وأولويات المرحلة المقبلة من مراحل متابعة تنفيذ السياسة السكانية؟

ولقد ساعدت الإجابة على التساؤلات السابقة على تقييم المرحلة الخامسة (أكتوبر ٢٠١٣- أكتوبر ٢٠١٤) من مراحل تنفيذ السياسة السكانية في دولة قطر من حيث إعطاء صورة شاملة (نوعية وكمية) حول الوضع الراهن لمحاور السياسة السكانية الستة، وتسليط الضوء على التحديات التي تواجهها.

أما بالنسبة للتوجهات المستقبلية وأولويات المرحلة المقبلة من مراحل متابعة تنفيذ السياسة السكانية، فإن اللجنة الدائمة للسكان تتجه نحو مراجعة برنامج عمل السياسة السكانية وتقييمه بعد مضي خمس سنوات على تطبيقه العملي. وستشمل عملية التقييم غايات السياسة السكانية وأهدافها وآليات تطبيق الإجراءات المقترحة لتحقيق هذه الأهداف.

الجداول والأشكال

أولاً) الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
1	معدل المواليد الخام حسب الجنسية والسنة	
2	معدل الوفيات الخام حسب الجنسية والسنة	
3	معدلات استهلاك الفرد من الكهرباء والماء حسب السنوات	
4	المعدلات السنوية لتركز ملوثات الهواء حسب محطات الرصد في الدوحة لعام ٢٠١٢	
5	أعداد الطلبة المسجلين حسب الجنسية في مؤسسات التعليم العالي العامة والخاصة خلال السنة الدراسية ٢٠١٣-٢٠١٤	
6	المتدربون حسب الجنسية والنوع وجهة التدريب سنة ٢٠١٣	
7	المتدربون في المراكز التدريبية الحكومية وشبه الحكومية حسب النوع وفترة التدريب لعام ٢٠١٣	
8	الشباب (١٥-٢٤) سنة حسب الجنسية والنوع عام ٢٠١٤	
9	الشباب (١٥-٢٤) سنة حسب الجنسية والنوع والعلاقة بقوة العمل	
10	المرافق الصحية الأساسية حسب السنوات	
11	معدلات الإصابة بالأمراض السارية المستهدفة عالمياً لكل ١٠٠٠٠ نسمة من مجموع السكان خلال الفترة ٢٠٠٩ - ٢٠١٢	
12	المتعطلون القطريون حسب النوع والفئة العمرية لعام ٢٠١٤	
13	التوزع العمري للأطفال لعام ٢٠١٣	
14	نسبة التغطية بالتطعيمات الأساسية خلال العام الأول من العمر للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٢	
15	معدل الالتحاق الصافي للمرحلة الابتدائية حسب النوع والسنوات	
16	أوجه دعم الأطفال وحمايتهم حسب مجال الخدمة والنوع والسنوات	
17	الأشخاص ذوو الإعاقة حسب الجنسية والنوع والبلدية	
18	الأشخاص ذوو الإعاقة المشتغلون (١٥ سنة فأكثر) حسب الجنسية والنوع والمهنة	
19	توزع محاور وأبعاد السياسة السكانية حسب الأهداف والإجراءات	

ثانياً) الأشكال

رقم الشكل	العنـــــوان	الصفحة
1	معدل النمو السنوي للسكان حسب السنوات	
2	معدل الخصوبة الكلي حسب الجنسية والسنة	
3	متوسط عمر المرأة عند الإنجاب حسب الجنسية والسنة	
4	معدل وفيات الأطفال الرضع والأطفال دون السن الخامسة (بالألف) حسب السنوات	
5	العمر المتوقع عند الولادة للفترة (٢٠٠٧-٢٠١٣)	
6	النسبة المئوية للنشطين اقتصادياً حسب النوع والجنسية لعام ٢٠١٤	
7	العمالة الوافدة حسب مستوى المهارة عام ٢٠١٣	
8	التوزع النسبي لغير القطريين (١٥ سنة فما فوق) حسب المستوى التعليمي ٢٠١٢- ٢٠١٣	
9	نسبة غير القطريين من مجموع النشطين اقتصادياً في كل من القطاعات الاقتصادية المختلفة	
10	نسبة المتعطلين حسب الجنسية والنوع لعام ٢٠١٤	
11	الهرم السكاني لقطر ٢٠١٣	
12	التوزع النسبي للفئات العمرية الموسعة للسكان، ٢٠١٣	
13	الحالة الزواجية للسكان بعمر ١٥ سنة فأكثر حسب الجنسية لعام ٢٠١٣	
14	التوزع النسبي للسكان حسب البلدية لعام ٢٠١٣	
15	الكثافة السكانية في الكيلومتر المربع حسب البلدية لعام ٢٠١٣	

رقم الشكل	العنـــــوان	الصفحة
16	الطلاب في المدارس الحكومية والخاصة في كل المراحل التعليمية حسب السنوات	
17	أعداد المدارس المستقلة والخاصة حسب السنوات	
18	نسبة الفتيات حسب المراحل التعليمية	
19	الدارسون في المدارس الليلية ومراكز محو الأمية حسب النوع	
20	تطور ميزانية وزارة التعليم والتعليم العالي والمجلس الاعلى للتعليم، ١٩٧٠ -٢٠١٣ (الريال القطري)	
21	المتدربون في جميع المراكز حسب الجنسية ومجال التدريب لعام ٢٠١٣، (٪)	
22	التوزع النسبي للمتدربين في المراكز التدريبية الخاصة حسب الحالة العملية والجنسية لعام ٢٠١٣	
23	المتدربون في المراكز التدريبية الخاصة حسب الحالة التعليمية والجنسية ٢٠١٣، (٪)	
24	الحالة التعليمية للشباب القطري (١٥-٢٤) لعام ٢٠١٣، (٪)	
25	معدل المشاركة الاقتصادية للشباب بعمر (١٥-٢٤) سنة حسب الجنسية والنوع لعام ٢٠١٣	
26	مؤشرات القوى العاملة الصحية (المعدلات لكل ١٠٠٠ من السكان) خلال عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٢	
27	نسبة وفيات الأمهات لكل ١٠٠٠٠٠ مولود حي حسب السنوات	
28	عدد حالات الحماية التي تقدمها للنساء المؤسسة القطرية لحماية المرأة والطفل حسب السنوات	
29	تطور مؤشر الشيخوخة للقطريين وغير القطريين خلال التعدادات السكانية الأربعة	

المحور الأول

◄ السكان والقوى العاملة

يشتمل هذا المحور الأساسي من محاور برنامج عمل المرحلة الخامسة (أكتوبر ٢٠١٣- أكتوبر ٢٠١٤) للسياسة السكانية على بعدين أساسيين، هما:

- **النمو السكاني والتركيبة السكانية**
- **القوى العاملة**

ويحاول هذا المحور الإجابة على الأسئلة الآتية:

- ما الإجراءات المناسبة للحد من ظاهرة تأخر سن الزواج لدى القطريين؟ وكيف يمكن الحد من ظاهرة الطلاق؟ وكيف يمكن التشجيع على تقبل فكرة الزواج من المطلقات والأرامل؟
- كيف يمكن المواءمة بين تعزيز التواصل بين الثقافات المختلفة وبين الحفاظ على الهوية العربية الإسلامية للمجتمع القطري مع التأكيد على مبادئ حقوق الإنسان؟
- هل صدرت تشريعات تهدف إلى تحقيق التقارب بين الأجور والمزايا الوظيفية بين القطاعين الخاص والعام، أو هل هناك توجه لإصدار مثل هذه التشريعات؟
- إلى أي حد يتم الالتزام بالقوانين والأنظمة الخاصة بحقوق العاملين؟ وما هي المقترحات المناسبة لتحقيق مزيد من ذلك الالتزام؟

أما الأهداف التي يسعى هذا المحور لتحقيقها، فهي:

- الحد من مشكلات تأخر سن الزواج، ولاسيما عند الإناث، وتشجيع الزواج بالمطلقات والأرامل.
- المحافظة على الهوية الوطنية القطرية.
- بلورة سياسات الإحلال والأجور والتوظيف.
- تطوير القوانين المتعلقة بحقوق العاملين، وحث أصحاب العمل على التقيد بالقوانين والأنظمة الخاصة بذلك، وتوفير سبل السلامة والسكن الملائم وأوقات الراحة للعاملين.

وقد تم تحويل هذه الأهداف إلى جملة من الإجراءات التي اشتقت منها مجموعة من المؤشرات النوعية والكمية التي يمكن أن تساعد على عملية تقييم المرحلة الخامسة من مراحل متابعة تنفيذ السياسة السكانية، أي: رصد الإنجازات المحققة في الواقع، والكشف عن الصعوبات والتحديات القائمة في مجال السكان والقوى العاملة.

أولاً) الواقع

أ- التشريعات والإجراءات والمؤشرات النوعية والكمية

النمو السكاني والتركيبة السكانية	الهدف ١:	الحد من مشكلات تأخر سن الزواج، ولاسيما عند الإناث، وتشجيع الزواج بالمطلقات والأرامل

إجراء ١: تقديم الدعم المادي للمقبلين على الزواج

المؤشر المستهدف	واقعه الفعلي: موجود كإجراء في طور: التنفيذ	التشريع	التخطيط	غير موجود	مضمونه
وجود توجه لاعتماد صندوق الزواج					● شارك مركز الاستشارات العائلية مع المجلس الأعلى لشؤون الأسرة (سابقاً) في لجنة تشاورية حول الصندوق وقدمت مرئياتها لمجلس الوزراء بهذا الخصوص.
وجود تدابير للبدء بتوفير قاعات أفراح مجانية أو بأسعار رمزية					● تم البدء بإنشاء قاعات الأفراح في بعض مناطق الدولة دعماً للشباب المقبل على الزواج، ولاسيما مشروع مجمع قاعات الأفراح في منطقة الرفاع.
وجود برامج لتطبيق فكرة الأعراس الجماعية					تنظم بعض الجمعيات الخيرية أعراساً جماعية بين وقت وآخر، دون وجود برامج محددة لذلك.
وجود تنسيق بين المؤسسات المعنية بمبادرات المساعدة على الزواج					● قام مركز الاستشارات العائلية بالتنسيق مع مؤسسة "راف"، التي تقدم مساعدات على الزواج، وذلك من خلال التعاون معهم في توفير خبراء من مركز الاستشارات العائلية (مجاناً) للمشاركة في تقديم محاضرات في برنامج "إعفاف للزواج". ● النسخة الثانية من مشروع "زواج"، الذي تقوم به جمعية قطر الخيرية التابعة لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية وبدعم من وزارة العمل والشؤون الاجتماعية وشركة بروه وسباير زون ومؤسسات تجاريه أخرى.
وجود توجه لتأمين مساكن مدعومة للمتزوجين حديثاً					

المؤشر المستهدف	واقعه الفعلي: موجود كإجراء في طور: التنفيذ	التشريع	التخطيط	غير موجود	مضمونه
إجراء ٢: مكافأة الأسرة الأكثر إنجاباً					
وجود توجه لاستحداث وسام الأسرة الأكثر إنجاباً					● يدرس مركز الاستشارات العائلية فكرة تقديم جائزة للأسرة السعيدة، ويبحث وضع شرط من شروطها أن يكون عدد الأبناء ٤ أو أكثر. والجائزة ما زالت فكرة تتم دراسة جدواها ومدى علاقتها بتحقيق أهداف المركز واستراتيجيته الحالية.
وجود توجه لاستحداث برنامج يُعنى بتقديم مخصصات ومنح مالية للمواليد الجدد					
إجراء ٣: تعميق الوازع الديني بالحض على الزواج					
احتواء المناهج التعليمية لمدارس التعليم الثانوي على مواد دينية تحض على الزواج					● تحث مناهج التربية الإسلامية في المراحل الثانوية على الزواج وتنظيم العلاقات الأسرية والاستقرار وتكاثر النسل.
وجود نشاطات وفعاليات (ندوات، ورشات عمل، لقاءات..الخ) تهدف إلى تعميق الوازع الديني بالحض على الزواج					● وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية: – تقوم وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بإلقاء المحاضرات وتنظيم الفعاليات الهادفة إلى تعميق الوازع الديني بالحض على الزواج والتماسك الأسري. ● مركز الاستشارات العائلية: – إدارة الإعلام تقوم بالعديد من الأنشطة والفعاليات التي تهدف إلى تعميق الوازع الديني بالحض على الزواج. – هناك تعاون مع وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية للحديث عن أهمية التماسك الأسري من خلال خطب الجمعة. – يقدم المركز للدفعة الأولى من الخدمة الوطنية برنامج "قرار واستقرار" للتوعية بالأسس السليمة للزواج في برنامج أسري أسبوعي طوال مدة الخدمة الوطنية. ● وزارة العمل والشؤون الاجتماعية: – برنامج "تشجيع الزواج من الأرامل والمطلقات" وبرنامج "أسس الزواج الناجح"، بالتعاون مع مركز الاستشارات العائلية ووزارة الأوقاف والشؤون الاسلامية.

المؤشر المستهدف	واقعه الفعلي				مضمونه
	موجود كإجراء في طور:			غير موجود	
	التنفيذ	التشريع	التخطيط		
عدد عقود الزواج خلال السنوات الثلاث الأخيرة					

العام	عقود الزواج		المجموع
	قطريون	غير قطريين	
2010	1752	1225	2977
2011	1898	1395	3293
2012	2053	1479	3532

إجراء ٤: القيام بحملات توعية للأسرة القطرية بهدف الحد من ظاهرة تأخر سن الزواج، ولاسيما عند الإناث					
وجود برامج توعية تقوم بها المؤسسات المعنية بمبادرات المساعدة على الزواج لتبصير الأهل بأهمية وضرورة خفض المهور ونفقات الزواج	■				● البرامج الوقائية التي يقدمها مركز الاستشارات العائلية تتناول محاور عن هذه الموضوعات بصور مختلفة. ● المحاضرات المشتركة بين وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية والتنمية الأسرية في إلقاء محاضرات وندوات في دور التحفيظ النسائية المشتملة على فئات الأمهات والفتيات. ● البرنامج التوعوي الذي تقدمه جمعية قطر الخيرية المصاحب لمشروع "زواج".
وجود حملات توعية منظمة ومدروسة تقدمها أجهزة الإعلام المختلفة ومواقع التواصل الاجتماعي للحث على الزواج	■				● يقوم مركز الاستشارات العائلية بالحث على الزواج من خلال: – الحملات التثقيفية والتوعوية التي ينشرها يومياً على صفحة الفيس بوك الخاصة به، والتي تتناول موضوعات تربوية ونفسية واجتماعية. – التغريدات التوعوية على حساب تويتر. – فيديوهات التوعية الأسرية على اليوتيوب، حيث نشر المركز حوالي 68 فيديو بموضوعات مختلفة منها ما يتعلق بالزواج. – تغريدات أسرية بصفة مستمرة في جريدة العرب.
وجود دراسات علمية حول ظاهرة تأخر سن الزواج وآثارها السلبية على الفرد والمجتمع				■	

المؤشر المستهدف	واقعه الفعلي				مضمونه
	موجود كإجراء في طور:			غير موجود	
	التنفيذ	التشريع	التخطيط		
وجود برامج توعية للتشجيع على الزواج من المطلقات والأرامل	■				● برعاية وزارة الشؤون الاجتماعية أطلقت جمعية قطر الخيرية برنامج "زواج" لتشجيع الشباب القطري على الزواج، وتقديم الدعم الثقافي والاجتماعي غير المباشر لهم، حفاظاً على مؤسسة الزواج حيث استهدف هذا البرنامج إقامة ٥٠ عرساً خلال العام المذكور. ● وتوجد لدى مركز الاستشارات العائلية بصورة غير مباشرة كمحور في برامج التوعية الأسرية.

النمو السكاني والتركيبة السكانية	الهدف ٢:	المحافظة على الهوية الوطنية القطرية

إجراء ١: العمل على تعزيز دور الأسرة في المحافظة على الهوية الوطنية القطرية					
وجود مؤسسات رسمية أو غير رسمية تعنى بتوعية الأهل بكيفية الاعتناء بالأطفال والإشراف على تنشئتهم مع الحد من الاتكال على العمالة المنزلية	■				● البرامج التربوية التي يقيمها مركز الاستشارات العائلية وصقل مهارات الآباء في تربية الأطفال تتناول التحذير من الاعتماد على الخادمات في تربية الأطفال وتوضح عيوب ومخاطر الاعتماد عليهن. ● محاضرات وندوات معرض الأسرة السنوي التي تقيمها وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية. ● وتقوم وزارة التعليم والتعليم العالي من خلال برنامج "الإطار العام لمناهج الثقافة الأسرية" وهو البرنامج الذي يسعى إلى تعزيز مجموعة من المفاهيم والمهارات مثل: المسؤولية، احترام الآخرين، تعزيز الإحساس بالأبوة والمسائل المرتبطة بالأسرة..ويكون هذا التعزيز من خلال المواد الدراسية، وخاصة الدراسات الاجتماعية. ● قيام وزارة الشباب والرياضة بإنشاء مركز "نوماس" الذي يهدف إلى ● الإسهام في تنمية مهارات الشباب، وتكريس مقومات الهوية الوطنية وترسيخها لدى النشئ والشباب، وتهذيب الأخلاق وغرس القيم السامية ومبادئ المواطنة الصالحة في نفوسهم. وقد قام المركز خلال هذا العام بتنفيذ مجموعة من الفعاليات، كتعليم أصول الضيافة القطرية، ودورات تنشيطية في الفروسية والرماية والمقناص.

المؤشر المستهدف	واقعه الفعلي				مضمونه
	موجود كإجراء في طور:			غير موجود	
	التنفيذ	التشريع	التخطيط		
وجود دراسات علمية حول الأسرة القطرية وتأثير الخدم والمربيات على الهوية الثقافية لأبنائها					

إجراء ٢: تعزيز الدور التربوي للمدرسة في الحفاظ على الهوية الوطنية القطرية					
وجود برامج ونشاطات وفعاليات ثقافية تقوم بها المدرسة بهدف تعريف تلامذتها بالتراث القطري					● يهيئ مركز قطر للتراث والهوية مراكز للتواصل، وينظم مسابقات للمعلومات، ويقدم فقرات مسرحية وروايات شعبية، ويعرض بعض الأفلام في فعاليات درب الساعي وبعض أماكن التسوق وغيرها، وذلك بهدف التعريف بالتراث القطري والحفاظ على الهوية الوطنية. ● وتقوم المدارس بالعديد من الفعاليات، مثل: الاحتفال سنوياً باليوم الوطني، والزيارات الطلابية لدرب الساعي للتعريف بتاريخ قطر وثقافته، واليوم الألمبي المدرسي وما يعززه من قيم وطنية، واليوم الرياضي الوطني.
وجود خطط وبرامج لإشراك الأسرة في المناسبات والفعاليات والنشاطات المدرسية الهادفة إلى تعزيز الانتماء للوطن					● حملة "دلّني": تستهدف هذه الحملة الوطنية التوعوية، التي انطلقت عام ٢٠١٢ بإشراف وزارة الشؤون الاجتماعية سابقاً (وزارة العمل والشؤون الاجتماعية حالياً)، الوصول إلى كل من يعيش على أرض قطر، حيث شارك فيها أكثر من ٢٣ ألف طالب وطالبة من ٤٦ مدرسة في أنشطة وفعاليات الحملة الهادفة إلى تعزيز مفهوم تحمل المسؤولية بين طلبة المدارس وغرس القيم والأخلاق النبيلة في صفوفهم. ● بالإضافة إلى ذلك، تقام في جميع المدارس، التي تشرف عليها وزارة التعليم والتعليم العالي، مثل هذه النشاطات والفعاليات بحسب خطط وبرامج المدارس المستقلة.
وجود دراسات علمية حول دور المدرسة في الحفاظ على الهوية الوطنية القطرية في ظل مجتمع متعدد الثقافات والهويات					

المؤشر المستهدف	واقعه الفعلي				مضمونه
	موجود كإجراء في طور:			غير موجود	
	التنفيذ	التشريع	التخطيط		
وجود برامج توجيه إعلامي وأعمال فنية درامية هادفة إلى نشر الثقافة الوطنية والتأكيد على أن الانتماء للوطن هو الانتماء الأساسي					● يتم ذلك من خلال القنوات التلفزيونية كقناة الريان وبعض البرامج الإذاعية ولاسيما في المناسبات الوطنية.
وجود مشاريع تبرز المعالم العمرانية التراثية في جميع أرجاء الدولة					● سوق واقف، وكتارا وغيرهما من المباني التابعة لبعض مؤسسات الدولة والجوامع ذات الطابع العمراني التراثي.

إجراء ٤: العمل على تحقيق الاندماج الاجتماعي للسكان في قطر					
وجود برامج وآليات خاصة بالتواصل مع الجاليات المقيمة في الدولة ونشر مبادئ حقوق الإنسان في المجتمع					● يتم ذلك من خلال حملة "حقوق العمال" التي تشرف عليها اللجنة الوطنية لحقوق الانسان (نظمت أول حملة في ٢٠١٣، وكذلك حملة عمالية بالتنسيق مع الهلال الاحمر القطري بعنوان (قضيتي في العمل الانساني) التي تطرح بعدة لغات.
وجود كتيبات تعريفية بعدة لغات حول العادات والتقاليد في دولة قطر توزع على الوافدين عند منافذ الوصول					● تم اطلاق حملة قطرية خاصة بتوعية الوافدين بالعادات والتقاليد القطرية برعاية رابطة المرأة القطرية، حيث تهدف الحملة إلى الدعوة للاحتشام، والتي تم إطلاقها في ٢٠ /٦ من هذا العام. ● تم اعتماد شعار خاص بالحملة وكان متحف الفن الاسلامي من الجهات التي اعتمدت هذا الشعار في المتحف كما تمت طباعة مطويات ولاصقات للسيارات موجودة في جميع فروع مكتبات ابن القيم بالاضافة إلى الفعاليات التي تمت في بعض المولات مثل مجمع الخور وسوق واقف.
وجود لوحات توجيهية وشاشات عرض في أماكن تجمع العمالة تحث على ضرورة احترام القوانين والعادات والتقاليد القطرية					

المؤشر المستهدف	واقعه الفعلي				مضمونه
	موجود كإجراء في طور:			غير موجود	
	التنفيذ	التشريع	التخطيط		
وجود خطط وبرامج لإخضاع الوافدين لدورات تعلم اللغة العربية وتعريفهم بالقوانين والعادات والتقاليد السائدة في المجتمع القطري					

القوى العاملة	الهدف ١:	بلورة سياسات الإحلال والأجور والتوظيف

إجراء ١: العمل على إصدار تشريعات تهدف إلى تحقيق التقارب بين الأجور والمزايا الوظيفية بين القطاعين الخاص والعام

المؤشر المستهدف	واقعه الفعلي				مضمونه
	موجود كإجراء في طور:			غير موجود	
	التنفيذ	التشريع	التخطيط		
وجود مثل هذه التشريعات				■	● لا توجد قوانين أو تشريعات خاصة بذلك بشكل مباشر، إلا أن بعض مؤسسات القطاع الخاص وشركاته، مثل غرفة قطر، تطبق على العاملين القطريين فيها ما يلي: – قانون الموارد البشرية رقم (8) لسنة 2009م بما يتضمنه من فئات أجور ومرتبات وعلاوات دورية وشروطها وما يتضمنه القانون من مزايا وحوافز أخرى للعاملين القطريين بتلك المؤسسات. – قانون التقاعد والمعاشات رقم (24) لسنة 2002م وتعديلاته. ● فضلاً عن أن القانون رقم (٢) لسنة ٢٠٠٧م الخاص بنظام الإسكان (تنظيم إسكان كبار الموظفين القطريين سابقاً) لم يقصر المنتفع من القانون على القطريين العاملين في الحكومة والقطاع العام فقط، بل ينص على أنه ينتفع من القانون كل قطري لديه القدرة المالية على سداد أقساط القروض.

إجراء ٢: تفعيل القوانين والقرارات الصادرة حول التقطير في مؤسسات القطاع الخاص

المؤشر المستهدف	واقعه الفعلي				مضمونه
	موجود كإجراء في طور:			غير موجود	
	التنفيذ	التشريع	التخطيط		
وجود آليات لمتابعة تطبيق سياسة التقطير في المؤسسات المذكورة	✓				● تم وضع عدد من الإجراءات لعملية التقطير في القطاع الخاص شملت ما يلي: – حصر تعيينات المندوبين في شركات القطاع الخاص التي يعمل بها (500) عامل فأكثر بالمواطنين من حملة مؤهلات (إعدادي – ابتدائي – يقرأ ويكتب). – إلزام الشركات المشمولة بالتقطير (عددها حالياً 126 شركة) بألا تقل نسبة العاملين القطريين فيها عن (20 ٪) وفي ضوء استجابة الشركات تجري حالياً دراسة رفع هذه النسبة. – تعيين المواطنين المؤهلين بالوظائف القيادية في الموارد البشرية والعلاقات العامة والشؤون الإدارية والمالية في الشركات الرئيسية المشمولة بالتقطير. ● وتتولى إدارة القوى العاملة في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية اختصاصات إدارة خطط التقطير في الدولة بصفة عامة (ومن بينها خطط التقطير في القطاع الخاص) ومتابعة تنفيذها. ويُسْتَنَدُ في متابعة تطبيق سياسة التقطير في مؤسسات القطاع الخاص، الى قانون العمل رقم (١٤) لسنة ٢٠٠٤. وتتركز آلية متابعة إدارة القوى العاملة لتطبيق سياسة التقطير في مؤسسات وشركات القطاع الخاص على التنسيق بينها وبين إدارة التفتيش بالوزارة، حيث يتم اتخاذ إجراءات ضد الشركات التي لا تستجيب بعدم إصدار تصاريح عمل لغير القطريين للعمل فيها بهذه الوظائف نظراً لوجود البديل القطري.

المؤشر المستهدف	واقعه الفعلي				مضمونه
	موجود كإجراء في طور:			غير موجود	
	التنفيذ	التشريع	التخطيط		
عدد الشركات المستجيبة وغير المستجيبة لقرار التقطير					

القطاع	مدى الاستجابة		إجمالي عدد الشركات الخاضعة للتقطير حتى ٢٠١٤/٥/٣١م
	عدد الشركات المستجيبة	عدد الشركات غير المستجيبة	
البنوك والمصارف	١٩	١	٢٠
المؤسسات المالية	٢	٦	٨
شركات اتصال ونقل	٦	٤	١٠
شركات استثمارية	٤	٢	٦
شركات تأمين	٩	٢	١١
الخدمات والإنتاج	١٧	٥	٢٢
فنادق	٩	٥	١٤
شركات صناعية	٢١	١٤	٣٥
الإجمالي	٨٧	٣٩	١٢٦

ملاحظة: المقصود بعدم الاستجابة هو عدم التعبئة والرد على الجداول المرسلة لتلك الشركات بشأن تزويد الوزارة بالخطة الخمسية وخطط التدريب والابتعاث ونسب التقطير لديهم.

النمو السكاني والتركيبة السكانية	الهدف ٢:	تطوير القوانين المتعلقة بحقوق العاملين، وحث أصحاب العمل على التقيد بالقوانين والأنظمة الخاصة بذلك، وتوفير سبل السلامة والسكن الملائم وأوقات الراحة للعاملين

المؤشر المستهدف	واقعه الفعلي				مضمونه
	موجود كإجراء في طور:			غير موجود	
	التنفيذ	التشريع	التخطيط		
إجراء ١: تفعيل إنشاء لجنة قطر العمالية					
وجود توجه لتفعيل إنشاء لجنة قطر العمالية					● مازال قرار إنشاء اللجنة في طور التخطيط ولم يُفعّل حتى الأن.
إجراء ٢: التشدد في تطبيق الإجراءات والتدابير الهادفة للحد من ظاهرة العمالة الهاربة					
وجود توجه لإصدار القانون المذكور					● لم يصدر قانون بشأن العمالة المنزلية حتى تاريخه، علماً بأن إدارة البحث والمتابعة في وزارة الداخلية تقوم بتكثيف الحملات التفتيشية بالمناطق التي تتركز فيها العمالة للحد، أو التقليل، من ظاهرة العمالة الهاربة، والحد من الجريمة في آن واحد.
عدد العاملين في القطاع المنزلي عام ٢٠١٣					

حجم العمالة المنزلية الاجمالية بدولة قطر

العام	عدد العاملين في القطاع المنزلي
٢٠١٠	١٣٢٤٧٠
٢٠١١	١٣١٥١٥
٢٠١٢	١٣٩٩٠٤
٢٠١٣	١٥٧٣٥٣

المصدر: مسوح القوى العاملة حتى عام ٢٠١٢، وبيانات وزارة الداخلية لعام٢٠١٣

المؤشر المستهدف	واقعه الفعلي: موجود كإجراء في طور: التنفيذ	التشريع	التخطيط	غير موجود	مضمونه
إجراء ٣: حث أصحاب العمل على التقيد بتطبيق القوانين والأنظمة الخاصة بحقوق العاملين					
وجود آلية لمتابعة التزام أصحاب العمل بالقوانين والأنظمة المذكورة	■				● حقوق العاملين من حيث السلامة والصحة في أماكن العمل والسكن: تأتي متابعة توافر السلامة والصحة في أماكن العمل وأماكن سكن العاملين على رأس أولويات وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، وذلك للتأكد من إعمال القوانين والتشريعات الصادرة في هذا الشأن، ولاسيما في قانون العمل (المواد 99- 106) والتي توجب على صاحب العمل تأمين الاحتياطات والمستلزمات الضرورية للحفاظ على سلامة العمال، وضمان الشروط الصحية (النظافة، التهوية، الإضاءة، المياه الصالحة للشرب..). كما يلزم القانون صاحب العمل بتأمين صندق الإسعافات والأدوات والمعدات التي تحددها الجهة الطبية المختصة. أما في الشركات التي يتجاوز عدد عمالها مئة عامل فعليها تعيين ممرض متفرغ في المنشأة، وإذا زاد عدد عمال المنشأة على خمسمائة، وجب عليه أن يخصص لهم عيادة يعمل بها طبيب وممرض على الأقل. وتنص المادة رقم (138) من قانون العمل رقم (14) لسنة 2004 على أن يكون لمفتشي العمل صلاحية التفتيش على سكن العمال، للوقوف على مدى ملاءمته ومطابقته للشروط الصحية الواجب استيفائه لها. كما صدر القرار الوزاري رقم (20) لسنة 2005، بشأن الاحتياجات والاشتراطات اللازم توافرها في مناطق وأماكن العمل لحماية العمال والمشتغلين فيها والمترددين عليها من أخطار العمل، وذلك للارتقاء بمعايير السلامة والصحة المهنية لكي تتفق مع المعايير الدولية في هذا المجال. والقرار الوزاري رقم 16 لسنة 2007م، الذي يحظر تشغيل العمال في الأماكن المكشوفة أثناء الصيف في الفترة بين الحادية عشرة والنصف صباحا، والثالثة بعد الظهر، وذلك حماية للعمال من التعرض المباشر لأشعة الشمس المباشرة في الطقس الحار. وقضى قرار مجلس الوزراء رقم (16) لسنة 2011، بإنشاء اللجنة الوطنية للسلامة والصحة المهنية، والتي تعمل حالياً على وضع خطة وطنية للسلامة والصحة المهنية.

المؤشر المستهدف	واقعه الفعلي				مضمونه
	موجود كإجراء في طور:			غير موجود	
	التنفيذ	التشريع	التخطيط		
	✓				● الحقوق المالية: تتابع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية التزام المصانع والشركات بالحقوق المالية للعاملين بها من خلال التفتيش الدوري على كل الشركات والمؤسسات للتأكد من الالتزام بإعمال أحكام القوانين والأحكام ذات الصلة، وتخصيص قسم بالوزارة لتلقى شكاوى العاملين في هذا الخصوص واتخاذ اللازم بشأنها. إضافة إلى متابعة ذلك في المحاكم. وقد أعلن مؤخراً عن عدد من الإصلاحات أو التعديلات التي ستدخل على قانون العمل الحالي تضمن مزيداً من الحماية لحقوق العمال. ● الحقوق من حيث إصابات العمل والتعويض عنها: تتابع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية التزام المصانع والشركات بحقوق العاملين بها من حيث إصابات العمل والتعويض عنها استناداً الى المواد 109– 115 من قانون العمل رقم (14) لسنة 2004م.
عدد الشكاوى من عدم التزام أصحاب العمل بتطبيق حقوق العاملين خلال عام ٢٠١٣	✓				**حجم العمالة المنزلية الإجمالية بدولة قطر** عدد المشتكين حسب النوع نتيجة الشكوى / أنثى / ذكر / الإجمالي سوّيت / ٥٨ / ٧٩٢١ / ٧٩٧٩ حفظت / ٣٣ / ٢١٢٣ / ٢١٥٦ رفعت للقضاء / ٢٨ / ٦٧١ / ٦٩٩ البحث والمتابعة / ٠ / ٦ / ٦ **الإجمالي** / **١١٩** / **١٠٧٢١** / **١٠٨٤٠**

المؤشر المستهدف	واقعه الفعلي: موجود كإجراء في طور: التنفيذ	التشريع	التخطيط	غير موجود	مضمونه
إجراء ٤: التأكد من توفر السكن الملائم للعاملين، وتوفر سبل السلامة والراحة في أماكن العمل					
وجود آلية لمتابعة توفير السكن الملائم للعاملين، ووسائل السلامة والراحة في أماكن العمل	■				● تعمل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية على تكثيف الجهود المبذولة للارتقاء بالظروف الصحية والمعيشية لأماكن سكن العاملين بشركات ومؤسسات القطاع الخاص والقيام من خلال التفتيش الدوري والمفاجئ على هذه الأماكن، لمتابعة إعمال القوانين والتشريعات الصادرة في هذا الشأن. وقد تم التنسيق بشأن إصدار دليل اشتراطات السكن الملائم للمنشآت بين الوزارة، وكل من: وزارة الداخلية، ووزارة البيئة، واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، وغرفة تجارة وصناعه قطر، ووزارة الصحة، ووزارة البلدية والتخطيط العمراني، وذلك للارتقاء بمعايير السلامة والصحة المهنية بحيث تتفق مع المعايير الدولية في هذا المجال.
عدد المخالفات بشأن عدم تطبيق وسائل السلامة في أماكن العمل خلال عام ٢٠١٣					● يوضح الجدولان التاليان نتائج أعمال التفتيش الدوري والمفاجئ التي قامت بها إدارة التفتيش بوزارة العمل والشؤون الاجتماعية خلال عام ٢٠١٣م، لمتابعة المنشآت العاملة في الدولة والخاضعة لأحكام ومواد قانون العمل القطري رقم (١٤) لسنة ٢٠٠٤م والقرارات الوزارية المنفذة له، للتأكد من إعمال هذه المؤسسات لأحكام القانون وذلك فيما يخص تطبيق وسائل السلامة:

الزيارات التفتيشية حسب نتيجة التفتيش

نتيجة التفتيش	تفتيش العمل	تفتيش السلامة والصحة	الإجمالي
مقبول	٣٥٤١٣	٦٩٨١	٤٢٣٩٤
تنبيه بازالة مخالفة	١٣٣٤	٤٢٧٦	٥٦١٠
حظر	١٥٩٨	٦٩	١٦٦٧
محضر	٦٩٢	١٣٣	٨٢٥
قيد الدرس	٣	٣١	٣٤
غير محدد	٨	---	٨
إجمالي الزيارات	٣٩٠٤٨	١١٤٩٠	٥٠٥٣٨

الزيارات التفتيشية حسب طبيعة المكان الذي تم التفتيش عليه

موقع التفتيش	تفتيش العمل	تفتيش السلامة والصحة	الإجمالي
المنشأة	٣٩٠٤٨	١٠٠٠	٤٠٠٤٨
السكن	---	١٩٩٢	١٩٩٢
موقع العمل	---	٧٦٥٩	٧٦٥٩
غير محدد	---	٨٣٩	٨٣٩
الإجمالي	**٣٩٠٤٨**	**١١٤٩٠**	**٥٠٥٣٨**

ب. الصورة الإحصائية العامة: استكمالاً للبيانات النوعية والكمية الواردة في الفقرة (أ) من هذا المحور وضبطاً لها تأتي هذه الفقرة لتشكل صورة بانوراميه شاملة مدعومة بالبيانات والإحصاءات المختلفة حول ديناميكية السكان (حجم السكان ونموهم) والتركيبة السكانية للدولة.

١. **ديناميكية السكان:** يقصد بديناميكية السكان هنا التغيرات التي تطرأ على حجم السكان ونموهم بفعل حركتي السكان الطبيعية (الولادات والوفيات) وغير الطبيعية (الهجرة/ العمالة الوافدة). وكغيرها من بلدان الخليج العربي المختلفة، فإن دولة قطر شهدت، ولا تزال تشهد تغيرات مستمرة في حجم سكانها ونموهم، كما سيتضح من استعراض الفقرات التالية:

- **حجم السكان:** ازداد عدد سكان قطر خلال السنوات الخمس المنصرمة، التي شهدت تطبيق برنامج عمل السياسة السكانية للدولة، من (١,٥٩٧,٥٥٢) نسمة في ٣١ أغسطس ٢٠٠٩م، إلى (٢,٢٨٨,٩٢٧) نسمة في ٣١ أغسطس ٢٠١٥م[1]، أي بزيادة سنوية قدرها ٧,٨٪.

- **معدل النمو السكاني:** رغم التزايد العددي المستمر لحجم السكان في قطر خلال السنوات الخمس الماضية، إلا أن معدل النمو السكاني يتميز بتذبذب واضح. فكما يشير الشكل البياني، وصل هذا المعدل إلى ١٣,١٪ عام ٢٠٠٩، ثم عاد وانخفض بصورة حادة إلى ١,٠٢٪ عام ٢٠١١، وها هو اليوم يعود للارتفاع مجدداً ليصل إلى ١٠,٦٪ عام ٢٠١٤.

الشكل (١):معدل النمو السنوي للسكان حسب السنوات

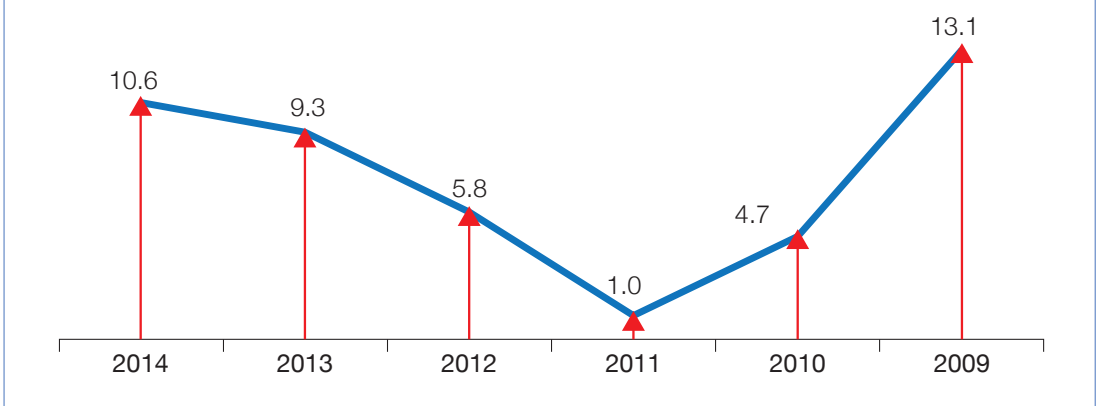

المصدر: وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، قطاع الإحصاء، المجموعة الإحصائية، فصل السكان، ٨ يونيو ٢٠١٥

ويمكن تفسير هذا التذبذب في حالتي الانخفاض والارتفاع بجملة أسباب، أهمها:

- يكمن السبب وراء الانخفاض الحاد لمعدل النمو السكاني من ١٣,١٪ عام ٢٠٠٩ إلى ١,٤٪ عام ٢٠١١ في انتهاء المشاريع التنموية الكبيرة خلال تلك الفترة، وعودة أعداد كبيرة من العمالة الوافدة إلى بلدانها الأصلية. إضافة إلى ذلك، قد تكون الأزمة المالية التي عصفت بالعالم عام ٢٠٠٨ سبباً إضافياً أدى إلى تراجع الاستثمارات الكبيرة التي تتطلب أعداداً كبيرة من اليد العاملة الوافدة.

- أما أسباب عودة النمو السكاني للارتفاع مجدداً من ١,٤٪ عام ٢٠١١ إلى ٩,٣٪ عام ٢٠١٣، فإنه يعود إلى تزايد الطلب على الأيدي العاملة الوافدة في مختلف المجالات، ولاسيما في قطاع البناء والتشييد، وذلك بعد إطلاق بعض مشاريع استراتيجية التنمية الوطنية ٢٠١١-٢٠١٦، والمشاريع الخدمية والعمرانية الكبرى، ولاسيما تلك المشاريع المرتبطة باستضافة مونديال ٢٠٢٢.

قد تصلح هذه التفسيرات لفهم الأسباب الكامنة وراء تذبذب معدل النمو السكاني في قطر، غير أنها تبقى غير كافية لفهم التغير العام الحاصل في حجم السكان ونموهم. فالحجم المطلق للسكان في تزايد مستمر، ومعدل نموهم، لايزال، رغم تذبذبه، من أعلى المعدلات في العالم، حيث بلغ بين عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٣ أكثر من ٥٪، الأمر الذي يتطلب، تسليط الضوء على دور العوامل الجوهرية ذات العلاقة، وهي:

- **الولادات:** تعد ظاهرة الولادة إحدى المحددات التقليدية لتفسير مستوى الزيادة الطبيعية للسكان في المجتمع. ويتم التعبير عن هذه الظاهرة بعدة مؤشرات، أهمها: معدل المواليد الخام، ومعدل الخصوبة الكلية للمرأة، ومتوسط عمر المرأة عند الزواج الأول..الخ، وهو ما سيتم التفصيل فيه لفهم دور هذه الظاهرة في تحديد مستوى الزيادة الطبيعية للسكان في قطر.

الجدول (١): معدل المواليد الخام حسب الجنسية والسنة

السنة	قطريون	غير قطريين	إجمالي
٢٠٠٣	٣٣,٢	١٢,٦	١٨,٠
٢٠٠٥	٣١,٣	١٠,١	١٤,٨
٢٠٠٧	٣٣,٤	٨,٥	١٢,٩
٢٠٠٩	٣٢,٧	٧,٨	١١,٣
٢٠١١	٣٠,٠	٨,٨	١١,٩
٢٠١٢	٢٦,٨	٩,٢	١١,٧
٢٠١٣	٢٩,١	٩,٢	١١,٨

المصدر: وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، قطاع الإحصاء، نشرة المواليد والوفيات، سنوات مختلفة

- **انخفاض معدل المواليد الخام:** يبين الجدول رقم (١) أن معدل المواليد الخام قد انخفض في قطر خلال عقد من الزمان من ١٨عام ٢٠٠٣ إلى ١١,٨ عام٢٠١١، أي بتراجع سنوي قدره ٠,٦٪.

وتعود أسباب هذا الانخفاض إلى ارتفاع مستوى المعيشة، وأسلوب الحياة الحضرية، والإقبال المتزايد للمرأة على التعليم والعمل، واتجاه الأجيال الشابة نحو تكوين الأسرة النووية، إضافة إلى قدوم أعداد كبيرة من الوافدين العزاب، ولاسيما من الذكور خلال السنوات الأخيرة لتلبية احتياجات التنمية الطموحة للدولة.

- **انخفاض معدل الخصوبة الكلية:** يرتبط معدل الولادات في المجتمع بمعدلات الخصوبة، ولاسيما معدل الخصوبة الكلية، أي متوسط عدد المواليد الأحياء الذين يمكن أن تنجبهم المرأة في حياتها. وفي قطر بدأ هذا المعدل يشهد انخفاضاً في الآونة الأخيرة، حيث، وكما يشير الشكل البياني رقم (٢)، تراجع معدّل الخصوبة الكلية (بالنسبة

للقطريّات وغير القطريّات) من ٣,٠ ولادة حيّة عام ٢٠٠٣ إلى ٢,١ عام ٢٠١١.

الشكل (٢): معدل الخصوبة الكلي حسب الجنسية والسنة

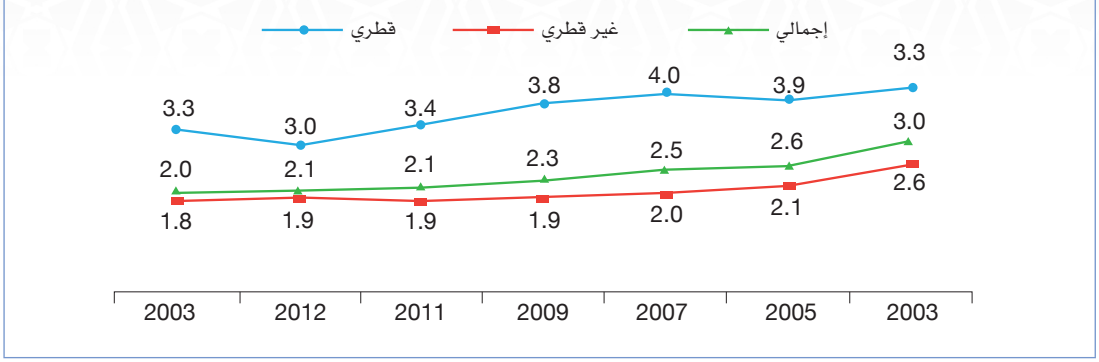

المصدر: وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، قطاع الإحصاء، نشرة المواليد والوفيات، سنوات متفرقة

ويعود هذا التراجع، ولاسيما لدى النساء القطريات، إلى تحولات عميقة في الواقع الاجتماعي القطري، كتأخر سن زواج النساء القطريات الناجم، بالدرجة الأولى، عن انخراطهن في التعليم والعمل. ورغم هذا الانخفاض يبقى معدل الخصوبة الكلية للنساء القطريات مقارنة ببلدان العالم الأخرى هو الأعلى.

وفي سياق متصل، يرتبط معدل الخصوبة الكلية للمرأة بسن زواجها وبمتوسط عمرها عند الإنجاب؛ فكلما تأخر سن زواج المرأة تأخر متوسط عمرها عند الإنجاب، وانخفضت معدلات خصوبتها. فوفقاً لآخر البيانات المتوفرة، ارتفع متوسط عمر المرأة القطرية عند الزواج الأوّل من ٢٢,٦ سنة عام ١٩٩٦ إلى ٢٣,٥ سنة عام ٢٠١٣[٢]، وذلك نتيجة تحسّن المستوى التعليمي للمرأة، وزيادة مشاركتها في سوق العمل. وفي سياق متصل، يشير الشكل البياني رقم (٣) إلى أن متوسط عمر المرأة القطرية عند الإنجاب وصل عام ٢٠١٣ إلى ٣٠,٨ سنة.

الشكل (٣): متوسط عمر المرأة عند الإنجاب حسب الجنسية والسنة

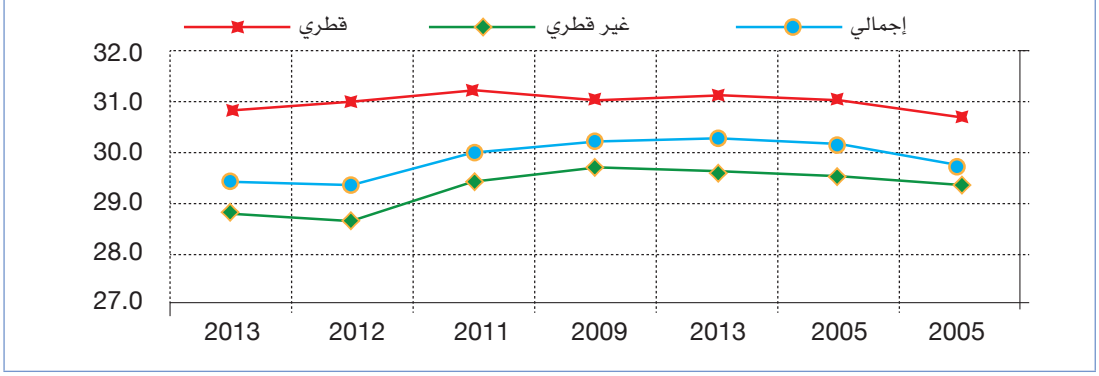

المصدر: وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، قطاع الإحصاء، المجموعة الإحصائية، فصل السكان، ٨ يونيو ٢٠١٥

- **الوفيات:** قد لا يبالغ المرء حينما يؤكد على الدور الحاسم لظاهرة الوفيات في تحديد مستوى الزيادة الطبيعية للسكان؛ فرغم أهمية ظاهرة الولادات في تحديد هذا المستوى، إلا أن الانخفاض المستمر في الوفيات هو السبب الرئيسي في النمو الطبيعي للسكان. ويتم التعبير عن هذه الظاهرة بعدة مؤشرات، أهمها: معدل الوفيات الخام،

ومعدل وفيات الأطفال الرضع، ومعدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة، والعمر المتوقع عند الميلاد ..الخ، وهو ما سيتم التفصيل فيه لفهم دور هذه الظاهرة في تحديد مستوى الزيادة الطبيعية للسكان في قطر.

الجدول (٢): معدل الوفيات الخام حسب الجنسية والسنة

السنة	قطريون	غير قطريين	إجمالي
٢٠٠٣	٣,٣	١,٣	١,٨
٢٠٠٥	٣,٤	١,٢	١,٧
٢٠٠٧	٣,٢	١,١	١,٥
٢٠٠٩	٣,٠	٠,٩	١,٢
٢٠١١	٢,٧	٠,٩	١,١
٢٠١٢	٢,٥	٠,٩	١,١
٢٠١٣	٢,٦	٠,٨	١,١

المصدر: وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، قطاع الإحصاء، نشرة المواليد والوفيات، سنوات متفرقة

- **انخفاض معدل الوفيات الخام:** تنبع أهمية هذا المعدل، أي العدد الإجمالي لحالات الوفاة خلال عام معين منسوباً إلى عدد السكان في العام نفسه ومضروباً بـ ١٠٠٠، من كونه أحد أهم مؤشرات التغير في النمو الطبيعي للسكان، ومن كونه يعطي صورة عامة عن مستوى المعيشة والرفاه في المجتمع، إضافة إلى أنه يسهم في معرفة التغير في الوضع الصحي لهذا البلد أو ذاك. وفي هذا السياق، فقد نجحت دولة قطر خلال العقود الماضية في السيطرة على معظم الأمراض الفتاكة ومسبباتها، الأمر الذي انعكس إيجاباً على قيم هذا المؤشر، كما هو مبين في الجدول رقم (٢)، حيث انخفض معدل الوفيات الخام في قطر من ١,٨ عام ٢٠٠٣ إلى ١,١ عام ٢٠١٣.

- **انخفاض معدل وفيات الأطفال الرضع والأطفال دون سن الخامسة:** يعد معدل انخفاض وفيات الرضع والأطفال دون سن الخامسة من مقاييس التطوّر الصحّي والاجتماعي بشكلٍ عام. وفي دولة قطر، فإن اتجاه هذه المعدلات هو نحو الانخفاض المستمر، إذ، وبحسب الشكل رقم (٤)، يشهد معدل وفيات الأطفال الرضع والأطفال دون الخامسة تراجعاً سنوياً بلغت نسبته ٠,٤٪ بالنسبة للأطفال الرضع، و ٠,٥٪ بالنسبة للأطفال دون سن الخامسة، مما يمهد الطريق أمام دولة قطر نحو تحقيق الهدف الرابع من الأهداف الإنمائية للألفية، والمتمثل في خفض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بمقدار الثلثين قبل حلول عام ٢٠١٥، علماً بأن معدل وفيات الأطفال أدنى بخمس مرات من المعدل العالمي[٣].

الشكل (٤): معدل وفيات الأطفال الرضع والأطفال دون السن الخامسة (بالألف) حسب السنوات

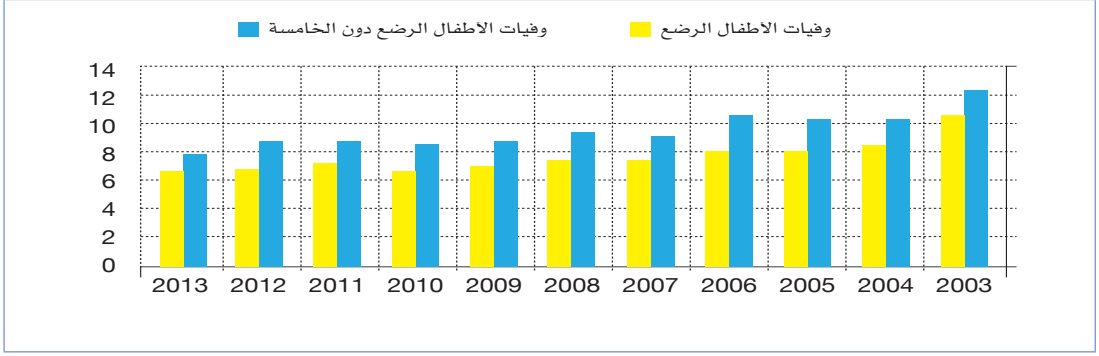

المصدر: وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، قطاع الإحصاء، نشرة المواليد والوفيات، سنوات متفرقة

ارتفاع معدل توقع الحياة عند الميلاد: يرتبط العمر المتوقع عند الولادة ارتباطاً وثيقاً بأنماط الوفيات السائدة، فكلما انخفضت معدّلات الوفيات وتحسّنت الحالة الصحية في المجتمع، كلما ارتفع العمر المتوقع عند الولادة.

الشكل (٥): العمر المتوقع عند الولادة للفترة (٢٠٠٧-٢٠١٣)

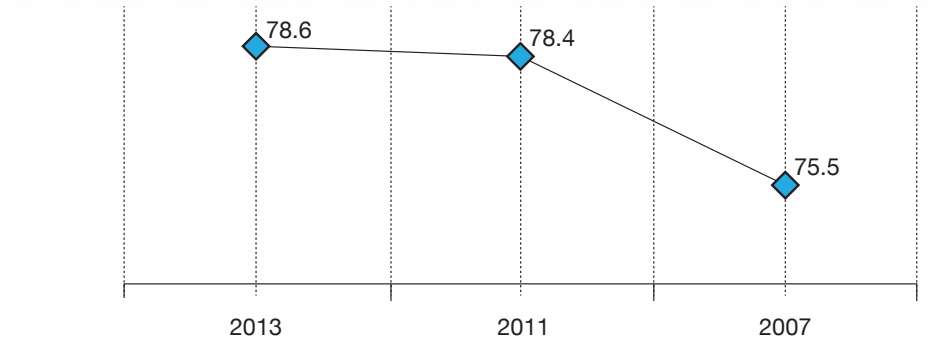

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، أعداد متفرقة.

فبحسب التقديرات الواردة في تقرير التنمية البشرية الصادر عن الأمم المتحدة عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧، ارتفع العمر المتوقع عند الولادة في قطر من ٦٢,١ سنة خلال الفترة ١٩٧٠- ١٩٧٥ إلى ٧٤,٣ سنة خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٥. وفي السياق ذاته، يشير الشكل البياني (٥) إلى ارتفاع العمر المتوقع عند الولادة من ٧٥,٧ سنة عام ٢٠٠٧ إلى ٧٨,٦ سنة عام ٢٠١٣. وبذلك يزيد العمر المتوقع في قطر بـ ١٠٪ عن المعدل العالمي[٤].

- **العمالة الوافدة:** إذا كان الحراك الطبيعي للسكان (الولادات والوفيات) السبب اللازم لتفسير ارتفاع معدل النمو السكاني، فإن الحراك غير الطبيعي للسكان (العمالة الوافدة) هو السبب الكافي الذي يفسر ارتفاع هذا المعدل. فما هي خصائص هذه العمالة في دولة قطر؟

- **حجم العمالة الوافدة:** مازال عدد النشطين اقتصادياً يتزايد باطراد، حيث ازداد عددهم من ٤٤٤,١٣٣ عام ٢٠٠٤ إلى ١,٥٩٩,٠٨٣ عام ٢٠١٤[٥]. وذلك نتيجة للحاجة المتزايدة للعمالة الوافدة التي تتطلبها خطط التنمية الطموحة للدولة. وهذا يؤدي إلى استمرار الاختلال في تركيبة القوى العاملة، حيث ظلت نسبة القطريين أقل من ٦٪ من مجموع النشطين اقتصادياً، كما بين الشكل رقم (٦).

الشكل (٦): النسبة المئوية للنشطين اقتصادياً حسب النوع والجنسية لعام ٢٠١٤

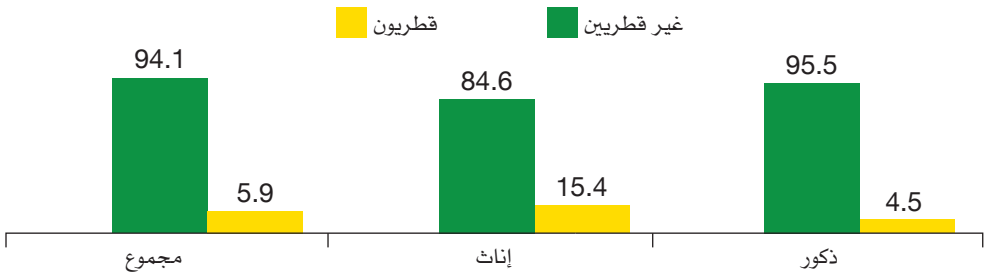

المصدر: وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، مسح القوى العاملة، الربع الثاني ٢٠١٤

وتجدر الإشارة إلى أن نسبة الإناث القطريات من مجموع النشطات اقتصادياً أعلى من مثيلتها لدى الذكور (١٥,٤٪ للإناث مقابل ٤,٥٪ للذكور عام ٢٠١٤)[٦]، وذلك نظراً لأن عدد المستقدمين من الذكور أعلى بكثير من عدد الإناث المستقدمات، وبالتالي تصبح نسبة الإناث القطريات أعلى. وقد زاد عدد الذكور القطريين النشطين اقتصادياً من ٤٦,٣٤٢ عام ٢٠١٠ إلى ٦١,٩١٧ عام ٢٠١٤، وزاد عدد الإناث القطريات النشطات اقتصادياً من ٢٥,٢٣١ إلى ٣٢,٣١٢ خلال الفترة نفسها[٧].

- **مستوى مهارة العمالة الوافدة:** على الرغم من الجهود المبذولة لتحقيق الهدف الذي حددته رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠ باعتماد «اقتصاد معرفي يتصف بكثافة الاعتماد على البحث والتطوير والابتكار»، والذي أكدت عليه استراتيجية التنمية الوطنية ٢٠١١- ٢٠١٦ وأخذته بعين الاعتبار في وضع مشاريعها، والذي يعني استقدام عمالة وافدة ذات كفاءة عالية والحفاظ على أصحاب المهارات المتميزة من هذه العمالة، فلا يزال ما يقرب من نصف النشطين اقتصادياً من غير القطريين يصنفون من العمالة شبه الماهرة (العاملون في الحرف وما إليها ومشغلو الآلات والمعدات ومجمعوها)، بينما تظل نسبة العمالة الماهرة أو العالية المهارة (المشرعون وموظفو الإدارة العليا والمديرون والاختصاصيون والفنيون) تراوح حول ٢٨٪. أما نسبة العمالة غير الماهرة (العاملون في المهن العادية)، فإنها تقارب ربع مجموع النشطين اقتصادياً (٢٣,٥٪)،كما هو مبين في الشكل رقم (٧).

الشكل (٧): العمالة الوافدة حسب مستوى المهارة عام ٢٠١٣

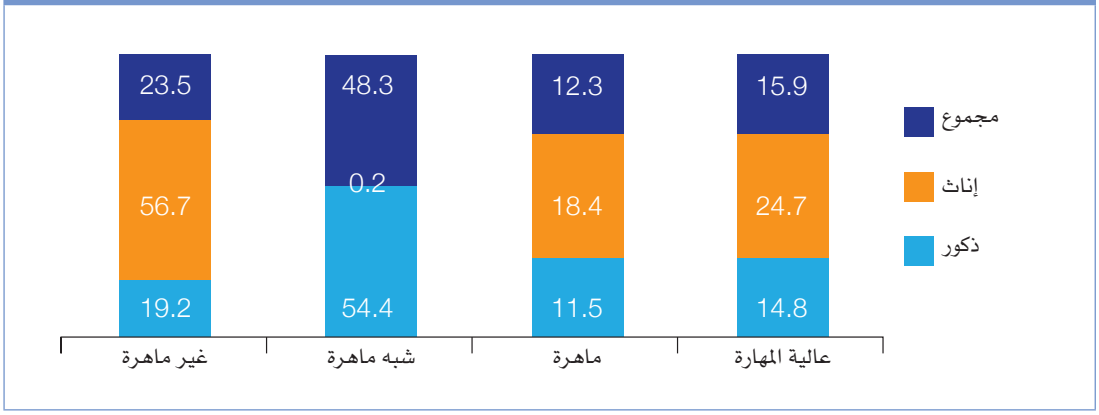

المصدر: وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، مسح القوى العاملة لعام ٢٠١٣

وتجدر الإشارة إلى أن نسبة العمالة الماهرة والعالية المهارة بين الإناث أعلى من مثيلتها بين الذكور (٤٣,١٪ للإناث مقابل ٢٦,٣٪ للذكور)، وتعمل معظم الإناث غير الماهرات (٥٦,٧٪) في المهن العادية، ولاسيما كخادمات في المنازل.

- **المستوى التعليمي للعمالة الوافدة:** يشير المستوى التعليمي إلى مدى كفاءة القوى العاملة وتأهيلها. ويبين الشكل رقم (٨) أن المستوى التعليمي لغير القطريين قد تحسن بشكل واضح خلال العامين الماضيين، حيث تراجعت نسبة الأميين والملمين بالقراءة والكتابة، وارتفعت نسبة حملة الشهادة الثانوية والدبلوم فوق الثانوي. ومع ذلك ظل أكثر من ٥٨٪ من النشطين اقتصادياً من غير القطريين في المستوى الإعدادي فما دون. أما الجامعيون من النشطين اقتصادياً، فلا يتجاوزون ١٧٪.

- **العمالة الوافدة في القطاعات الاقتصادية:** على الرغم من الجهود المبذولة لتحقيق رؤية قطر الوطنية واستراتيجية التنمية الوطنية والسياسة السكانية بشأن الدعوة إلى بناء اقتصاد متنوع، وتحفيز القطريين للعمل في القطاع الخاص، فإن العمالة الوافدة مازالت تمثل نحو ٩٩٪ من مجموع العاملين في القطاع الخاص وأكثر من ٦٠٪ من مجموع العاملين في القطاع العام (الإدارة الحكومية والشركات والمؤسسات الحكومية)، كما يبين الشكل رقم (٩). لاشك في أن القسم الأكبر من العمالة الوافدة يعمل في مشاريع وأنشطة اقتصادية تتطلبها خطط التنمية الطموحة

للدولة، إلا أن هناك أيضاً أعداداً كبيرة من الوافدين الذين يعملون في قطاعات هامشية، أو يبحثون عن أعمال مؤقتة لا تتعلق بعقود عملهم أو بما جاء بهم كفلاؤهم من أجله. ومن المعروف أن أعداداً غير قليلة من الوافدين يصنفون ضمن «العمالة السائبة»، أي أولئك الذين «يهربون» من كفلائهم، أو الذين يسمح لهم كفلاؤهم بالعمل الحر لقاء مبالغ نقدية محددة. ولعل المثال الأبرز للعمالة الفائضة عن الحاجة هو مثال العاملين في القطاع المنزلي، حيث لا تكتفي معظم الأسر القطرية بخادمة واحدة أو سائق واحد. وليس لدينا، مع الأسف، إحصاء تفصيلي عن عدد العاملين في كل أسرة، ولكن يمكننا الاستدلال على المبالغة في استخدام العمالة المنزلية من خلال تقسيم عدد العاملين في القطاع المنزلي (١٥٢ ألف عام ٢٠١٣) على عدد الأسر القطرية (٣٦١٦٨ عام ٢٠١٠(٨)، أي نحو ٤٠ ألف أسرة عام ٢٠١٣ بأخذ معدل النمو السكاني للقطريين بالاعتبار). بهذا يمكن الافتراض أن الأسرة القطرية تستخدم في المتوسط ٣,٨ من العاملين في المنزل(٩). ومن المفهوم أن هذا المتوسط لا يعكس الصورة الحقيقية، حيث تكتفي بعض الأسر بواحد أو اثنين من هؤلاء العاملين، بينما تستخدم أسر أخرى عدداً كبيراً قد يصل إلى ١٠ أو أكثر.

الشكل (٨): التوزع النسبي لغير القطريين (١٥ سنة فما فوق) حسب المستوى التعليمي ٢٠١٢- ٢٠١٣

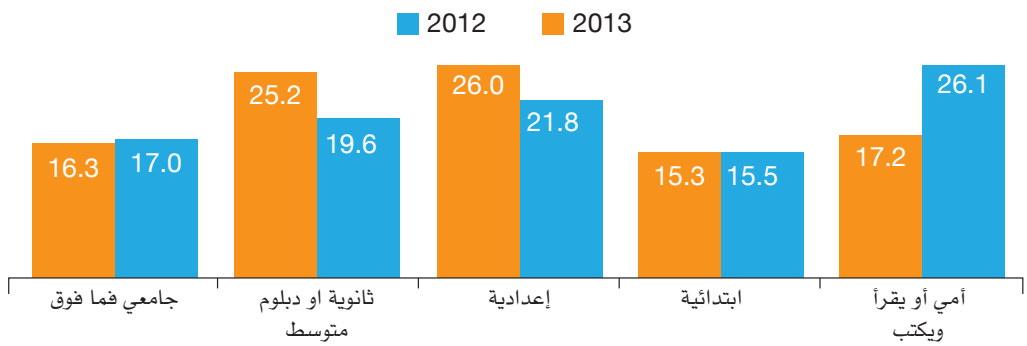

المصدر: وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، مسح القوى العاملة لعامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣

الشكل (٩): نسبة غير القطريين من مجموع النشطين اقتصادياً في كل من القطاعات الاقتصادية المختلفة

المصدر: وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، مسح القوى العاملة لعام ٢٠١٣

- **معدل البطالة:** للأسباب المذكورة أعلاه، لا يعكس معدل بطالة العمالة الوافدة المسجل رسمياً البطالة المقنعة المشار إليها (وجود أعداد كبيرة فائضة عن الحاجة). فنظراً لكون الأكثرية الساحقة من قوة العمل في دولة قطر

هي من العمالة الوافدة التي تُستقدم بموجب عقود عمل، فإن نسبة البطالة في الدولة تعدّ من أدنى المعدلات في العالم، حيث يشير الشكل البياني رقم (١٠) إلى أن المعدل المذكور بلغ عام ٢٠١٤ نحو ٠,٢٧٪ من مجموع النشطين اقتصادياً؛ (٠,٩٪ للإناث مقابل ٠,١٪ للذكور).

الشكل (١٠): نسبة المتعطلين حسب الجنسية والنوع لعام ٢٠١٤

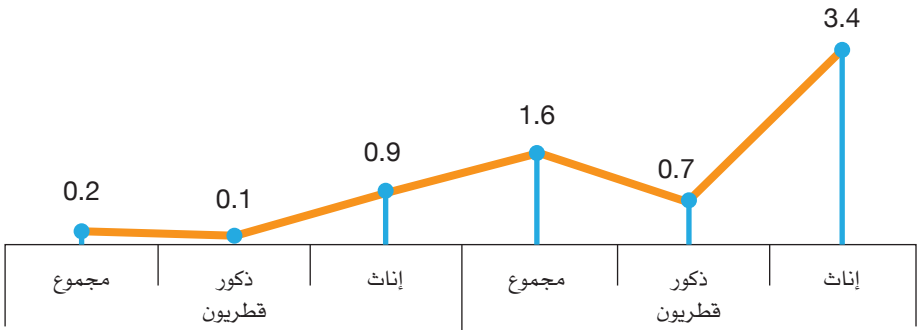

المصدر: وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، مسح القوى العاملة بالعينة، الربع الثاني ٢٠١٤

٢. **التركيبة السكانية للدولة:** تنعكس وتيرة النمو السكاني المرتفعة على مختلف جوانب الحياة، بما فيها التركيبة السكانية للدولة التي تشهد اختلالاً عميقاً من حيث البنية العمرية والنوعية والزواجية للسكان.

❖ **البنية العمرية:** تفيد دراسة البنية العمرية للسكان في فهم الكثير من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه أي مجتمع من المجتمعات، وذلك لأنها تدل على توزع الفئات العمرية، والقوة الإنتاجية للسكان، إضافة إلى معدلات الإعالة الديموغرافية. وكغيرها من معظم دول الخليج العربي، تتميز دولة قطر باختلال واضح في التركيب العمري للسكان فيها، الأمر الذي يوضحه مضلع الأعمار، كما هومبين في الشكل البياني رقم (١١).

الشكل (١١): الهرم السكاني لقطر ٢٠١٣

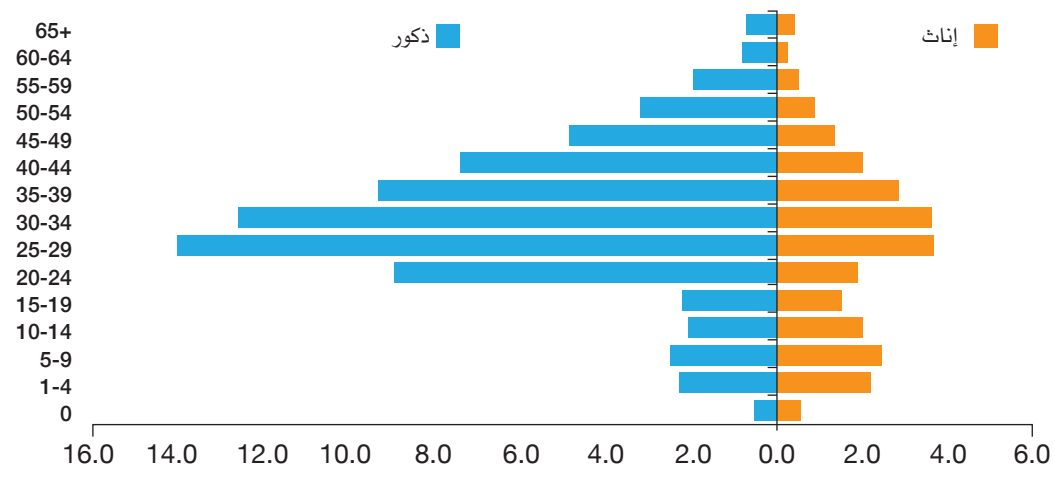

المصدر: وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، المجموعة الإحصائية، فصل السكان، يونيو ٢٠١٤.

ويشير مضلع الأعمار أعلاه إلى تضخم فئة أعمار العمل (١٥-٦٤ سنة)، والتي بلغ حجمها النسبي، ٨٤,١٪ من مجموع سكان قطر، كما هو موضح في الشكل البياني رقم (١٢).

الشكل (١٢): التوزع النسبي للفئات العمرية الموسعة للسكان، ٢٠١٣

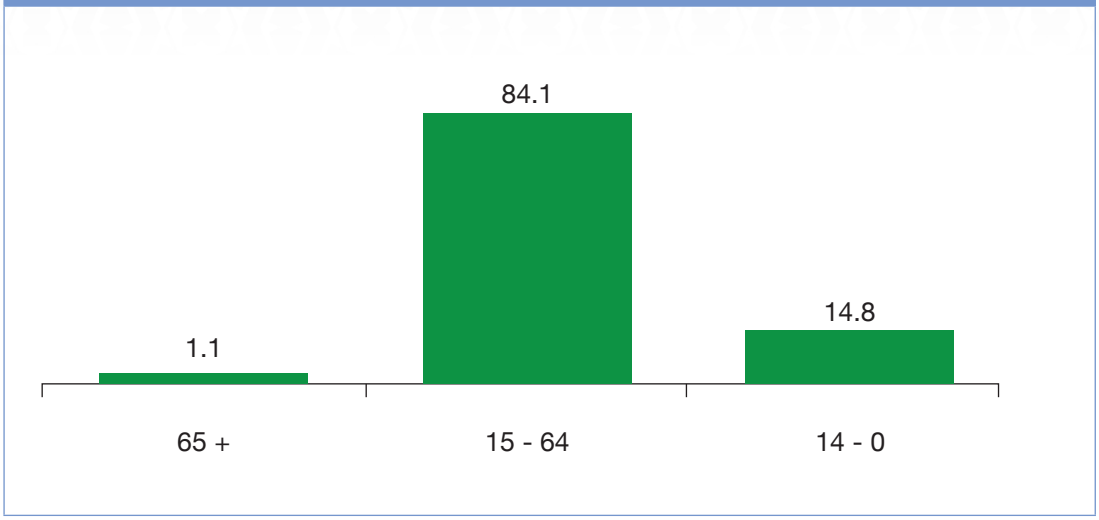

المصدر: وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، تقديرات منتصف عام ٢٠١٣

ونتيجة لما سبق، فقد بلغ معدل الإعالة العمرية ١٨,٩٪، وهو من أكثر معدلات الإعالة انخفاضاً في العالم.

- **البنية النوعية:** لقد تجاوزت نسبة النوع في قطر الحد الطبيعي، حيث بلغت حوالي ٢٨١، أي أنه مقابل كل ١٠٠ أنثى هناك حوالي ٢٨١ ذكراً، وهي نسبة عالية جداً مقارنة بمثيلتها لدى السكان القطريين.

- **البنية الزواجية:** تساعد المعلومات المتوفرة حول التركيب الزواجي، أي نسبة الأفراد العزاب والمتزوجين والمطلقين والأرامل، في فهم الأحوال الأسرية في المجتمع، ومقارنتها ببعضها. ووفقاً لآخر الإحصاءات الرسمية، يشير الشكل البياني رقم (١٣) إلى أن أكثر من ثلاثة أرباع السكان في قطر ١٥ سنة فما فوق هم من المتزوجين، وأن ٢٢,٧٪ هم من الذين لم يسبق لهم الزواج.

ويشير الشكل البياني رقم (١٣) إلى أن الذين لم يسبق لهم الزواج (العزاب) هم أقل من ربع سكان الدولة (٢٣٪)، وبالتالي فالحالة الزواجية في قطر ليس فيها أي خلل. غير أن واقع الحال مختلف عن ذلك تماماً، والسبب في ذلك يعود ببساطة إلى أن الغالبية العظمى من أفراد العمالة الوافدة متزوجون في أوطانهم التي قدموا منها، لكنهم قدموا إلى قطر بدون زوجاتهم. وفي هذه الحال، يصبح كل شخص يعيش وحيداً (دون شريكه الشرعي) عازباً، حتى ولو كان متزوجاً بالفعل في وطنه الأصلي. وهذا يعني أن قرابة ثلثي السكان في قطر الذين بلغت أعمارهم ١٥ سنة فأكثر هم حالياً من العزاب، أي الأشخاص (من المواطنين والوافدين) دون زوجات، سواء منهم الذين لم يتزوجوا أبداً، أم أولئك الوافدون المتزوجون الذين تركوا أسرهم في بلدانهم الأصلية، وهو ما يعمق اختلال التركيبة السكانية للدولة، ويؤثر سلباً على النسق الاجتماعي العام.

الشكل (١٣): الحالة الزواجية للسكان بعمر ١٥ سنة فأكثر حسب الجنسية لعام ٢٠١٣

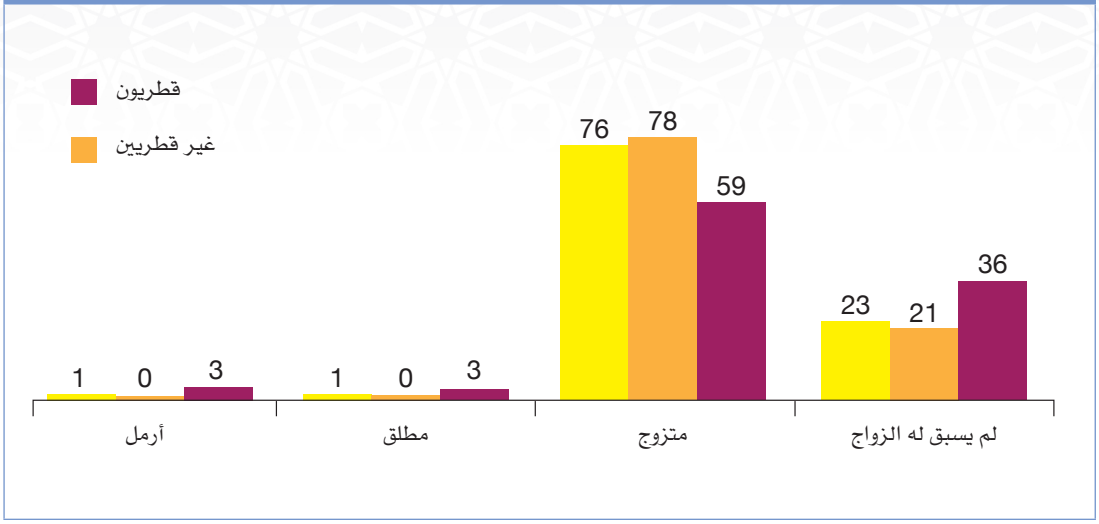

المصدر: وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، قطاع الإحصاء، مسح القوى العاملة بالعينة لعام ٢٠١٣

ثانياً) التحديات

المقصود بالتحديات هنا تلك الإجراءات التي تم اعتمادها في برنامج عمل السياسة السكانية، ولاسيما برنامج عمل المرحلة الخامسة، والتي بينت نتائج المتابعة أنها لم تنفذ (جزئياً أو كلياً) بعد. بناءً عليه، فإن التحديات التي تواجه تنفيذ السياسة السكانية في مجال السكان والقوى العاملة هي:

- لا تزال الحوافز المادية المقدمة للمقبلين على الزواج تشكل تحدياً من التحديات التي تواجه تحقيق الهدف الأساسي للسياسة السكانية في مجال النمو السكاني، والمتمثل بالعمل على معالجة الأسباب المؤدية إلى تأخر سن الزواج، كتقديم الدعم المادي اللازم للمقبلين على الزواج.
- عدم وجود دراسات علمية حول الأسرة القطرية وتأثير الخدم والمربيات على الهوية الثقافية لأبنائها، وحول دور المدرسة في الحفاظ على الهوية الوطنية القطرية في ظل مجتمع متعدد الثقافات والهويات.
- عدم وجود خطط وبرامج لإخضاع الوافدين الأجانب لدورات تعلم اللغة العربية، وتعريفهم بالقوانين والعادات والتقاليد السائدة في المجتمع القطري.
- لم تصدر حتى الآن تشريعات تشجع على تطبيق سياسة التقطير في القطاع الخاص، مثل إلزام شركات القطاع المذكور بمنح العاملين فيه أجوراً ومزايا مقاربة لما يمنحه القطاع الحكومي، أو تقديم حوافز لتشجيع تلك الشركات على تشغيل العمالة القطرية.
- لم تصدر حتى الآن القوانين والأنظمة الخاصة بالعمالة المنزلية، بما يؤدي إلى حفظ حقوقها من جهة، والحد من استقدامها من جهة ثانية.

المحور الثاني

◄النمو الحضري والإسكان والبيئة

يشتمل هذا المحور على ثلاثة أبعاد أساسية، هي:

- **النمو الحضري**
- **الإسكان**
- **البيئة**

ويحاول هذا المحور الإجابة على الأسئلة الآتية:

- ما هي الوسائل والإجراءات المناسبة للحد من تركز السكان في مدينة الدوحة الكبرى؟ وكيف يمكن تثبيت سكان المناطق الأخرى في أماكنهم، وإنشاء مراكز جذب للسكان بعيداً عن الدوحة؟
- أين وصلت الجهود الرامية إلى حل مشكلة المساكن القديمة والمتداعية، بما فيها إنهاء إسكان بعض الوافدين العزاب في هذه المساكن.
- ما هي الوسائل والإجراءات المناسبة للحد من التلوث البيئي، وحماية السكان من آثاره الضارة؟ وكيف يمكن ترشيد استخدام المياه بحيث لا تستنفد الأجيال الحالية هذا المصدر الطبيعي الهام، بل تعمل على استدامة تنميتها من أجل الأجيال القادمة؟

وقد شكلت الإجابة على هذه الأسئلة الأساس الذي بموجبه تم تحديد أولويات المرحلة الخامسة من حيث الأهداف والإجراءات الخاصة بهذا المحور.

أما الأهداف التي يسعى هذا المحور لتحقيقها، فهي:

- السعي إلى خفض نسبة النمو السنوي لسكان مدينة الدوحة الكبرى.
- وضع حلول لمشكلة المساكن القديمة والمتداعية.
- الحفاظ على البيئة سليمة ونظيفة، وترشيد استخدام المياه واستدامة تنميتها.

وقد تم تحويل هذه الأهداف إلى جملة من الإجراءات التي اشتقت منها مجموعة من المؤشرات النوعية والكمية التي يمكن أن تساعد على عملية تقييم المرحلة الخامسة من مراحل متابعة تنفيذ السياسة السكانية، أي: رصد الإنجازات المحققة في الواقع، والكشف عن الصعوبات والتحديات القائمة في مجال النمو الحضري والإسكان والبيئة.

أولاً) الواقع

أ- التشريعات والإجراءات والمؤشرات النوعية والكمية

النمو الحضري	الهدف:	السعي إلى خفض نسبة النمو السنوي لسكان مدينة الدوحة الكبرى

إجراء ١: تطوير المراكز الحضرية القائمة في البلديات الواقعة خارج حدود الدوحة الكبرى، ومنحها المزايا التي تشجع على البقاء فيها

المؤشر المستهدف	واقعه الفعلي				مضمونه
	موجود كإجراء في طور:			غير موجود	
	التنفيذ	التشريع	التخطيط		
وجود توجه لمنح المناطق والمدن القائمة خارج الدوحة صلاحيات المشاركة في وضع برامجها التنموية وتشجيع التنافس فيما بينها					● هناك توجه فعلي لمنح المناطق والمدن القائمة خارج الدوحة صلاحيات المشاركة في وضع برامجها التنموية وتشجيع التنافس فيما بينها على أسس علمية وتخطيط ممنهج. فعلى سبيل المثال، تم أخذ آراء ومقترحات البلديات المعنية والمجلس البلدي المركزي وكذلك أصحاب المصالح أثناء الإعداد للخطة العمرانية الشاملة للدولة من قبل وزارة البلدية والتخطيط العمراني التي اعتمدت مؤخرا. والتي تشمل تطوير المدن الخارجية وإنشاء مراكز ومنشآت جاذبة للموظفين القطريين للسكن الدائم في تلك المدن، كالمراكز التجارية الكبيرة، والمراكز الثقافية والترفيهية، والحدائق العامة.. الخ.
وجود خطط لتحقيق اللامركزية في النظم الإدارية، وزيادة مشاركة المواطنين في إدارة شؤون مدنهم					● هناك خطط فعلية لتعزيز فكرة مجالس الفرجان التي تهدف إلى مساندة أعضاء المجلس البلدي في عرض رغبات ومقترحات أهالي المناطق التي يمثلها ضمن الأطر واللوائح والقوانين المعمول بها في دولة قطر بشأن تمكين جميع شرائح المجتمع من المشاركة في اتخاذ القرار ● إضافة إلى ذلك، تسهم اللجان والمجالس الأهلية للجمعيات الخيرية والأندية الشبابية والمجالس الخاصة (أو ما يعرف بالديوانيات) للوجهاء وكبار شخصيات العوائل والعشائر في مناقشة شؤون مواطني المناطق الواقعة خارج نطاق الدوحة وإيصال صوتهم لأصحاب القرار في الدولة.

المؤشر المستهدف	واقعه الفعلي: موجود كإجراء في طور: التنفيذ	التشريع	التخطيط	غير موجود	مضمونه
وجود خطط للتوسع في إنشاء المرافق الخدمية والأندية الثقافية والرياضية في المناطق المذكورة	■				● تجسيداً لرؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠، ومواكبة لاستحقاقات مونديال ٢٠٢٢، وضعت بالفعل الخطط اللازمة، ولاسيما الخطة العمرانية الشاملة التي أعدتها وزارة البلدية والتخطيط العمراني، للتوسع في إنشاء المرافق الخدمية والأندية الثقافية والرياضية ومراكز التسوق والمكتبات وغيرها في المناطق والمدن القائمة خارج الدوحة، حيث بدأ العديد من المؤسسات والجهات الحكومية وحتى القطاع الخاص بالتنافس على تقديم الخدمات الصحية والتعليمية والبنكية والترفيهية..الخ.
وجود برامج للاهتمام بالمهن التراثية حسب ما يتوافق مع الحرف والمهن في هذه المدن	■				● تم إنشاء الأحياء والأسواق التراثية، وأقيمت الورش المهنية (مثل الورشة الأميرية لصناعة السفن) في العديد من المدن خارج الدوحة، مثل الخور و الوكرة و الزبارة.
وجود أنظمة ولوائح وتدابير خاصة بتأمين فرص عمل كافية للسكان بعمر ١٥ سنة فما فوق في المراكز الحضرية الواقعة خارج حدود الدوحة الكبرى	■				● هناك أنظمة ولوائح صادرة من وزارة العمل والشؤون الاجتماعية لتقطير الوظائف (ولاسيما الوظائف الإدارية) في كافة مناطق الدولة، بما فيها المراكز الحضرية الواقعة خارج حدود الدوحة الكبرى.
وجود توجه لتوفير معاهد ومراكز تعليمية وتدريبية تتوافق مع أنشطة هذه المدن			■		● هناك خطط مستقبلية لدى المجلس الأعلى للتعليم لإنشاء فروع جديدة لمعاهد ومراكز تعليمية وتدريبية تتوافق مع أنشطة تلك المدن وطبيعتها. وفي سياق متصل، يشجع المجلس الأعلى للتعليم المستثمرين لإنشاء مثل هذه المراكز التعليمية، خاصة بعد تدشين برنامج القسائم التعليمية للقطريين

إجراء ٢: إنشاء مدن (صغيرة ومتوسطة) جديدة في البلديات الواقعة خارج حدود الدوحة الكبرى					
وجود خطط لتوفير بنى تحتية مناسبة لإنشاء مدن جديدة في البلديات الواقعة خارج حدود الدوحة الكبرى	■				● هناك خطط وتدابير وإجراءات عملية لتوفير البنى التحتية لمدينتين على غرار مدينة لوسيل ضمن حدود البلديات الواقعة خارج حدود الدوحة الكبرى، كمدنٍ مستقبلية تنشأ حسب المعايير والوسائل والتقنيات الحديثة والصديقة للبيئة.

المؤشر المستهدف	واقعه الفعلي				مضمونه
	موجود كإجراء في طور:			غير موجود	
	التنفيذ	التشريع	التخطيط		
وجود خطط لزيادة معدل المسطحات الخضراء وزراعة الأشجار وإنشاء الحدائق والمتنزهات في البلديات الواقعة خارج حدود الدوحة الكبرى	✓				● هناك توجه من قبل الجهات المختصة، كوزارة البلدية والتخطيط العمراني ووزارة البيئة، إضافة إلى المؤسسات المنفذة والمطورة، لتنفيذ مشروع وطني متكامل يشمل خططاً وبرامج تؤدي إلى زيادة المسطحات الخضراء وزراعة الأشجار وإنشاء الحدائق والمتنزهات مدعوماً ببرامج وحملات وطنية تعنى بتشجيع ودعم القاطنين في المراكز الحضرية الواقعة خارج حدود الدوحة الكبرى، حيث جرى العمل ولايزال يجري حالياً على: – تنفيذ العديد من خطط تخصيص الأراضي لهذا الغرض – زيادة المساحات الخضراء في تلك المناطق ودعمها (كالمزارع المنتجة في الشمال، ومشاريع شركة أودام، والمدينة الترفيهية المائية بالركية، إضافة إلى مبادرة شركة أزدان لإنشاء القرى التراثية والسياحية في الجزء الشمالي من البلاد ضمن المساحات التي حددتها الدولة كمحميات. – البدء بتنفيذ العديد من المشاريع الضخمة التي من شأنها أن تمهد لكثير من مشروعات البنى التحتية والحدائق والمساحات الخضراء (كالإعلان عن بدء تشييد أول ملاعب كأس العالم 2022 في قطر، وهو ملعب الوكرة الذي سيتم الانتهاء من تشييده بالكامل عام 2018).

المؤشر المستهدف	واقعه الفعلي				مضمونه
	موجود كإجراء في طور:			غير موجود	
	التنفيذ	التشريع	التخطيط		
وجود تسهيلات ومزايا مناسبة لتشجيع القطاع الخاص للاستثمار في البلديات الواقعة خارج حدود الدوحة الكبرى					● لم تألُ الدولة جهداً في توفير المزايا والتسهيلات المناسبة لتشجيع القطاع الخاص لاستثمار المشاريع المتنوعة في البلديات الواقعة خارج حدود الدوحة الكبرى من خلال أجهزتها المختلفة بدعم من المجلس الأعلى للشؤون الاقتصادية والاستثمار. وكأمثلة على ذلك، يمكن ذكر ما يلي: - منح الأراضي اللازمة لإنشاء المراكز التجارية (كالميرة)، والشركات الأجنبية (كشركة إيكيا للأثاث)، والمنتجعات (كالمنتجع التايلندي في جزيرة الموز). - تنفيذ المنطقة الحرة بين مدينة الوكرة ومسعيد والدوحة. - إيجاد فرص وإرساء عقود مشاريع للمقاولين المحليين للمشاركة والإسهام في تنفيذ مشاريع أشغال في البلديات الواقعة خارج حدود الدوحة الكبرى. - إقامة منطقة صناعية بين مدينة الخور والذخيرة تخدم المناطق والمدن الواقعة ضمن بلديات الخور والشمال والضعاين. - تنفيذ مشروع أسواق الفرجان في العديد من المناطق في جميع أرجاء الدولة، ولاسيما المناطق الواقعة خارج حدود الدوحة الكبرى.

الإسكان	الهدف ١:	وضع حلول لمشكلة المساكن القديمة والمتداعية

إجراء ١: تفعيل القرارات الصادرة بشأن هدم المساكن القديمة والمتداعية أو ترميمها

المؤشر المستهدف	واقعه الفعلي				مضمونه
	موجود كإجراء في طور:			غير موجود	
	التنفيذ	التشريع	التخطيط		
وجود آلية لتطبيق القرارات المذكورة					● الآليات المعتمدة لتطبيق القرارات المذكورة، هي: – القانون رقم (29) لسنة 2006 بشأن مراقبة المباني – قرار وزير البلدية والتخطيط العمراني رقم(33) لسنة 2008 بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم (29) لسنة 2006 بشأن مراقبة المباني – موافقة مجلس الوزراء على هدم المساكن الشعبية لذوي الدخل المحدود وإعادة بنائها، والتي سلمت حتى عام 1987. – وقد تم تفعيل برنامج الكتروني يمكن للمتقدمين بموجبه هدم مساكنهم وإعادة بنائها، من خلال موقع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بيسر وسهولة وفي أي وقت من اليوم. – ويتم إعطاء منحة عن طريق بنك قطر للتنمية لاستئجار مسكن حتى نهاية عقد البناء. – ويتم تخصيص مسكن حكومي عن طريق وزارة المالية حتى الانتهاء من بناء المسكن. – كما تقوم إدارة الإسكان بوزارة العمل والشؤون الاجتماعية بتعويض صاحب المسكن عن الإضافات التي قام ببنائها قبل هدم المسكن عن طريق لجنة إدارية وهندسية مشكلة من قبل الوزارة.

المؤشر المستهدف	واقعه الفعلي				مضمونه
	موجود كإجراء في طور:			غير موجود	
	التنفيذ	التشريع	التخطيط		
المناطق والأحياء التي توجد فيها المساكن المذكورة					● بموجب بيان وزارة البلدية والتخطيط العمراني: أم غولينة – النجمة – الغانم العتيق– بن درهم – السد–المطار القديم –مدينة خليفة الشمالية –فريق بن عمران ● بموجب بيان وزارة العمل والشؤون الاجتماعية: تقريباً بجميع مناطق الدولة التي فيها أبنية مساكن شعبية، مثل: الدوحة والخور والوكرة والريان ومدينة الشمال بمناطقها المختلفة. ● مشروع مشيرب: يقوم المشروع على مساحة ٣١ هكتاراً في قلب مدينة الدوحة وتبلغ كلفته نحو ٢٠ مليار ريال قطري. ويعتبر مشروع "مشيرب قلب الدوحة" أول مشروع مستدام لتطوير وسط المدينة على مستوى العالم. ويهدف هذا المشروع الرائد إلى تطوير الحي التجاري القديم عبر مفردات لغته المعمارية العصرية المستوحاة من الإرثين التراثي والمعماري لدولة قطر. أما الهدف الاستراتيجي الأول للمشروع، فإنه يتمثل في الحد من التوجه السائد منذ سنوات في القطاع العقاري بالدوحة، والذي يتسم باستخدام الأراضي المعزولة بأسلوب يتطلب كمية كبيرة من الطاقة، والاعتماد المفرط على السيارات كوسيلة نقل.
عدد المنازل المتداعية التي تم هدمها خلال عام ٢٠١٣					● مجموع رخص الهدم خلال العام المذكور ٤٨٦ رخصة

إجراء ٢: تفعيل القرارات الصادرة بشأن إخلاء مساكن العزاب المجاورة لسكن العائلات					
وجود لجان لمراقبة تنفيذ القرارات المذكورة					● قسم الرقابة الفنية ببلدية الدوحة هي الجهة التي تقوم بتنفيذ القرار الوزاري
عدد الإخلاءات المنفذة خلال عام ٢٠١٣					

العدد	عن طريق
١٤٦	إخلاء بالقوة
١٢١	بصورة عادية
٢٦٧	المجموع

ملاحظة: هناك عدة عقارات أخليت دون تدخل البلدية تماشياً مع القرار الوزاري الصادر، وهي أعداد كبيرة ولكن للأسف لم يتمكن فريق العمل من الحصول على بيانات إحصائية بعددها.

البيئة والتنمية المستدامة	الهدف:	الحفاظ على البيئة سليمة ونظيفة، وترشيد استخدام المياه واستدامة تنميتها

إجراء ١: العمل على تعزيز الجهود الهادفة للحفاظ على سلامة البيئة ونظافتها

المؤشر المستهدف	واقعه الفعلي: موجود كإجراء في طور: التنفيذ	التشريع	التخطيط	غير موجود	مضمونه
وجود توجه لتطوير قانون البيئة رقم ٣٠ وتعديله لمواجهة الآثار البيئية المحتملة للمشاريع التنموية الحالية والمستقبلية					• تم تشكيل لجنة بقرار صادر من وزير البيئة لتطوير قانون البيئة رقم (٣٠) لعام ٢٠٠٢م وتحديثه.
وجود تدابير عملية للتقليل من انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون وخفض كمية تركيز الملوثات بالجسيمات الدقيقة في المراكز الحضرية، ولاسيما مدينة الدوحة					• يشتمل قانون البيئة رقم (٣٠) لعام ٢٠٠٢م على هذه التدابير التي يتم العمل حالياً على تطويرها وتحديثها من خلال اللجنة المكلفة بتطوير قانون البيئة المذكور ولائحته التنفيذية. • لدى المؤسسة العامة القطرية كهرماء اتفاقية مع لجنة قطر ٢٠٢٢ بشأن الإشراف الفني على مشاريعها الخاصة بالطاقة الشمسية وكفاءة استهلاك الطاقة، وذلك لخفض الانبعاث الكربوني بتلك المشروعات للوصول إلى كأس عالم خال من الكربون. كما توجد اتفاقات مع قطر ريل وبرنامج قطر الوطني للأمن الغذائي للغرض ذاته، إضافة إلى أهداف أخرى. • وقد أظهر مشروع الشاهين التابع لقطر للبترول الاستخدام الأمثل والشامل لآلية التنمية النظيفة (CDM) وتكنولوجيات الحد من الغازات المسببة للاحتباس الحراري للحد من الاشتعال. • وفي إطار التعاون بين وزارة البيئة ووزارة البلدية والتخطيط العمراني، تقوم وزارة البلدية والتخطيط العمراني بتنفيذ مشروع المساحات الخضراء الوظيفية. وفي هذا السياق تم إعداد المخططات العامة لقطاع الحدائق العامة والخدمات الترفيهية المجتمعية للبلديات، بما في ذلك بلدية الدوحة، كجزء من مخططات التنمية المكانية للبلديات MSDPs في إطار الخطة العمرانية الشاملة التي تشمل التوزيع المكاني والكمي والكيفي لتلك الخدمات. كما تم طرح مناقصة لتعيين استشاريين تخطيطيين لعمل مشروع الاستراتيجية الوطنية للمناطق المفتوحة والمناطق الترفيهية على مستوى الدولة.

المؤشر المستهدف	واقعه الفعلي				مضمونه
	موجود كإجراء في طور:			غير موجود	
	التنفيذ	التشريع	التخطيط		
وجود تدابير ملزمة لأصحاب المشروعات التي قد تؤثر إقامتها أو ممارستها لنشاطها على سلامة البيئة لإجراء الدراسات المتصلة بتحليل الجدوى البيئية (تقويم التأثير البيئي)					● هناك تدابير ملزمه لأصحاب المنشآت الصناعية للحد من التلوث ومطابقة المعايير البيئية التي نصت عليها القوانين ذات الصلة. ويتم ذلك من خلال البرامج التفتيشية وضبط وتحرير المخالفات البيئية تماشياً مع قانون حماية البيئة رقم ٣٠ لسنة ٢٠٠٢ ولائحته التنفيذية و قانون رقم ٣١ لسنة ٢٠٠٢ بشأن الوقاية من الإشعاع.
وجود خطط وبرامج لإدخال مواد التوعية البيئية في المناهج الدراسية في جميع مراحل التعليم					● تم دمج التوعية البيئية في مناهج التعليم من خلال التربية البيئية في مادة الاجتماعيات ومادة العلوم، وذلك وفقاً لمعايير التوعية البيئية .
وجود حملات وبرامج إعلامية للتوعية البيئية في مختلف وسائل الإعلام المسموعة والمقروءة والمرئية					● دشنت "ترشيد" برنامجاً للتعاون مع المدارس والجامعات بدعم من المجلس الأعلى للتعليم، وهو البرنامج الذي يسعى وراء تكييف سبل التعاون في مجال ترشيد استهلاك المياه والكهرباء والحفاظ على الموارد البيئية والطبيعية ، من خلال : – جلسات تدريب ومحاضرات توعية للطلاب والمعلمين. – تفعيل الأنشطة الطلابية من خلال "نادي أصدقاء ترشيد". – المساهمة في إعداد وتوزيع المطبوعات التي تحث على ترشيد الاستهلاك، إضافة إلى العمل على نشر تلك المعلومات عبر موقع الويب. ● لدى وزارة البيئة برامج إرشادية دورية تنظم بمراكز الخدمات الزراعية تشتمل على التوعية الإرشادية من خلال إقامة الندوات الإرشادية وتقديم محاضرات من قبل المختصين في مجالات زراعية متعددة، كالتوعية باستخدام التقنيات الزراعية الحديثة والاستفادة منها بالطريقة السليمة والصديقة للبيئة، وحماية الموارد الطبيعية والمحافظة عليها من الاستنزاف، والمكافحة المتكاملة للآفات، والاستخدام الآمن للمبيدات والأسمدة الكيماوية. وتعمل هذه البرامج على توفير الدعم الفني والإرشادي للمزارعين، بالإضافة إلى البرامج التي تنفذ ببعض المدارس لتدريب الطلاب على بعض أساسيات الزراعة. وتتم تغطية هذه الفعاليات بواسطة وسائل الإعلام المقروءة، حيث يتم نشر وقائع هذه النشاطات ونتائجها في الصحف لتعميم الفائدة.

					كما أن هناك العديد من الحوارات والمقابلات التي تتم من فترة لأخرى في الصحف اليومية مع مسؤولي الإدارة تعمل على عرض القضايا الزراعية والبيئية والتي تهتم بها أعداد كبيرة من المستهدفين، والإجابة على بعض استفسارات المنتجين الزراعيين. ويتم نشر موضوعات زراعية بشكل دوري بمجلة المزارع القطري، وهي مجلة دورية تصدر عن الإدارة العامة للبحوث والتنمية الزراعية. وتوجد الكثير من التغريدات التي تنشر في الصحف، والتي تتناول عبارات زراعية توعوية. ● كذلك لدى وزارة البيئة حملات توعوية مختلفة، حيث قامت بالتعاون مع بعض المدارس وجهات أخرى متعددة بتنظيف الشواطئ والروض وعمل حملات توعية للمدارس منها مشروع "مدرستي مزرعتي"، كذلك تم عبر وسائل الإعلام المسموعة والمرئية توضيح الحفاظ على البيئة البرية. إضافة إلى ذلك، توجد لدى وزارة البيئة برامج نوعية متخصصة في التوعية والتثقيف البيئي، كبرامج الشراكة المجتمعية، بالتعاون مع المجلس الأعلى للصحة، والأندية الشبابية، وجمعية الكشافة. وتم مؤخراً التعاون مع المجلس الأعلى للتعليم ومنظمة اليونيسكو لإطلاق مبادرة البيئة الخضراء في جميع مدارس الدولة.

إجراء ٢: ترشيد استخدام المياه وتنميتها بما يلبي احتياجات الجيل الحالي والأجيال القادمة					
وجود توجه للإسراع في إصدار قانون المياه					● وافق مجلس الوزراء بجلسة ٨ يناير ٢٠١٤ على مشروع القانون، وسوف يبدأ في دورته التشريعية مروراً بإدارة التشريع في مجلس الوزراء، ثم مجلس الشورى، ثم إصدار المرسوم الأميري بالقانون.
وجود تدابير لمتابعة تطبيق أنظمة الري الحديثة في المزارع وتقديم الاستشارات الفنية للمزارعين					● شكلت وزارة البيئة فريق عمل فني وميداني من المتخصصين بإدارة الشؤون الزراعية مهمته حصر المزارع النشطة والإنتاجية والمرشحة لتطبيق نظام الري الحديث عليها. وقد تم تصميم شبكة الري الرئيسية للمزارع المستهدفة، وحصر الكميات من مواد الري اللازمة لكل مزرعة. بناءً عليه، فقد بلغ إجمالي المزارع المستفيدة من شبكة الري الحديثة ٢١٥ مزرعة. إضافة إلى ذلك، فقد تضمنت استراتيجية القطاع الزراعي جملة من التدابير بهذا الخصوص، أهمها: التقليل التدريجي لمساحات الأعلاف الخضراء بالمزارع، والتي تستهلك كميات كبيرة من المياه، والإجراءات الصارمة بشأن الموافقة على حفر آبار جديدة في المزارع، ونشر ثقافة الزراعة العضوية في المزارع القطرية لتحسين خصائص التربة وزيادة كفاءة عمليات الري، والاهتمام بالمشاريع البحثية الهادفة إلى ترشيد استخدامات المياه في القطاع الزراعي والاستفادة من مياه الصرف المعالجة في هذا القطاع.

المؤشر المستهدف	واقعه الفعلي				مضمونه
	موجود كإجراء في طور:			غير موجود	
	التنفيذ	التشريع	التخطيط		
وجود خطط وبرامج لتركيب الأجهزة الموفرة للماء في الأماكن العامة، كالمدارس والمستشفيات والمساجد والمؤسسات الكبيرة وتشجيع السكان علي الاستفادة من تكنولوجيا ترشيد استهلاك المياه في مساكنهم					● تقوم كهرماء حالياً بتنفيذ مناقصة استبدال وإحلال الأدوات غير المرشدة بأخرى مرشدة في ١٠٠٠ مسجد و٤٠٠ مدرسة على مستوى الدولة. وسوف يتم تنفيذ هذا المشروع على ثلاث مراحل تستمر عامين.
وجود توجه لإدخال مفاهيم وسلوكيات ترشيد استهلاك المياه في المناهج التعليمية					● تحتوي بعض المناهج التعليمية على مفاهيم بيئية تحث على السلوك الهادف إلى ترشيد استهلاك الموارد الطبيعية عموماً والمياه خصوصاً. ● ويتم العمل حاليا على إدخال منهج دراسي لطلبة الابتدائي حول الترشيد في استهلاك الكهرباء والماء والحفاظ على البيئة بالتعاون مع المجلس الأعلى للتعليم.
وجود خطط لدعم حملة "ترشيد" عبر أجهزة الاتصال الحديثة المختلفة، كالهواتف النقالة، ومواقع التواصل الاجتماعي، كالفيس بوك، لإشاعة ثقافة ترشيد استهلاك المياه بين المواطنين والمقيمين					● حملات "ترشيد" مستمرة، فقد تم تنفيذ حملة قانون الترشيد، ويتم حاليا طرح حملة "المصابيح الموفرة" وستليها مسابقة "الأبنية المرشدة" ثم "المكيفات العالية الكفاءة"، وذلك بالمراكز التجارية والطرق والتجمعات المجتمعية والمدارس والمساجد والمؤسسات الكبرى... الخ. وسيترافق كل ذلك بتدريب جميع العاملين في مؤسسات الدولة بلغات متعددة للوصول لأكبر شرائح المجتمع وفئاته المختلفة.

ب- الصورة الإحصائية العامة: استكمالاً للبيانات النوعية والكمية الواردة في الفقرة (أ) من هذا المحور وضبطاً لها، تأتي هذه الفقرة لتشكل صورة بانورامية شاملة مدعومة بالبيانات والإحصاءات الرسمية المختلفة حول قضايا النمو الحضري والإسكان والبيئة الآتية:

١. **النمو الحضري:** يشير مفهوم النمو الحضري إلى التغيرات التي تطرأ على حجم السكان ونموهم في المدن بفعل حركتي السكان الطبيعية (الولادات والوفيات)، والمكانية (الهجرة الداخلية والعمالة الوافدة). ويصاحب النمو الحضري عادة اتساع المساحة التنظيمية للمدن نتيجة للامتداد الأفقي والرأسي للعمران من أجل تلبية احتياجات السكان الأساسية، مثل المساكن والطرق والخدمات بمختلف أشكالها العلاجية والوقائية والتربوية.

❖ **زيادة نسبة سكان الحضر:** لعبت التحولات الاقتصادية والاجتماعية العميقة التي شهدتها دولة قطر، بُعيد اكتشاف النفط والغاز فيها، دوراً بارزاً في تركز الخدمات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المراكز الحضرية، ولاسيما الكبرى منها، الأمر الذي أدى إلى ازدحام المراكز الحضرية بالسكان القطريين وغير القطريين، حيث باتت هذه المراكز تستوعب اليوم ١٠٠٪ من السكان.

الشكل (١٤): التوزع النسبي للسكان حسب البلدية لعام ٢٠١٣

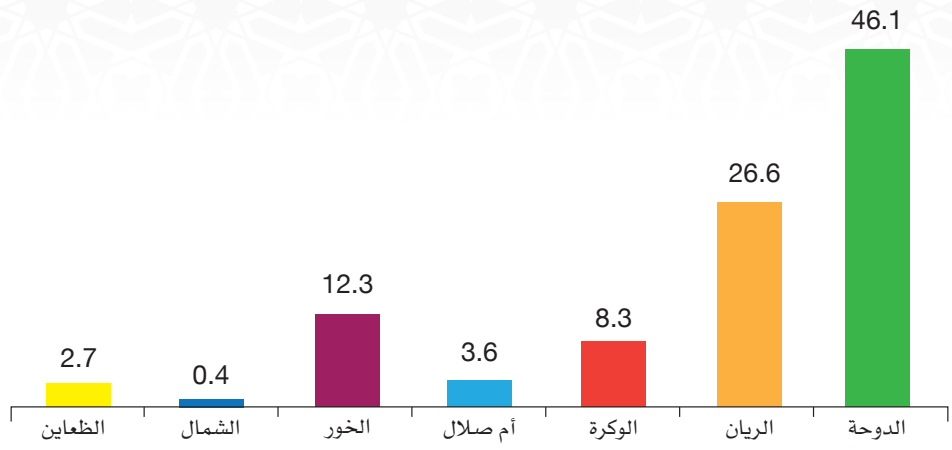

المصدر: جهاز الإحصاء، مسح القوى العاملة بالعينة لعام ٢٠١٢.

ويشير الشكل رقم (١٤) إلى أن مدينة الدوحة الكبرى (الدوحة والريان) قد استحوذت على ٧٢,٧٪ من مجموع السكان في الدولة، فيما توزعت النسبة المتبقية على المراكز الحضرية الأخرى كالوكرة، والخور، وأم صلال... الخ.

لاشك أن هذا النمو الحضري السريع في قطر عموماً والدوحة الكبرى خصوصاً هو أحد أبرز مظاهر التنمية الشاملة والمستدامة التي تشهدها البلاد، وهو دليل على مدى التقدم الاقتصادي والعمراني الذي تم تحقيقه، إلا أن هذا النمو الحضري غير المتوازن أوجد الكثير من المشكلات أهمها:

- **الخلل في التوزع الجغرافي للسكان**، حيث بلغت الكثافة السكانية في بلدية الدوحة ٤٠٢٤ نسمة في الكيلومتر المربع الواحد، في حين لم تتجاوز هذه الكثافة في بلدية الشمال ٩ أفراد في الكيلومتر المربع الواحد، كما يتضح من الشكل رقم (١٥).

الشكل (١٥): الكثافة السكانية في الكيلومتر المربع حسب البلدية لعام ٢٠١٣

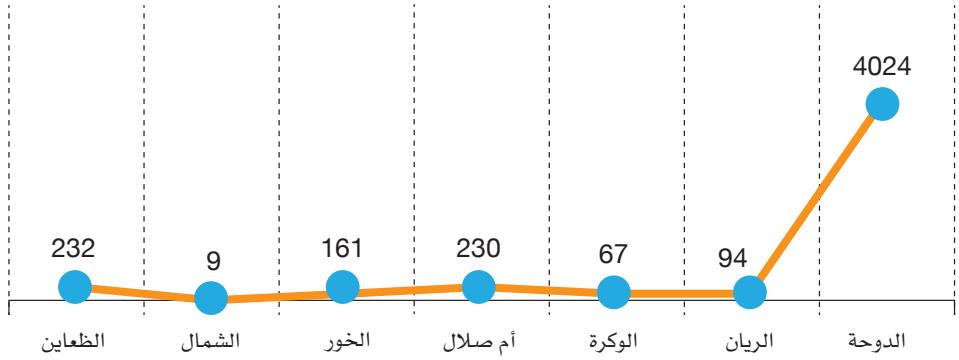

المصدر: وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، قطاع الإحصاء، مسح القوى العاملة بالعينة لعام ٢٠١٣.

- **التلوث البيئي:** ارتباطاً بما سبق، فإن الكثافة السكانية العالية في بلدية الدوحة بدأت تؤثر سلباً على أهم العناصر البيئية (الأرض والهواء والماء)، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى الإضرار بالصحة العامة.

- **الضغط المتزايد على الخدمات العامة والبنية التحتية:** يسهم تركز حوالي ثلاثة أرباع سكان دولة قطر في مدينة الدوحة الكبرى في المزيد من الضغط على الخدمات العامة والبنية التحتية، كخدمات الصحة والتعليم والأمن والإسكان والمواصلات والمياه والكهرباء وشبكة الطرق العامة التي باتت تشهد ازدحاماً مرورياً غير مسبوق.

لهذا كله، بدأت الدولة بوضع الخطط والاستراتيجيات والسياسات لتطوير المراكز الحضرية البعيدة عن الدوحة، واستحداث أخرى جديدة جاذبة للمواطن والمقيم، كما بدأت أيضاً باتخاذ الإجراءات اللازمة لوقاية السكان من التلوث البيئي الذي قد ينجم عن الكثافة السكانية العالية، وعن تنفيذ بعض المشاريع الصناعية، ولاسيما تلك القريبة من المراكز العمرانية.

٢. **الإسكان:** ركزت أولويات الإسكان للمرحلة الخامسة على معالجة مسألة المساكن القديمة والمتداعية، بهدمها أو ترميمها، كما ركزت على إنهاء إسكان العزاب من العمال الوافدين في تلك المساكن. وقد اتضح أن الدولة تقدم قرضاً لكل مواطن يرغب في هدم منزله وإعادة بنائه قيمته ١,٢٠٠,٠٠٠ ريال كحد أقصى يمنح بموجب خطاب صادر عن إدارة الإسكان بوزارة الشؤون الاجتماعية. يسدد القرض خلال ٣٥ عاماً، وتتحمل الدولة الرسوم الإدارية للقرض (١٪).

كما تنفذ الوزارة مشروعاً يتضمن هدم نحو(١٤٥٠) مسكناً من مساكن (مسبقة التركيب) نظراً لسوء حالتها الإنشائية وإعادة بنائها كمنحة من الدولة في مناطق الدوحة، والوكرة، والمرة، والشحانية، والدفنة. ويبلغ الحد الأقصى للمنحة مليون ريال، ولا يترتب على المستفيد أية أقساط أو نفقات إدارية.

وتخصص وزارة العمل والشؤون الاجتماعية للمنتفع مسكناً حكومياً عن طريق وزارة المالية حتى الانتهاء من بناء المسكن، كما تقوم إدارة الإسكان بتعويض صاحب المسكن عن الإضافات التي قام ببنائها قبل هدم المسكن، عن طريق لجنة إدارية وهندسية مشكلة من قبل الوزارة.

وقد نفذ عدد كبير من الإخلاءات للمساكن المذكورة من سكانها العزاب، تم معظمها من قبل أصحاب المساكن دون حاجة لتدخل السلطات المعنية في الدولة.

٣. **البيئة والتنمية المستدامة:**

❖ معدل استهلاك الفرد من الكهرباء والمياه: يشير الجدول رقم (٣) إلى أن معدل استهلاك الفرد من الكهرباء ارتفع من ١١,٨٢٠ (كيلوواط/ ساعة) عام ٢٠٠٨ إلى ١٦,٤٣٤ عام ٢٠١٢، كذلك ارتفع معدل استهلاك الفرد من المياه من ٢٠١ متراً مكعباً سنوياً عام ٢٠٠٨ إلى ٢٣٨ عام ٢٠١٢.

الجدول (٣): معدلات استهلاك الفرد من الكهرباء والماء حسب السنوات

السنوات	الكهرباء (كيلوواط/ ساعة) سنوياً	المياه (متر مكعب) سنوياً
٢٠٠٨	١١,٨٢٠	٢٠١
٢٠٠٩	١٢,٧٢٧	٢٠٩
٢٠١٠	١٥,٠٣٤	٢٢٨
٢٠١١	١٥,٥٠٧	٢٣٥
٢٠١٢	١٦,٤٣٤	٢٣٨

المصدر: ٢٠١٢- ٢٠١٣ , Kahramaa - Statistics Report

- **نسبة المناطق المحمية من المساحة الكلية:** تندرج قضايا البيئة في سلم أولويات دولة قطر، حيث أصدرت التشريعات والقوانين الناظمة لحماية البيئة، ووضعت الاستراتيجيات المتنوعة لحماية التنوع الإحيائي والبيولوجي، وصادقت على العديد من الاتفاقيات والبروتوكولات البيئية على المستويين الإقليمي والدولي. وتجسد اهتمام دولة قطر بالبيئة في إنشاء العديد من المحميات الطبيعية، وذلك بهدف حماية الأنظمة البيئية وصيانة مكوناتها، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع نسبة المناطق المحمية من ١٢,٩٪ عام ٢٠٠٦ من مجمل المساحة الكلية للدولة إلى ٢٣,٥٪ عام ٢٠١٢(١٠).

- **نسبة السكان الذين يستخدمون مصادر مياه محسنة للشرب:** رغم التزايد المتنامي لعدد سكانها، إلا أن دولة قطر، ونتيجة للجهود التي بذلت في سبيل تحلية المياه المالحة وشبه المالحة، استطاعت توفير مياه الشرب المأمونة بنسبة ١٠٠٪ منذ عام ٢٠٠١ وحتى تاريخه، وبذلك تكون قد حققت الغاية الإنمائية السابعة للألفية التي تؤكد على ضرورة كفالة الاستدامة البيئية.

- **نسبة السكان الذين يستخدمون مرافق صحية محسنة:** وصل مؤشر توافر مرافق الصرف الصحي في دولة قطر إلى نسبة الشمول ١٠٠٪ منذ عام ٢٠٠١. ويعود النجاح في الوصول إلى هذه النسبة والمحافظة عليها حتى تاريخه إلى الاستثمارات الكبيرة في البنية التحتية للصرف الصحي في الدولة.

- **جودة الهواء:** تعد المحافظة على نوعية الهواء وحمايته من مصادر الانبعاثات المختلفة إحدى القضايا الكونية الرئيسية وهاجساً للشعوب التي باتت تعاني من مشاكل الازدحام السكاني والزحف العمراني والصناعي على حساب المسطحات الخضراء، إضافة إلى التصاعد الهائل في أرتال المركبات على الطرقات وداخل المدن الرئيسة.

ومن هذا المنطلق، أولت دولة قطر اهتماماً بالغاً بوسائل التحكم والسيطرة على مصادر تلوث الهواء، فأصدرت قانون حماية البيئة رقم ٣٠ لعام ٢٠٠٢ حددت فيه المعايير الخاصة بجودة الهواء، وأنشأت محطات لرصد تركز ملوثات الهواء المبينة في الجدول رقم (٤).

الجدول (٤): المعدلات السنوية لتركز ملوثات الهواء حسب محطات الرصد في الدوحة لعام ٢٠١٢

المحطة	ثاني أوكسيد الكبريت SO_2 (مكغ/ م٣)	ثاني أكسيد النيتروجين NO_2 (مكغ/ م٣)	الأوزون O3 (مكغ/ م٣)	أول أكسيد الكربون CO (ملغ/ م٣)	الجزيئات العالقة PM10 (مكغ/ م٣)
موفنبيك	١٠,٧٣	٤٢,٢٧	٥٧,٩	١,٠٠	١٣٠,٧٣
جامعة قطر	٨,٠١	٣١,٩٤	٣٩,١٧	٠,٨٣	٢١٩,٥٧
اسباير زون	٢٥,٧٩	٣٥,٦٤	٥٢,٨٨	١,١٣	١٥٣,٣٨

المصدر: وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، قطر لتبادل المعلومات: www.qix.gov.qa

ويشير الجدول (٤) إلى أن ملوثات أكاسيد الكبريت تقل كثيراً عن الحد المسموح به بحسب معايير الجودة الوطنية المحددة في الأحكام التنفيذية لقانون حماية البيئة القطري رقم ٣٠ لعام ٢٠٠٢، وهو ٨٠ ميكرو غرام في المتر المكعب. وكذلك الأمر بالنسبة لأكاسيد النيتروجين التي تقل قيم انبعاثاتها عن قيم الانبعاثات المسموح بها في القانون المذكور، وهي ١٠٠ ميكرو غرام في المتر المكعب الواحد، بينما الملوثات بالجزيئات الدقيقة تتجاوز كثيراً الحد المسموح به (٥٠ ميكروغرام في المتر المكعب). ويعتبر ارتفاع معدلات الجزيئات الدقيقة عن الحدود المسموح بها ظاهرة طبيعية لمناخ دولة قطر الصحراوي ومقاربة لدول الإقليم المجاورة.

ثانياً) التحديات

المقصود بالتحديات هنا تلك الإجراءات التي تم اعتمادها في برنامج عمل السياسة السكانية، ولاسيما برنامج عمل المرحلة الخامسة، والتي بينت نتائج المتابعة أنها لم تنفذ (جزئياً أو كلياً) بعد. بناءً عليه، فإن التحديات التي تواجه تنفيذ السياسة السكانية في مجال النمو الحضري والإسكان والبيئة هي:

- رغم الجهود المبذولة لتطوير المراكز الحضرية القائمة في البلديات الواقعة خارج حدود الدوحة الكبرى، إلا أن عدم وجود المعاهد والمراكز التعليمية والتدريبية التي تتوافق مع أنشطة تلك المراكز الحضرية وطبيعتها، هو أحد التحديات التي لا تشجع على السكن خارج حدود العاصمة.
- ويتمثل التحدي الآخر الذي يواجه مسألة الحد من التركز السكاني في مدينة الدوحة بوضع مشروع وطني يسعى لزيادة معدل المسطحات الخضراء وزراعة الأشجار وإنشاء الحدائق والمتنزهات في المناطق السكنية الواقعة خارج حدود الدوحة الكبرى.
- توفير حوافز كافية لتشجيع المواطنين على قبول الوحدات السكنية الصغيرة والمتوسطة، ولاسيما في المجمعات السكنية، إضافة إلى ضرورة الانتهاء من مشكلة المساكن القديمة والمتداعية.
- الإسراع في تحديث قانون البيئة رقم ٣٠ وتعديله لمواجهة الآثار البيئية المحتملة للمشاريع التنموية الحالية والمستقبلية

المحور الثالث

◄التعليم والتدريب والشباب

يشتمل هذا المحور على ثلاثة أبعاد أساسية، هي:

- **التعليم**
- **التدريب**
- **الشباب**

ويحاول هذا المحور الإجابة على الأسئلة الآتية:

- ماهي احتياجات سوق العمل التي لم يتمكن النظام التعليمي من تلبيتها إلى يومنا هذا؟
- كيف يمكن تطوير نوعية التدريب؟ وما هي نواقص هذه العملية حتى الآن؟
- ما هي الإجراءات والوسائل التي تساعد على تطوير معارف الشباب ومواهبهم الثقافية ذاتياً؟ وكيف يمكن تنمية مهاراتهم التكنولوجية التي صارت أساسية جداً في الوقت الحاضر؟ وما العمل من أجل تشجيعهم على ممارسة الرياضة؟

وقد شكلت الإجابة على هذه الأسئلة الأساس الذي بموجبه تم تحديد أولويات المرحلة الخامسة من حيث الأهداف والإجراءات الخاصة بهذا المحور.

أما الأهداف التي يسعى هذا المحور لتحقيقها، فهي:

- تطوير المناهج الدراسية في جميع مراحل التعليم بما يحقق المواءمة بين مخرجات النظام التعليمي واحتياجات التنمية بوجه عام، واحتياجات سوق العمل بوجه خاص.
- تطوير نوعية التدريب بحيث تتماشى مع متطلبات عملية التنمية وسوق العمل.
- بناء قدرات الشباب في المجالات الثقافية والتكنولوجية والرياضية.

وقد تم تحويل هذه الأهداف إلى جملة من الإجراءات التي اشتقت منها مجموعة من المؤشرات النوعية والكمية التي يمكن أن تساعد على عملية تقييم المرحلة الخامسة من مراحل متابعة تنفيذ السياسة السكانية، أي: رصد الإنجازات المحققة في الواقع، والكشف عن الصعوبات والتحديات القائمة في مجال التعليم والتدريب والشباب.

أولاً) الواقع

أ- التشريعات والإجراءات والمؤشرات النوعية والكمية

التعليم	الهدف:	تطوير المناهج الدراسية في جميع مراحل التعليم بما يحقق المواءمة بين مخرجات النظام التعليمي واحتياجات التنمية بوجه عام، واحتياجات سوق العمل بوجه خاص

إجراء ١: رصد التحولات التعليمية في المدارس والجامعات

المؤشر المستهدف	واقعه الفعلي				مضمونه
	موجود كإجراء في طور:			غير موجود	
	التنفيذ	التشريع	التخطيط		
توزع المدارس حسب نوعها					● بعد أن كان النظام التعليمي يقتصر حتى بداية تسعينيات القرن الماضي على المدارس الحكومية (١٩١مدرسة) والأهلية (١٣٢ مدرسة)، توسع سنة ٢٠١٤ ليشمل: المدارس المستقلة (٢١٧ مدرسة)، والمدارس الدولية (١٣٣ مدرسة)، والمدارس العربية الخاصة (٤٢ مدرسة)، ومدارس الجاليات (٢٤ مدرسة)، والمدارس المسائية (١٠ مدراس)، ومدارس المنازل (٨ مدارس).
توزع التلاميذ القطريين حسب نوع المدارس					● بعد أن كان توجه التلاميذ القطريين في مجمله يقتصر على المدارس الحكومية سنة ١٩٩٠، التي كانت تستقطب ٣٣٤٤٥ تلميذاً، أي ٩٠٪ من إجمالي التلاميذ القطريين المسجلين في مختلف المستويات التعليمية الأساسية، تراجع هذا التوجه لصالح المدارس الخاصة، التي تستقطب اليوم مجتمعة حوالي ٣٠٪ من إجمالي التلاميذ القطريين.

توزيع التلاميذ القطريين حسب نوع المدارس خلال العام الدراسي ٢٠١٣-٢٠١٤

نوع المدارس	عدد الطلبة	٪
المستقلة	٦١٤٢٨	٧٠
الدولية	٢٢١٥٢	٢٥
العربية الخاصة	٣٨٤٤	٤,٤
الجاليات	٣٧١	٠,٤
المجموع	٨٧٧٩٥	١٠٠

المؤشر المستهدف	واقعه الفعلي				مضمونه
	موجود كإجراء في طور:			غير موجود	
	التنفيذ	التشريع	التخطيط		
توزع المعلمين حسب نوع المدارس					● نتج عن تزايد أعداد المدارس في الدولة ارتفاعاً في أعداد العاملين في مختلف الوظائف المرتبطة بالتعليم (الحكومي والأهلي)؛ فبعد أن كان هذا العدد لا يتجاوز الـ (٩) آلاف موظف سنة ١٩٩٠ ارتفع ليصل إلى (٢٨) ألف موظف خلال العام الدراسي ٢٠١٣-٢٠١٤، موزعين على مختلف المدارس كما يلي:

نوع المدارس	أعداد الموظفين	٪
المستقلة	١٩٧٩٧	٧٠
الدولية	٦٢٣١	٢٢
الخاصة	٧٥٧	٢,٧
الجاليات	١٣٥٧	٤,٨
المجموع	٢٨١٤٢	١٠٠

المؤشر المستهدف	واقعه الفعلي				مضمونه
	موجود كإجراء في طور:			غير موجود	
	التنفيذ	التشريع	التخطيط		
توزع الطلبة الجامعيين حسب مؤسسات التعليم العالي					

- عرف التعليم العالي في الدولة تحولات عميقة غيرت من تركيبة الفرص التعليمية المتاحة لخريجي التعليم الثانوي؛ فمن جامعة وطنية وحيدة مثلت لسنين عديدة الوجهة الأولى للشباب القطريين، توسعت الفرص التعليمية العليا في الدولة لتشمل تخصصات جديدة في معاهد وجامعات دولية استقرت في الدولة في السنوات الأخيرة، كما يبين الجدول التالي المستمد من البيانات التي وفرها فريق "التعليم":

توزع الطلبة الجامعيين حسب مؤسسات التعليم العالي والنوع لعام ٢٠١٣-٢٠١٤

المؤسسات التعليمية الجامعية	ذكور	إناث	المجموع
جامعة قطر	٩٦٠٢	١١٦٢٨	٢١٢٣٠
كلية المجتمع	١٨٠٠	١٣٠٠	٣١٠٠
جامعات وكليات مؤسسة قطر*	٨٧١	١١٦٩	٢٠٤٠
كلية شمال الاطلنطي	١٨٢١	٨٩٥	٢٧١٦
جامعة ستتدن** (٢٠١١-٢٠١٢)	١٨٣	٢٧١	٤٥٤
جامعة كالجري (٢٠١١-٢٠١٢)	١٤	١٩١	٢٠٥
كلية قطر لعلوم الطيران	٣٦٠	١٢٦	٤٨٦
المجموع	١٤٦٥١	١٥٥٨٠	٣٠٢٣١

* تشمل: الجسر الاكاديمي، وجامعة تكساس، وجامعة فرجينيا، وجامعة جورج تاون، و جامعة كارينجي ميلون، وكلية وايل كورنيل، وكلية الدراسات الاسلامية، و جامعة نورث وسترن

** جامعة سي اتش إن سابقا

المؤشر المستهدف	واقعه الفعلي				مضمونه
	موجود كإجراء في طور:			غير موجود	
	التنفيذ	التشريع	التخطيط		
إجراء ٢: العمل على إدماج احتياجات سوق العمل في السياسة التعليمية					
وجود تدابير لإدماج احتياجات سوق العمل في السياسة التعليمية			✓		• بناءً على التوصيات الصادرة عن دراسة احتياجات سوق العمل، التي أعدها مكتب تحليل السياسات في المجلس الأعلى للتعليم سنة ٢٠١٢، يعمل المجلس الأعلى للتعليم حالياً على اتخاذ التدابير اللازمة لإدماج احتياجات سوق العمل في السياسات التعليمية من خلال التشريع لها، ومن ثم التنفيذ وفقا لخطة زمنية محددة. • وقد أوصت استراتيجية قطاع التعليم (٢٠١١-٢٠١٦) بضرورة إيجاد آلية تنسيق للمحافظة على جودة المؤسسات والبرامج، وأن تكون التخصصات المطروحة ملبية لاحتياجات سوق العمل واهتمامات الطلبة، وأن تخلق روابط واضحة بين مواد التدريب والتعليم المستمر وبين متطلبات سوق العمل.
وجود تدابير لإدماج احتياجات سوق العمل في السياسة التعليمية			✓		• بناءً على التوصيات الصادرة عن دراسة احتياجات سوق العمل، التي أعدها مكتب تحليل السياسات في المجلس الأعلى للتعليم سنة ٢٠١٢، يعمل المجلس الأعلى للتعليم حالياً على اتخاذ التدابير اللازمة لإدماج احتياجات سوق العمل في السياسات التعليمية من خلال التشريع لها، ومن ثم التنفيذ وفقا لخطة زمنية محددة. • وقد أوصت استراتيجية قطاع التعليم (٢٠١١-٢٠١٦) بضرورة إيجاد آلية تنسيق للمحافظة على جودة المؤسسات والبرامج، وأن تكون التخصصات المطروحة ملبية لاحتياجات سوق العمل واهتمامات الطلبة، وأن تخلق روابط واضحة بين مواد التدريب والتعليم المستمر وبين متطلبات سوق العمل.

المؤشر المستهدف	واقعه الفعلي				مضمونه
	موجود كإجراء في طور:			غير موجود	
	التنفيذ	التشريع	التخطيط		
وجود توجه لإدماج احتياجات سوق العمل في السياسة التعليمية ودور القطاع الخاص	■				● تتركز مجالات إدماج احتياجات سوق العمل في السياسات التعليمية في المجالات والمهن الرئيسة التي يحتاجها سوق العمل في السنوات العشر المقبلة، وذلك من خلال وضع تدابير، مثل: ابتعاث الطلبة لدراسة المجالات التي بينت حاجة سوق العمل لها، ولاسيما وظائف القطاع الحكومي في مختلف تخصصات الهندسة والعلوم الحيوية والبيئية ومجالات الطاقة والصناعة وجميع الاختصاصات الطبية، إضافة إلى الاختصاصات المتعلقة بالاقتصاد المعرفي، والحقوق، واللغويات والترجمة. ● لا يقتصر دور القطاع الخاص على التوظيف فقط، بل كذلك على تطبيق سياسة التقطير حيثما توفرت الكفاءات المحلية اللازمة. ويساهم القطاع الخاص كذلك في التخطيط لاحتياجات سوق العمل من المهن والوظائف، وذلك من خلال المشاركة في تمويل تكاليف التدريب على تلك المهن. وفي حال عدم التمكن من شغل الوظائف بالكفاءات الوطنية، يقوم القطاع الخاص بتوظيف غير القطريين ولكن باعتماد معايير عالية الجودة واشتراط دقة التخصص والخبرة والكفاءة.
عدد البرامج أو المسارات التعليمية المرتبطة مباشرة بسوق العمل وعدد المتخرجين حسب مستوياتهم ومجالاتهم التعليمية					● البرامج التعليمية المرتبطة بسوق العمل بحسب نوع المؤهل المطلوب وطبيعة الوظيفة. ويمكن ذكر بعض الأمثلة على ذلك: – على مستوى المؤهل الثانوي: توفر مدرسة قطر للعلوم المصرفية وإدارة الأعمال الثانوية 9 برامج. – على مستوى البكالوريوس : يوجد 18 برنامجاً مختلفاً في كليات الهندسة، و 42 برنامجاً في كليات التربية، و10 برامج في الكلية العسكرية، و 8 برامج في جامعة ستتدن، و 9 برامج في كلية شمال الاطلنطي، و 8 برامج في كلية المجتمع... إلخ. ● وتوجد اتفاقية بين قطر للبترول وكلية شمال الاطلنطي منذ سنة ٢٠١٠ في مجال التكوين. وقد تخرج من برامج الكلية خلال الفترة الزمنية من ٢٠١٠ ولغاية ٢٠١٣ الأعداد التالية: – برنامج إدارة الأعمال 372 طالباً، توزعوا إلى: 248 قطرياً و 412 غير قطري. – برنامج الهندسة التكنولوجية 112 طالباً، توزعوا إلى: 101قطرياً و 111غير قطري. – برنامج العلوم الصحية 138 طالباً ، توزعوا إلى: 22 قطرياً و 116غير قطري. – برنامج علوم الحاسوب 97 طالباً، توزعوا إلى: 36 قطرياً و61 غير قطري.

المؤشر المستهدف	واقعه الفعلي				مضمونه
	موجود كإجراء في طور:			غير موجود	
	التنفيذ	التشريع	التخطيط		
					● وبموجب اتفاقية بين الخطوط الجوية القطرية وكلية علوم الطيران، تم تخريج عدد من الطلاب سنة ٢٠١٢- ٢٠١٣: - 40 طياراً تجارياً، منهم 17 قطرياً. - 23مهندس طيران، منهم 8 قطريين. - 41 مختصاً في إدارة عمليات المطار، منهم 32 قطرياً.

إجراء ٣: تحديد الاحتياجات المستقبلية لسوق العمل					
وجود توجه لتحديد الاحتياجات المستقبلية) قصيرة، متوسطة أو طويلة الأمد) لسوق العمل					● يقوم المجلس الأعلى للتعليم حالياً بإجراء مناقشات ومشاورات مع وزارة التنمية الإدارية لوضع منهجية العمل المتعلقة بتحديد الاحتياجات المستقبلية لسوق العمل، وذلك ضمن البرامج المتضمنة في استراتيجية قطاع التعليم والتدريب، وخاصة المشاريع (٧،١) و(٨،١) و(٨،٢) و(٨،٣) و(١٨،١) و(١٨،٢) و(١٩،١) و(١٩،٢) و(٢٠،١).
وجود توجه لدى قطاع التعليم الخاص لإدماج الاحتياجات المستقبلية لسوق العمل في مناهجه					● هناك توجه لإدماج احتياجات سوق العمل المستقبلية في مناهج التعليم الخاص، وهي منفذة في عدد من المدارس الخاصة، كمدرسة "دي بي كي" للمهن الطبية و"أكاديمية القادة للمهن العسكرية"..الخ. و كما أن هناك خطة لاستقطاب المزيد من المدارس المتميزة، منها ما هو عام ومنها ما هو مهني، مع التركيز على المهن الصناعية. وهناك كليات تندرج تحت هذا البند، وهي: الكليات العسكرية، وكلية شمال الأطلنطي، وجامعة ستتدن، وكلية المجتمع، وكلية الطيران.

التدريب	الهدف:	تطوير برامج التدريب بحيث تتماشى مع متطلبات عملية التنمية وسوق العمل

إجراء ١: العمل على تحديد الاحتياجات المستقبلية من التدريب					
المؤشر المستهدف	واقعه الفعلي				مضمونه
	موجود كإجراء في طور:			غير موجود	
	التنفيذ	التشريع	التخطيط		
وجود توجه لتحديد الاحتياجات المستقبلية في مجال التدريب					● يوجد هذا التوجه ضمن قانون إدارة الموارد البشرية رقم (٨) لسنة ٢٠٠٩. وتتولى عملية تحديد الاحتياجات المستقبلية في مجال التدريب ثلاث جهات رئيسية هي: الامانة العامة لمجلس الوزراء، ووزارة التنمية الإدارية، والوزارات نفسها، وذلك تماشيا مع أحكام المواد ٥٤ و٥٥ و٥٦ من قانون الموارد البشرية، والتي تدعو إلى تحديد الاحتياجات التدريبية من قبل المؤسسات الحكومية المعنية وفقاً للخطة الاستراتيجية العامة للدولة وأهداف الجهة الحكومية وتقارير تقييم الأداء. وتقوم إدارة الموارد البشرية في المؤسسة بتحليل الاحتياجات التدريبية للجهة الحكومية بالتنسيق مع الإدارات المعنية الأخرى في المؤسسة. وتضع إدارة الموارد البشرية خطة التدريب والتطوير السنوية في ضوء نتائج تحليل الاحتياجات التدريبية.
وجود توجه لدى القطاع الخاص للمساهمة في تحديد الاحتياجات المستقبلية من التدريب					

المبادرات والبرامج الخاصة بتحديد الاحتياجات المستقبلية من التدريب في مختلف القطاعات التوظيفية

- وفقاً لمجموعة "التدريب"، فإن مشروع ربط التدريب بالمسار الوظيفي قد تبنته وزارة التنمية الإدارية وتم البدء بتطبيقه منذ شهر أبريل ٢٠١٤. وقد تم التركيز خلال المرحلة الأولى من هذا المشروع على موظفي الجهات الحكومية المتوقع ترقيتهم عام ٢٠١٥. ويتضمن المشروع نوعين أساسيين من البرامج: برامج المسار الإداري، وهي البرامج التي حددها المعهد لكل درجة مالية ويقوم بتنفيذها، وبرامج المسار التخصصي، وهي البرامج التي تحددها جهات العمل وفقاً لحاجات الموظفين وتقوم بتنفيذها إما في المعهد أو في الخارج.

البرامج التدريبية المعتمدة ما بين ٢٠١٤/٤/١ و ٢٠١٥/٣/٣١

اسم البرنامج	عدد الساعات التدريبية	موجه إلى شاغلي الدرجة
أساسيات الحاسوب ومايكروسوفت أوفيس	٢٠	١١
مايكروسوفت وورد	٢٠	١٠
مهارات العمل الجماعي	٢٠	٩
مهارات الاتصال	٢٠	٨
تنمية المهارات الإدارية الأساسية	٢٠	٧
إعداد وتنفيذ برامج العمل	٢٠	
تنمية المهارات الإشرافية	٢٠	٦
تنظيم وتطوير العمل	٢٠	
التخطيط والمتابعة والتقييم	٤٠	٥
تنمية المهارات القيادية	٢٠	٤
إدارة الأداء المؤسسي	٢٠	
التخطيط الاستراتيجي	٢٠	٣
تحليل المشكلات واتخاذ القرارات	٢٠	
الإدارة الاستراتيجية	٢٠	٢
إدارة التغيير	٢٠	
مهارات التفاوض – ورشة عمل	١٢	١
إدارة الأزمات – ورشة عمل	١٢	
بناء القدرات المؤسسية – ورشة عمل	١٢	
توجيه الموظفين الجدد	٤٠	المعينون حديثا في الدرجات من الخامسة وحتى الحادية عشر

إجراء ٢: العمل على توسيع الفرص التدريبية

المؤشر المستهدف	واقعه الفعلي				مضمونه
	موجود كإجراء في طور:			غير موجود	
	التنفيذ	التشريع	التخطيط		
وجود آلية لاعتماد المراكز التدريبية وبرامجها من قبل الجهات المختصة في الدولة	■				● يتم اعتماد المؤسسات التعليمية، بما فيها المؤسسات التدريبية، وفقاً لضوابط تنظيمية وإدارية تشرف عليها هيئة التقييم بالمجلس الأعلى للتعليم، والتي تقوم بالتأكد من توفير مختلف المواصفات المرتبطة بمجال التدريب من مواءمة مقر التدريب لمتطلبات التدريب وطبيعة البرامج المتاحة، يليها مباشرة إجراءات إدارية مع وزارة الاقتصاد والتجارة لاستخراج السجل التجاري والرخصة التجارية الخاصة بالمؤسسة التدريبية.
مدى مساهمة الفرص التدريبية المتاحة في الدولة في زيادة كفاءة المتدربين وخاصة الباحثين عن العمل					● على الرغم من عدم وجود إحصائيات دقيقة في هذا المجال، غير أن المسح النموذجي لواقع التدريب الذي أعده فريق التدريب، والذي شمل ١٠ مؤسسات تدريبية (مركز أعيان للتنمية البشرية، ومركز العطية لتدريب الكمبيوتر و International House، ومركز تكنولوجيا التعليم، والمركز الدولي لإعداد القادة، وقطر سكيلز أكاديمي، ومركز فنون للتدريب والاستشارات، ومركز إنفوسنتر للتدريب والاستشارات، ومركز فرسان للتدريب والاستشارات، ومركز الكفاءة للتدريب والاستشارات)، والتي توفر فرصاً تدريبية في مجالات متعددة تستقطب عموما متدربين يبحثون عن أول فرصة للعمل بنسبة ٦٠٪.
عدد البرامج التدريبية المنفذة والمشاركين فيها خلال السنوات الثلاث الأخيرة					● عدد البرامج التدريبية المنجزة من قبل مختلف المؤسسات المتواجدة في الدولة (القطاع الحكومي والخاص) وعداد المستفيدين وفقاً لبيانات وزارة التخطيط التنموي والإحصاء الواردة في المجموعة الإحصائية السنوية والخاصة بقطاع التدريب.

	عدد البرامج التدريبية	المشاركون		
		ذكور	إناث	المجموع
٢٠١١	١٢١٧	٤٣٢٧٠	٢٢٨٨٧	٦٦١٥٧
٢٠١٢	٣٤٧٩	٤١٠٩٠	٢٩٢١٧	٧٠٣٠٧
٢٠١٣	٢٥٥١	١١٧٧٠٥	٨٤٠٩٩	٢٠١٨٠٤

الشباب	الهدف:	بناء قدرات الشباب وتمكينهم من المساهمة في العملية التنموية

إجراء ١: التوسع في البرامج والمشاريع التي تساهم في بناء قدرات الشباب

المؤشر المستهدف	واقعه الفعلي				مضمونه
	موجود كإجراء في طور:			غير موجود	
	التنفيذ	التشريع	التخطيط		
وجود برامج ومشاريع تساهم في بناء قدرات الشباب	✓				• برنامج "الخطوة الأولى": وهو برنامج تأهيلي متكامل للإعداد النفسي والذهني والمعرفي والمهاري لأفراد المجتمع القطري لمساعدتهم على دخول سوق العمل. • برنامج "تنمية" للمشاريع الصغيرة والمتوسطة: يهدف هذا البرنامج إلى تشجيع أفراد المجتمع القطري لإقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة. • برنامج "حدد فكرة مشروعك": يزود هذا البرنامج الرياديين الذين يرغبون في تأسيس مشاريع خاصة بالمهارات والأدوات التي تمكنهم من التعرف على فرص المشاريع وجدواها. • برنامج "ابدأ مشروعك": يوجه للرياديين الذين لديهم أفكار محددة لمشاريعهم، كما أنه يمكنهم من إعداد دراسة الجدوى الاقتصادية. • برنامج "حسّن مشروعك": موجه للرياديين ذوي المشروعات القائمة، ويهدف إلى تحسين أداء المشاريع من خلال تزويد الرياديين بالمهارات والأساليب المناسبة في مجال إدارة الأعمال، مثل: المحاسبة، والتخطيط، وحساب التكاليف، وزيادة الأرباح ... إلخ. • مشروع "ساميل" (صندوق دعم ريادة الأعمال): يهدف هذا المشروع لمنح تمويل مادي للمستثمر القطري دون فوائد مالية وبشروط سداد ميسرة، كما أنه يشتمل على خدمات الدعم التسويقي. • برنامج "بادر": يهدف هذا البرنامج لتقديم الدعم الكامل للمشاريع الريادية للأفراد والأسر في قطر، والمساعدة على تطوير مشاريع ناجحة لتحقيق معدلات نمو تشغيلية وتحسين مناخ وظرف العمل الريادي في المجتمع.

المؤشر المستهدف	واقعه الفعلي				مضمونه
	موجود كإجراء في طور:			غير موجود	
	التنفيذ	التشريع	التخطيط		
	✓				• برنامج التطوع "كفو": يهدف هذا البرنامج لتشجيع الشباب القطري على الانخراط في العمل التطوعي وزيادة مساهمته في المشاريع التطوعية النوعية. • برنامج "الإرشاد المهني": يهدف هذا البرنامج إلى تمكين الأفراد الباحثين عن عمل لمساعدتهم على الوصول إلى القرار السليم في اختيار المهنة التي تناسبهم.
وجود مشاريع ومبادرات وبرامج لإشراك الشباب في المشاريع ذات الصلة بمتطلبات استضافة كاس العالم لـ ٢٠٢٢	✓				• أطلقت اللجنة العليا لمشاريع الإرث مشاريع ومبادرات وبرامج تسعى إلى إشراك الشباب في الفعاليات الداعمة لكأس العالم لكرة القدم ٢٠٢٢، مثل: – إنشاء معهد جسور سنة 2013 للارتقاء بقدرات الشباب في المجال الرياضي. – جائزة اللجنة العليا للإرث ومؤسسة "صلتك"، التي تهدف إلى بناء القدرات الشبابية وخلق روح المبادرة لدى الشباب المتميزين في المنطقة العربية لدعم مشاريع كأس العالم لكرة القدم. – برنامج المسؤولية الاجتماعية للشركات المحلية والعالمية: ويهدف هذا البرنامج الذي يقوم على مجموعة من الأنشطة الرياضية داخل قطر وخارجها إلى تعزيز مكانة للدولة وقيمها في الخارج.
إجراء ٢: وضع برامج خاصة ببناء قدرات الشباب في المجالات الثقافية والتكنولوجية والرياضية					
وجود برامج لبناء قدرات الشباب في المجالات الثقافية	✓				• أقامت مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع حوالي ٤٠٠ برنامج في مجالات ثقافية متعددة تشمل المهارات الموسيقية، والحوار والمناظرات، والبحث العلمي، والمهارات القيادية فيما بين عامي ٢٠١٣ و٢٠١٤. وقد استفاد من هذه البرامج حوالي ٣٠ ألف شخص.

المؤشر المستهدف	واقعه الفعلي				مضمونه
	موجود كإجراء في طور:			غير موجود	
	التنفيذ	التشريع	التخطيط		
وجود برامج لبناء قدرات الشباب في المجالات التكنولوجية					• يمكن الإشارة إلى بعض البرامج، مثل: برنامج الأعمال الرقمية، وبرنامج منصة الانطلاق، وبرنامج المطور الصغير مايكروسوفت، والذي قُدم لـ ١٦ شاباً من مركز شباب سميسمة.
وجود برامج لبناء قدرات الشباب في المجالات الرياضية					• توفر مؤسسة اسباير برامج لرعاية الموهوبين في مختلف أنواع الرياضة. • برنامج منح دراسية مشترك بين اللجنة الأولمبية وبرنامج العلوم الرياضية بجامعة قطر. ويسهم هذا البرنامج في إعداد الشباب للعمل في المشروعات الرياضية والمؤسسات التعليمية، ويرتكز على ثلاثة عناصر رئيسية، هي: الإدارة الرياضية، والتمارين واللياقة البدنية، والتربية البدنية. • الأكاديمية الأولمبية القطرية، وتهدف إلى تحقيق رؤية الحركة الأولمبية الدولية المتمثلة بتطوير الرياضة المحلية، والعمل على أن تكون قطر مركزاً للرياضة والحركة الأولمبية في المنطقة الناطقة بالعربية. • البرنامج الأولمبي المدرسي: وهو برنامج مدرسي يتوافق مع تحقيق رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠، ويهدف إلى تعزيز اللياقة البدنية والفعاليات الرياضية المتعددة بين طلبة المدارس في دولة قطر. وقد شارك في النسخة الأخيرة للبرنامج الأولمبي المدرسي ٢٦,٠٠٠ مشارك من الطلبة والطالبات. • مشروع نموذج مسار بناء الرياضيين، وهو برنامج شامل لبناء الرياضيين بكل لعبة، يهدف إلى وضع مسار متكامل يبدأ من اكتشاف المواهب وتحقيق التميز الرياضي، وهو أحد مشاريع استراتيجية قطاع الرياضة التي تتم إدارته عن طريق أكاديمية التفوق الرياضي. • برنامج البعثات الدراسية، وهو أحد أهم برامج اللجنة الأولمبية القطرية، ويهدف إلى بناء قوة عمل كفؤة ومتعلمة وملتزمة، بالإضافة إلى برامج الابتعاث للرياضيين الموهوبين الذين تتبناهم اللجنة الأولمبية القطرية.

المؤشر المستهدف	واقعه الفعلي: موجود كإجراء في طور: التنفيذ	التشريع	التخطيط	غير موجود	مضمونه
وجود برامج لدى القطاع الخاص لبناء قدرات الشباب في المجالات الثقافية والتكنولوجية والرياضية					● هناك مثل هذه البرامج لدى شركات القطاع الخاص والناشطة في مجالات حيوية (كشركات البترول: شل، وإكسون موبيل)، والبنوك (HSBC)، والفنادق.
إجراء ٣: إدماج البعد الشبابي في التوجهات التنموية					
وجود توجه لإدماج البعد الشبابي في السياسات التنموية للدولة					● برز هذا التوجه ضمن برامج ومشاريع استراتيجية قطاع سوق العمل (٢٠١١-٢٠١٦)، واستراتيجية التعليم والتدريب (٢٠١١-٢٠١٦). يضاف إلى ذلك، أن الهدف (٦) من استراتيجية قطاع التنمية الاجتماعية في خطة وزارة العمل والشؤون الاجتماعية يهدف إلى بناء الشباب المعتمد على نفسه اقتصاديا وغرس قيم العمل وخدمة المجتمع والحفاظ على الهوية الوطنية.

ب) الصورة الإحصائية العامة: استكمالاً للبيانات النوعية والكمية الواردة في الفقرة (أ) من هذا المحور وضبطاً لها، تأتي هذه الفقرة لتشكل صورة بانورامية شاملة مدعومة بالبيانات والإحصاءات الرسمية المختلفة حول قضايا التعليم والتدريب والشباب الآتية:

١. **التعليم:** انطلاقاً من سعي الدولة نحو تنويع التعليم وتحديثه والتوسع فيه، واصلت المنظومة التعليمية القطرية فيما بين عام ٢٠١٢ و ٢٠١٣ مسيرتها لتلبية الاحتياجات التعليمية للأجيال الجديدة من المواطنين والمقيمين على حد سواء. وتتجلى مسيرة المنظومة التعليمية أساساً بالتوسع الكمي المتعدد الجوانب والمجالات لمختلف مكونات المنظومة التعليمية القطرية مهما تنوعت مراحلها التعليمية والفئات الاجتماعية والسكانية المستهدفة.

❖ **ازدياد أعداد طلبة المدارس:** يعد التوسع الكمي لأعداد الطلبة المسجلين في مختلف المراحل التعليمية في الدولة من أولى مظاهر توسع المنظومة التعليمية القطرية. فبحسب الشكل البياني رقم (١٦)، بلغ عدد الطلاب المسجلين في المدارس الحكومية والخاصة في مختلف المراحل التعليمية ٢٣٢ ألفاً سنة ٢٠١٣، أي بزيادة ٥٢ ألفاً عن العام الدراسي ٢٠٠٩-٢٠١٠، وبمعدل نمو سنوي قدره ٦,٣٣٪ فيما بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٣، مما يبرهن على حيوية المنظومة التعليمية القطرية، وقدرتها على استيعاب من هم في سنة التمدرس في الدولة من المواطنين وأبناء المقيمين.

❖ **توسع البنية التحتية التعليمية:** نتج عن ازدياد أعداد سكان الدولة توسع البنية التحتية في مجال التعليم، وتوفير المقاعد التعليمية الكافية لمن هم في سن الالتحاق بالتعليم، ولاسيما التعليم الأساسي. فوفقاً للشكل البياني رقم (١٧)، ازداد عدد المدارس المستقلة والخاصة للمراحل التعليمية كافة من ٥٩٣ مدرسة عام ٢٠١٠ إلى ٧٦٧ عام ٢٠١٣، أي بمعدل نمو سنوي قدره ٦,٤ فيما بين ٢٠١٠ و ٢٠١٣.

الشكل (١٦):الطلاب في المدارس الحكومية والخاصة في كل المراحل التعليمية حسب السنوات

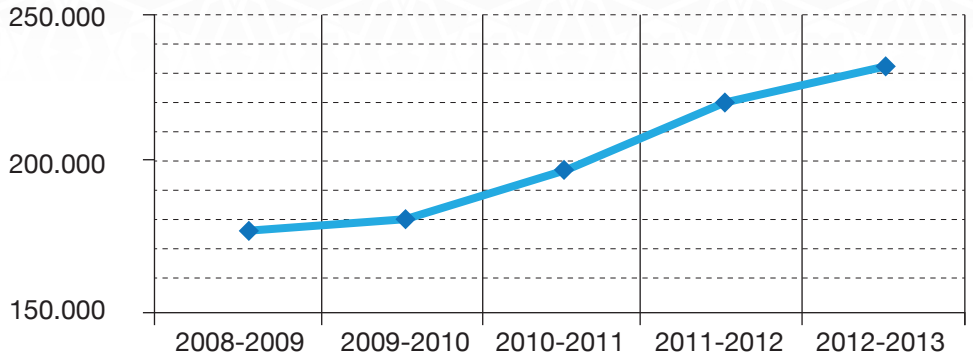

المصدر: المجلس الأعلى للتعليم، الإحصاءات السنوية للتعليم في دولة قطر، سنوات متفرقة.

الشكل (١٧): أعداد المدارس المستقلة والخاصة حسب السنوات

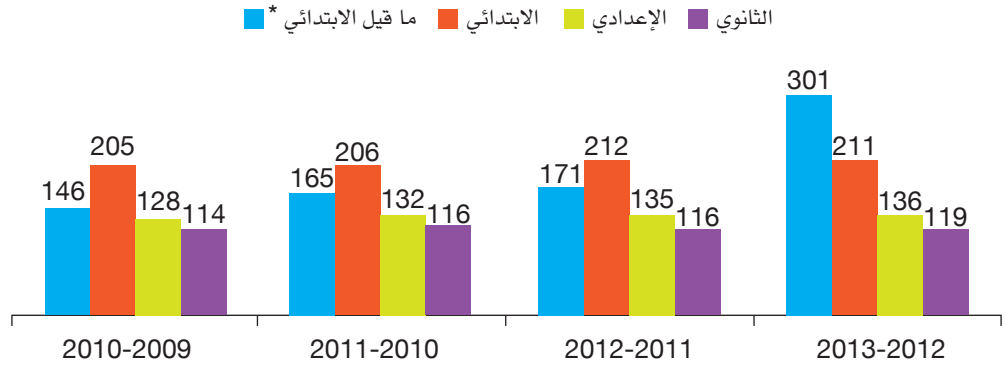

المصدر: وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية ٢٠١٣، فصل التعليم ،يوليو ٢٠١٤.

ونتج عن مجهودات الدولة في مجال التعليم توفير فرص تعليمية لمختلف شرائح المجتمع ومكوناته دون تمييز، لتزيد بذلك مشاركة الإناث في مختلف المراحل التعليمية، كما يبين الشكل رقم (١٨).

الشكل (١٨): نسبة الفتيات حسب المراحل التعليمية

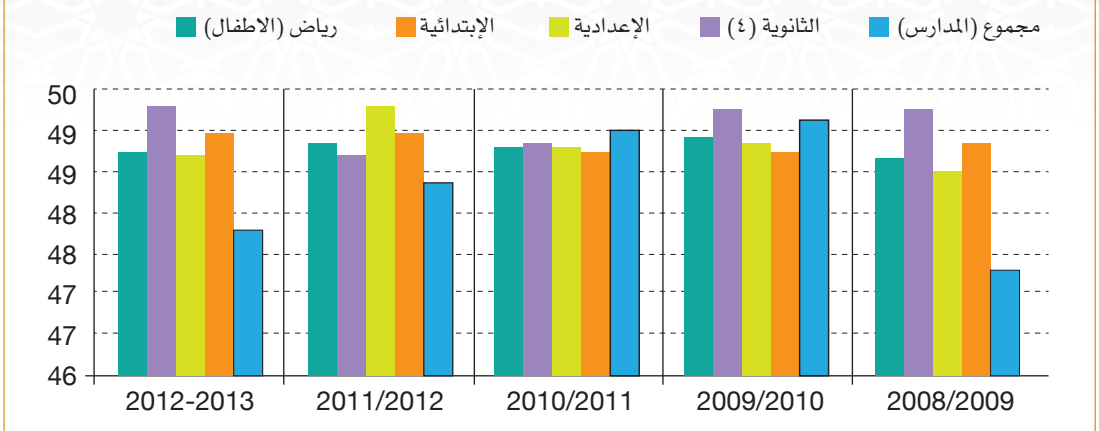

المصدر: وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية ٢٠١٣، فصل التعليم، يوليو ٢٠١٤.

❖ **توسع منظومة التعليم العالي:** ولم يقتصر التوسع الكمي للمنظومة التعليمية على المستويات التعليمية الأساسية فحسب، بل تعداه ليشمل كذلك التعليم العالي، إذ سجل عدد الطلبة الملتحقين بمختلف مؤسسات التعليم العالي تزايداً متواصلاً في العقود الأخيرة. فبعد أن كان لا يتجاوز عدد الطلبة في سبعينيات القرن الماضي بضعة آلاف، وصل عام ٢٠١٤ إلى٢٤,٢٥٩ موزعين على مؤسسات تعليمية متنوعة، كما يبين الجدول رقم (٥).

الجدول (٥): أعداد الطلبة المسجلين حسب الجنسية في مؤسسات التعليم العالي العامة والخاصة خلال السنة الدراسية ٢٠١٣-٢٠١٤

	قطريون			غير قطريين			المجموع		
	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع
جامعة قطر	٢٣٠٨	٧٢٩٤	٩٦٠٢	٢٥٦٣	٤٣٣٤	٧٢٩٤	٤٨٧١	١١٦٢٨	١٦٤٩٩
كلية المجتمع	٥٠٠	١٣٠٠	١٨٠٠	٠	٠	٠	٥٠٠	١٣٠٠	١٨٠٠
جامعات وكليات مؤسسة قطر*	٢٧٤	٥٩٧	٨٧١	٦٥٦	٥٧٢	١٢٢٨	٩٣٠	١١٦٩	٢٠٩٩
كلية شمال الاطلنطي	١٣١١	٥٥٠	١٨٦١	٥١٠	٣٤٥	٨٥٥	١٨٢١	٨٩٥	٢٧١٦
جامعة ستندن** (٢٠١١-٢٠١٢)	٦٥	١٤٥	٢١٠	١١٨	١٢٦	٢٤٤	١٨٣	٢٧١	٤٥٤
جامعة كالجري (٢٠١١-٢٠١٢)	٢	٦٤	٦٦	١٢	١٢٧	١٣٩	١٤	١٩١	٢٠٥
كلية قطر لعلوم الطيران	١٧٩	٩٠	٢٦٩	١٨١	٣٦	٢١٧	٣٦٠	١٢٦	٤٨٦
المجموع	٤٦٣٩	١٠٠٤٠	١٤٦٧٩	٤٠٤٠	٥٥٤٠	٩٩٧٧	٨٦٧٩	١٥٥٨٠	٢٤٢٥٩

المصدر: المجلس الأعلى للتعليم، بيانات أولية، يوليو ٢٠١٤.

*١- الجسر الاكاديمي، ٢- جامعة تكساس، ٣- جامعة فرجينيا، ٤- جامعة جورج تاون، ٥ - جامعة كارينجي ميلون، ٦- كلية وايل كورنيل، ٧- كلية الدراسات الاسلامية، ٨ - جامعة نورث وسترن.

** جامعة سي اتش إن سابقاً.

وإذا كان الجدول رقم (٥) يشير إلى توسع الفرص التعليمية لدى الإناث القطريات، إلا أنه يطرح تحديات مستقبلية فيما يتعلق بحجم فرص العمل التي يجب توفيرها للخريجات منهن.

❖ **التوسع في تعليم الكبار:** لم تقتصر مجهودات الدولة في مجال التعليم على توفير الفرص التعليمية النظامية فقط، بل تعدتها لتشمل كذلك توفير فرص تعليمية لفئات اجتماعية لم تتمكن من مواصلة مسيرتها التعليمية النظامية، وذلك من خلال توسيع الفرص التعليمية في المدارس الليلية ومراكز تعليم الكبار التي تشهد إقبالاً في أعداد المنتميين إليها من الجنسين مع وجود تفاوتات بينهما، كما يبين الشكل رقم (١٩).

الشكل (١٩): الدارسون في المدارس الليلية ومراكز محو الأمية حسب النوع

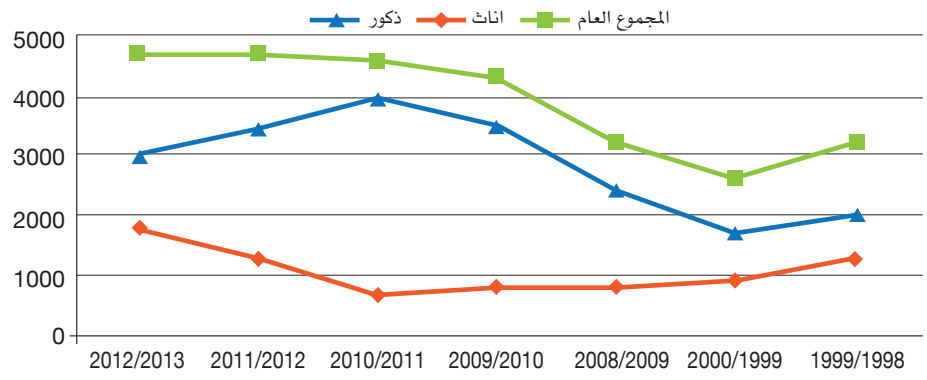

المصدر: وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية ٢٠١٣،، فصل التعليم، يوليو ٢٠١٤

❖ **توسع دعم الدولة:** لم يكن للتعليم في دولة قطر أن يتوسع وأن يحقق كل إنجازاته لولا الدعم الثابت من الدولة لقطاع التعليم والتزام مؤسساتها بتوفير مختلف الإمكانيات المادية والبشرية للارتقاء بواقع التعليم في الدولة، وخاصة عبر مضاعفة ميزانية التعليم، التي ما فتئت تتوسع لتصل الى حوالي ٨ مليارات ريال قطري ونصف سنة ٢٠١٣، بعد أن كانت حوالي مليارين سنة ٢٠٠٥، و حوالي مليار ونصف سنة ٢٠٠١ و ٤٣ مليون سنة ١٩٧٠، (شكل٢٠).

الشكل (٢٠): تطور ميزانية وزارة التعليم والتعليم العالي والمجلس الاعلى للتعليم، ١٩٧٠ -٢٠١٣ (الريال القطري)

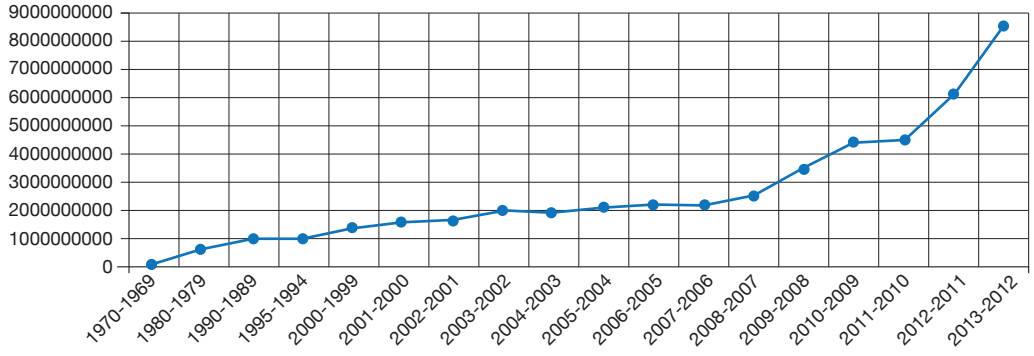

المصدر: المجلس الاعلى للتعليم، الإحصاءات السنوية للتعليم في دولة قطر ٢٠١٠-٢٠١١و ٢٠١١-٢٠١٢ و ٢٠١٢-٢٠١٣.

مما لاشك فيه أن المنظومة التعليمية في دولة قطر قد حققت توسعاً كمياً يتوافق مع وتيرة النمو السكاني للمواطنين وحجم من هم في سن التمدرس من المقيمين، لتوفر المنظومة التعليمية فرصاً تعليمية لمن هم في سن التمدرس، لكن هذا التوسع، الذي هو نتاج لتوجهات الدولة في مجال تكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية، لا يعني أن المنظومة التعليمية في دولة قطر قد حققت مختلف أهدافها الاستراتيجية، وخاصة تلك المرتبطة بالارتقاء بقدرات الطلبة في مختلف المجالات العلمية وخلق نظام تعليمي تنافسي، لتجد المنظومة التعليمية القطرية نفسها أمام تحديات ترتبط في معظمها بمردودية التعليم وقدراته التنافسية العالمية، وخاصة كيفية الارتقاء بالقدرات العلمية للطلبة في المجالات العلمية واللغات، من أجل رفع مستويات مشاركة الطلبة القطريين في الامتحانات الدولية.

٢) التدريب:

❖ **استمرار التوسع في قطاع التدريب:** واصل قطاع التدريب توسعه، وذلك لتلبية الاحتياجات الجديدة والتقليدية لمختلف المؤسسات الاقتصادية والإدارية والخدماتية الحكومية والخاصة والمختلطة. ولعل ما ميز واقع التدريب عام ٢٠١٣ هو توسع احتياجات المؤسسات والشركات المختلطة، والتي بلغ عدد المتدربين فيها حوالي ١٤٥ ألف متدرب، أي ٧٢٪ من إجمالي المتدربين الذين شملهم مسح التدريب في العام المذكور (الجدول رقم٦). ويرتبط هذا التوسع أساساً بازدياد الأنشطة الاقتصادية للشركات المختلطة شبه الحكومية المحركة للمشروعات التنموية للدولة من جهة، وبمشاريع استراتيجية التنمية الوطنية لدولة قطر (٢٠١١-٢٠١٦) من جهة أخرى. ليشهد واقع التدريب ميلاد عهد جديد يرتبط التدريب فيه أساساً بالمجالات الاقتصادية المنتجة أكثر منه بالمجالات الإدارية، لتتغير بذلك تركيبة التدريب في الدولة في ظل عهد تنموي جديد.

الجدول (٦): المتدربون حسب الجنسية والنوع وجهة التدريب سنة ٢٠١٣

	قطريون			غيرقطريين			مجموع		
	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع
وزارات ومؤسسات حكومية	7,735	7,886	15,621	13,034	4,495	17,529	20,769	12,381	33,150
مؤسسات وشركات مختلطة	2,038	577	2,615	83,785	58,411	142,196	85,823	58,988	144,811
مراكز التدريب الخاصة	4,463	7,236	11,699	6,650	5,494	12,144	11,113	12,730	23,843
المجموع	14,236	15,699	29,935	103,469	68,400	171,869	117,705	84,099	201,804

المصدر: وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية ٢٠١٣، فصل التدريب، سبتمبر ٢٠١٤

❖ **مجالات التدريب:** أدى إنجاز أو مواصلة تنفيذ المشاريع التنموية الكبرى في الدولة إلى توسع مجالات التدريب لتشمل مجالات حيوية جديدة، كالنقل الجوي والعمليات المرتبطة به، وهو من بين المجالات الأكثر توظيفاً والأكثر احتياجاً لتدريب موظفيه من القطريين وغير القطريين، لاسيما مع توسع أنشطة شركة الخطوط الجوية القطرية وافتتاح مطار حمد بن خليفة آل ثاني الدولي. ويمثل قطاع الأمن والسلامة ثاني القطاعات الجديدة التي تستقطب المتدربين، وهو ما يتوافق مع متطلبات استراتيجية الأمن والسلامة (٢٠١١-٢٠١٦)، كإحدى مكونات استراتيجية التنمية الوطنية لدولة قطر، الأمر الذي يؤكد العلاقة العضوية بين واقع التدريب والمشاريع التنموية الكبرى للدولة. وبالإضافة إلى ذلك، لا زالت القطاعات التقليدية، مثل الإدارة، تستقطب أعداداً كبيرة من المتدربين، كما يتضح من الشكل البياني رقم (٢١).

الشكل (٢١): المتدربون في جميع المراكز حسب الجنسية ومجال التدريب لعام ٢٠١٣ (٪)

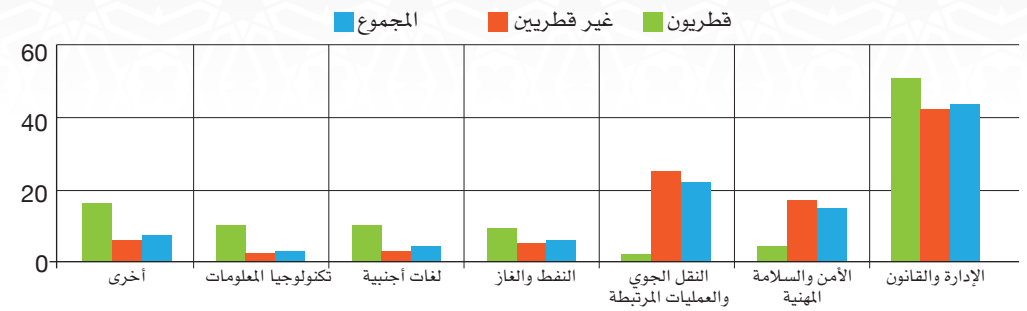

المصدر: وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية ٢٠١٣، فصل التدريب، سبتمبر ٢٠١٤

❖ **فترات التدريب:** بحسب الجدول رقم (٧)، فإن البرامج التدريبية القصيرة المدى (أقل من شهر) هي الأكثر رواجاً في مراكز التدريب الحكومية وشبه الحكومية. أما بالنسبة للبرامج التدريبية التي تتجاوز الثلاثة أشهر، فإنها لا تستقطب سوى أعداد محدودة من المتدربين. وتتماشى هذه الوقائع الإحصائية مع الاحتياجات التدريبية الفعلية للمؤسسات الحكومية وغير الحكومية من جهة، ومع مسألة تنظيم الوقت في هذه المؤسسات من جهة ثانية.

الجدول (٧): المتدربون في المراكز التدريبية الحكومية وشبه الحكومية حسب النوع وفترة التدريب لعام ٢٠١٣

	ذكور		إناث		المجموع	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
أقل من شهر	105,357	99	71,198	100	176,555	99
شهر وأقل من شهرين	752	1	105	0	857	0
شهرين إلى أقل من ثلاثة أشهر	13	0	16	0	29	0
ثلاثة أشهر فأكثر	470	0	50	0	520	0
المجموع	106,592	100	71,369	100	177,961	100

المصدر: وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية ٢٠١٣، فصل التدريب سبتمبر ٢٠١

❖ **الخصائص الأساسية للمتدربين:** يستقطب التدريب فئات اقتصادية واجتماعية متنوعة بتنوع تركيبة سوق العمل واحتياجاته. والخصائص الأساسية للمتدربين، هي:

- **الحالة العملية للمتدربين:** لا يقتصر طلب التدريب على فئة معينة من النشطين اقتصادياً، بل يشمل المشتغلين والباحثين عن عمل على حد سواء، كما يبين الشكل رقم (٢٢)، وهو ما يشير إلى تنوع وظائف مراكز التدريب، ولاسيما مراكز التدريب الخاصة، لتتعدد بذلك غايات هذا القطاع ولتسهم في الارتقاء بقدرات أولئك الذين هم على رأس عملهم، والذين يبحثون عن العمل في مجالات الإدارة والحاسوب واللغات.
- **الحالة التعليمية للمتدربين:** يتميز واقع التدريب في قطر، ولاسيما في المؤسسات التدريبية الخاصة، باستقطاب المؤهلين من حملة الشهادات الجامعية (الشكل البياني رقم ٢٣)، سواء أكانوا قطريين أم غير قطريين، وهو ما يتوافق مع متطلبات المهن الجديدة لسوق العمل المتمثلة بالمهارات المختلفة، وتحديداً اللغات والإدارة وتكنولوجيا المعلومات.

الشكل (٢٢): التوزع النسبي للمتدربين في المراكز التدريبية الخاصة حسب الحالة العملية والجنسية لعام ٢٠١٣

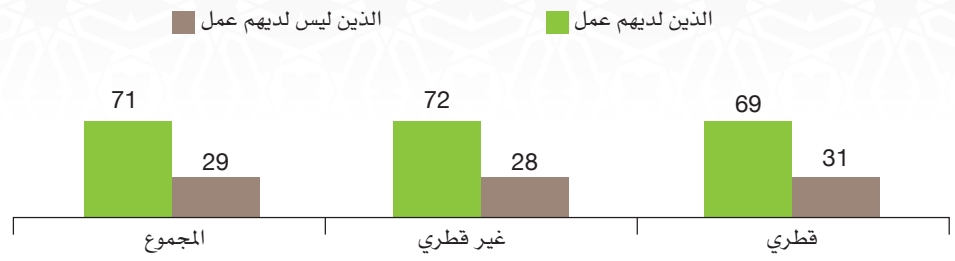

المصدر: وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، قطاع الإحصاء، المجموعة الإحصائية ٢٠١٣، فصل التدريب، ١٨ سبتمبر ٢٠١٤

الشكل (٢٣): المتدربون في المراكز التدريبية الخاصة حسب الحالة التعليمية والجنسية ٢٠١٣، (٪)

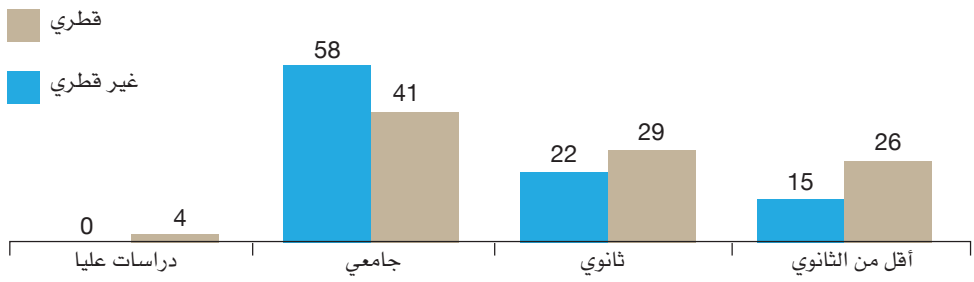

المصدر: وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، قطاع الإحصاء، المجموعة الإحصائية ٢٠١٣، فصل التدريب، ١٨ سبتمبر ٢٠١٤

٣) الشباب:

❖ **حجم فئة الشباب بعمر (١٥-٢٤) سنة:** وفقاً للجدول رقم (٨): بلغ عدد الشباب في قطر سنة ٢٠١٤ أكثر من ٢٨٠ ألفاً، أي حوالي ١٣٪ من مجموع سكان قطر. ويمثل القطريون (٢١,١٪) من مجموع أفراد هذه الفئة العمرية، أما غير القطريين فإنهم يمثلون (٧٩,٩٪).

الجدول (٨): الشباب (١٥-٢٤) سنة حسب الجنسية والنوع عام ٢٠١٤

الجنسية	النوع		المجموع
	ذكور	إناث	
قطريون	٢٦٦٠٧	٢٩٦٨٠	٥٦٢٨٧
غير قطريين	١٧٨٤١٢	٤٥٤٦٨	٢٢٣٨٨٠
المجموع	٢٠٥٠١٩	٧٥١٤٨	٢٨٠١٦٧
مجموع عدد السكان			**٢,١٢٩,٢٤٣**

المصدر: وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، مسح القوى العاملة، الربع الثاني، أبريل- يونيو ٢٠١٤.

❖ **الشباب والعلاقة بقوة العمل:** لعل ما يميز واقع الشباب في دولة قطر هو التباين الواسع بين تركيبة الشباب القطريين وغير القطريين، كما هو مبين في الجدول رقم (٩). ففي حين تتميز تركيبة الشباب القطري بالتواجد الواسع لغير النشطين اقتصادياً الذين يمثلون ٦٥٪ من إجمالي الشباب القطريين (يمثل المتفرغون منهم للدراسة ٥٤٪)، تنفرد تركيبة الشباب غير القطريين بتواجد واسع للنشطين اقتصادياً، ولاسيما المشتغلون الذين يمثلون ٧٧٪ من إجمالي الشباب غير القطري، وذلك على الرغم من تواجد ٤٤ ألف شاب غير قطري متفرغين للدراسة، يمثلون حوالي ٢٠٪ من إجمالي الشباب غير القطريين. وبذلك، فإن تركيبة الشباب غير القطريين تتكون سواء من الشباب المولودين في دولة قطر أم الذين يعيشون مع أسرهم، أم من الذين استقدموا للعمل، ولاسيما أولئك الذين ينتمون للفئة العمرية ٢٠- ٢٤ سنة.

الجدول (٩): الشباب (١٥-٢٤) سنة حسب الجنسية والنوع والعلاقة بقوة العمل

		النشطون اقتصاديا			غير النشطين اقتصاديا			المجموع الكلي
		مشتغل	متعطل سبق ولم يسبق له العمل	المجموع	متفرغ للدراسة	اخرى	المجموع	
قطريون	ذكور	١١٤٦١	١٢٥	١١٥٨٦	١٣٨٩٢	١٩٧	١٤٠٨٩	٢٥٦٧٥
	إناث	٤٣٥٦	٢٨٩١	٧٢٤٧	٢٠٩٥٧	٤٠٥	٢١٣٦٢	٢٨٦٠٩
	المجموع	**١٥٨١٧**	**٣٠١٦**	**١٨٨٣٣**	**٣٤٨٤٩**	**٦٠٢**	**٣٥٤٥١**	**٥٤٢٨٤**
غير قطريين	ذكور	١٥١٣٥٠	٥٥٠	١٥١٩٠٠	٢٢٢٠٥	١٣٠	٢٢٣٣٥	١٧٤٢٣٥
	إناث	١٧٢٥٩	٥٦١٨	٢٢٨٧٧	٢٢٠٦١	٦٦٩	٢٢٧٣٠	٤٥٦٠٧
	المجموع	**١٦٨٦٠٩**	**٦١٦٨**	**١٧٤٧٧٧**	**٤٤٢٦٦**	**٧٩٩**	**٤٥٠٦٥**	**٢١٩٨٤٢**
المجموع	ذكور	١٦٢٨١١	٦٧٥	١٦٣٤٨٦	٣٦٠٩٧	٣٢٧	٣٦٤٢٤	١٩٩٩١٠
	إناث	٢١٦١٥	٨٥٠٩	٣٠١٢٤	٤٣٠١٨	١٠٧٤	٤٤٠٩٢	٧٤٢١٦
	المجموع	**١٨٤٤٢٦**	**٩١٨٤**	**١٩٣٦١٠**	**٧٩١١٥**	**١٤٠١**	**٨٠٥١٦**	**٢٧٤١٢٦**

المصدر: وزارة التخطيط التنموي و الإحصاء، بيانات غير منشورة من مسح القوى العاملة ٢٠١٣.

❖ **الحالة التعليمية للشباب بعمر ١٥-٢٤ سنة:** نجح النظام التربوي في رفع مستويات التحصيل العلمي والمعرفي لدى هذه الشريحة من الذكور والإناث على حد سواء، حيث يبين الشكل رقم (٢٤) أن معدل معرفة القراءة والكتابة لدى الشباب القطري بعمر (١٥-٢٤) سنة وصل عام ٢٠١٣ إلى ٩٩,٨٪ من مجموع أفراد هذه الفئة العمرية.

الشكل (٢٤): الحالة التعليمية للشباب القطري (١٥-٢٤) لعام ٢٠١٣ (٪)

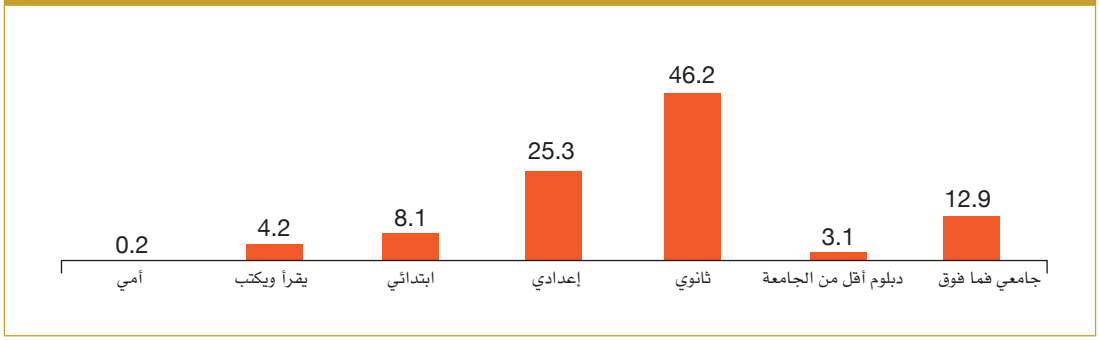

المصدر: وزارة التخطيط التموي والإحصاء، مسح القوى العاملة بالعينة لعام ٢٠١٣.

ووفقاً للشكل البياني رقم (٢٤)، فإن ٦٢٪ من الشباب القطري حصلوا على تعليم ثانوي فما فوق، وذلك دون تمييز بين الجنسين. ويعود هذا الإنجاز إلى الاستثمار المؤسساتي المتواصل في مجال التعليم، مما أدى إلى استفادة أجيال متتالية من القطريين من فرص تعليمية واسعة تجسدت في التحاقهم المتزايد في مختلف المستويات التعليمية. وترتب على انفتاح المنظومة التعليمية وتوسع الفرص التعليمية للقطريين ارتفاع مستوى التحصيل العلمي.

❖ **المشاركة الاقتصادية للشباب بعمر (١٥-٢٤) سنة:** وفقاً للشكل البياني رقم (٢٥)، تتميز المشاركة الاقتصادية للشباب في دولة قطر بالتباين بين مستويات المشاركة الاقتصادية للشباب القطري وغير القطري، فإذا كانت المشاركة الاقتصادية لغير القطريين تتميز بارتفاع مستويات مشاركة الشباب غير القطريين، فإن مستويات مشاركة الشباب القطري تبقى متواضعة، وذلك نتيجة تفرغ أعداد واسعة من الشباب القطريين للدراسة، ولاسيما الدراسات الجامعية التي أصبحت تستقطب أعداداً واسعة من القطريين نتيجة تنوع العرض ورغبة الشباب القطري في الحصول على مؤهلات علمية تقوي من فرص اندماجه ومشاركته الاقتصادية في سوق عمل قطري أصبح أكثر تنافسية. أما فيما يتعلق بمعدل المشاركة الاقتصادية لغير القطريين، فإنه يبقى مرتبطا بحجم العمالة الوافدة المستقدمة للعمل ضمن الفئات العمرية الشبابية.

الشكل (٢٥): معدل المشاركة الاقتصادية للشباب بعمر (١٥-٢٤) سنة حسب الجنسية والنوع لعام ٢٠١٣

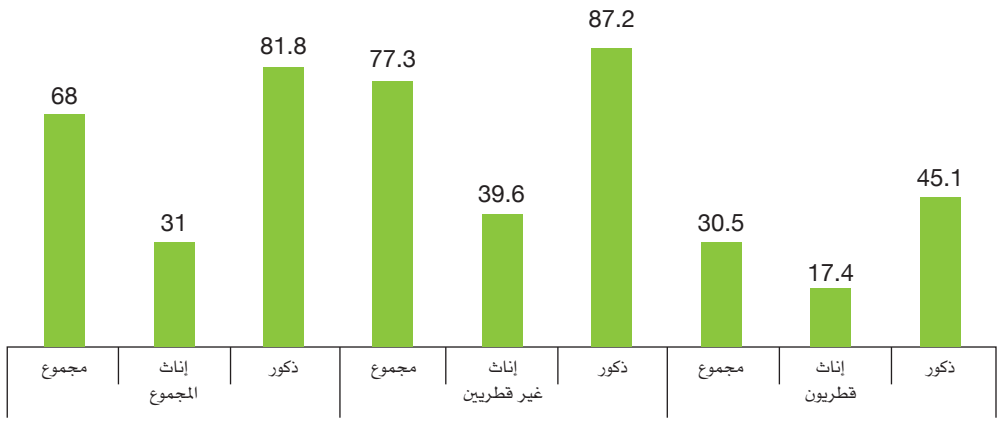

المصدر: وزارة التخطيط التنموي و الإحصاء، قطاع الإحصاء، بيانات غير منشورة

ثانياً) التحديات

المقصود بالتحديات هنا تلك الإجراءات التي تم اعتمادها في برنامج عمل السياسة السكانية، ولاسيما برنامج عمل المرحلة الخامسة، والتي بينت نتائج المتابعة أنها لم تنفذ (جزئياً أو كلياً) بعد. بناءً عليه، فإن التحديات التي تواجه تنفيذ السياسة السكانية في مجال التعليم والتدريب والشباب هي:

- قدرة المنظومة التعليمية على الانتقال من البعد الكمي للعملية التعليمية، والذي شهد إنجازات كبيرة، إلى البعد النوعي الذي يتطلب الارتقاء بقدرات الطلبة في المجالات العلمية واللغات.
- قدرة المنظومة التعليمية على مواكبة مختلف التحديات المجتمعية والاقتصادية الناجمة عن اختلال التركيبة السكانية للدولة، ولاسيما التحديات المرتبطة بقضايا الهوية الثقافية.
- قدرة المنظومة التعليمية على تضمين البرامج التعليمية للمسائل المجتمعية المحورية، كالقضايا السكانية وقضايا حقوق الإنسان.
- قدرة المراكز التدريبية على الارتقاء بمؤهلات المتدربين بما يتناسب مع تحديات مستقبل التدريب في الدولة ومتطلباته المتجددة.
- تتطلب الانطلاقة المستقبلية لمختلف المشاريع المرتبطة باستضافة الدولة لكاس العالم ٢٠٢٢ تحديد طبيعة الفرص التدريبية التي يحتاجها قطاع التدريب في مختلف المجالات، وذلك لتلبية الاحتياجات التدريبية المستقبلية لمختلف القطاعات الحيوية إلى غاية عام ٢٠٢٠.
- دعم مشاركة الشباب من الجنسين في رسم مستقبل البلد من خلال توسع مشاركاته في التحديات المستقبلية للدولة.
- العمل على توجيه الشباب من الجنسين نحو مهن ووظائف المستقبل، ولاسيما تلك المرتبطة باحتياجات التحديات المستقبلية
- دعم برامج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لرفع روح المبادرة الاقتصادية بين الشباب من الجنسين.
- تنويع مجالات تنمية قدرات الشباب، ولاسيما الانفتاح على العمل الإنساني.

المحور الرابع

◄الصحة العامة والصحة الإنجابية

يشتمل هذا المحور على بعدين أساسيين، هما:

- **الصحة العامة**
- **الصحة الإنجابية**

ويحاول هذا المحور الإجابة على الأسئلة الآتية:

- ما هي الوسائل والإجراءات المناسبة التي يمكن أن تسهم في الاستمرار بضمان حياة صحية آمنة لجميع أفراد المجتمع القطري من مواطنين ومقيمين؟ وكيف يمكن للقطاع الصحي في الدولة الارتقاء بالصحة العامة للسكان في ظل التزايد الكبير الحاصل في عدد السكان؟
- ما هي الوسائل والإجراءات المناسبة التي يمكن أن تسهم في رفع مستوى الوعي بقضايا الصحة الإنجابية؟ وكيف يمكن تحسين القدرات الوطنية في مجالات الصحة الإنجابية؟ وما هي الإجراءات التي يمكن أن تساعد على الوقاية من الأمراض المنقولة عن طريق الجنس، بما فيها مرض نقص المناعة المكتسبة (الايدز)؟

وقد شكلت الإجابة على هذه الأسئلة الأساس الذي بموجبه تم تحديد أولويات المرحلة الخامسة من حيث الأهداف والإجراءات الخاصة بهذا المحور.

أما الأهداف التي يسعى هذا المحور لتحقيقها، فهي:

- ضمان حياة صحية آمنة لجميع أفراد المجتمع القطري من مواطنين ومقيمين.
- تحسين وضع الصحة الإنجابية للمجتمع بوجه عام وللمرأة بوجه خاص.

وقد تم تحويل هذه الأهداف إلى جملة من الإجراءات التي اشتقت منها مجموعة من المؤشرات النوعية والكمية التي يمكن أن تساعد على عملية تقييم المرحلة الخامسة من مراحل متابعة تنفيذ السياسة السكانية، أي: رصد الإنجازات المحققة في الواقع، والكشف عن الصعوبات والتحديات القائمة في مجال الصحة العامة والصحة الإنجابية.

أولاً) الواقع

أ- التشريعات والإجراءات والمؤشرات النوعية والكمية

الصحة العامة والصحة الإنجابية	الهدف ١:	ضمان حياة صحية آمنة لجميع أفراد المجتمع القطري من مواطنين ومقيمين

إجراء ١: التوسع في تقديم الخدمات الصحية وتحسين مستواها بما يلبي الاحتياجات المتزايدة للسكان ويتلاءم مع نموهم المتسارع

المؤشر المستهدف	واقعه الفعلي: موجود كإجراء في طور: التنفيذ	التشريع	التخطيط	غير موجود	مضمونه
وجود خطط للتوسع في البنية التحتية للخدمات الصحية (مستشفيات وأسرّة، ومراكز صحية، وعيادات متخصصة من بينها عيادات الطوارئ)، بحيث تواكب تزايد السكان وتوزعهم الجغرافي	■				● الخطط قيد التنفيذ منذ عام ٢٠١١ ، وذلك من خلال: - الاستراتيجية الوطنية للصحة 2011-2016 (المشروع 6.4، خطة الرعاية الصحية، البنية التحتية الرئيسية- والمشروع 6.5، إنشاء لجنة النفقات الرأسمالية) - الاستراتيجية الوطنية للصحة المشروع ● في العام ٢٠١٣ واصل المجلس الأعلى للصحة تشييد ٢٠ مرفقاً صحياً جديداً، منها: ٥ وحدات قمسيون طبي، و ٥ مراكز صحيه، و ٤ مستشفيات و ٦ مرافق صحيه (بعضها سيفتتح في ٢٠١٤ والآخر في ٢٠١٦). ● وقد بدأت أعمال البناء في ٣ مستشفيات و ٨ مراكز صحيه ووحدات قمسيون طبي رديفه سيتم افتتاحها خارج الدوحة في العام ٢٠١٦. ● ويتواصل التخطيط لمستشفى الحوادث الكبير الذى يتوقع افتتاحه في ٢٠٢١. ● وقد بدأت أعمال البناء في مركز نوفر للصحة والعافية وعلاج مرضى الإدمان والانحرافات السلوكية وتأهيلهم، والذي يتوقع افتتاحه في ٢٠١٥ ● مؤسسة الرعاية الصحية الأولية واصلت في ٢٠١٣ التقدم في إنشاء ١٩ مركزاً صحياً جديداً بينها ٦ مراكز إحلال.

المؤشر المستهدف	واقعه الفعلي				مضمونه
	موجود كإجراء في طور:			غير موجود	
	التنفيذ	التشريع	التخطيط		
	✓				• مؤسسة حمد الطبية واصلت تقدمها في إنشاء ٢٦ مرفقاً جديداً، منها: ٦ مستشفيات (٢ استبدال) و ١١ مرفقاً صحياً متخصصاً (٥ منها تحل محل مستشفى قائم) و ٩ مراكز دعم. • تقدمت أعمال البناء في مستشفى جديد للنساء من المقرر إفتتاحه فى ٢٠١٦. • وفي هذا الإطار، تقوم وزارة البلدية والتخطيط العمراني بتقديم الدعم في هذا المجال من خلال إعداد مخططات الخدمات المجتمعية للبلديات المختلفة مع التنسيق بشأن إعداد المخطط التوجيهي للخدمات الصحية مما أدى إلى مراعاة عدالة التوزيع المكاني لهذه الخدمات.
وجود خطط لزيادة عدد الكوادر الطبية، ولاسيما الكوادر الوطنية	✓				• وضع المجلس الأعلى للصحة أول خطة وطنية للعاملين في مجال الرعاية الصحية. وتتوقع الخطة الاحتياجات لمدة ١٥ سنه لـ ٢٤ فئة عاملة. وقد تم تشكيل فريق عمل للتخطيط للقوى العاملة (الجدير بالذكر أن الرعاية الصحية الأولية قد أكملت خطة على المدى المتوسط، وأكملت مؤسسه حمد خطة على المدى المتوسط للتمريض) • كما عزز المجلس الأعلى للصحة موارد التوظيف والاستبقاء والتعليم، وأعد آلية لمقارنة الرواتب ومسحاً لمدى رضى العاملين وبحثا لهيكل التدرج الوظيفي، كما أنجز إطاراً وطنياً لتطوير التعليم الطبي.
وجود تدابير لتطبيق نظم ومعايير جودة الخدمات الصحية المعمول بها عالمياً	✓				• التدابير قيد التنفيذ منذ عام ٢٠١١، وذلك من خلال الاستراتيجية الوطنية للصحة (المشروع ٢,١، تحسين جودة الرعاية الصحية- والمشروع ٢,٦، المختبر الموحد المتكامل- والمشروع ٥,٢، مجلس قطر للعاملين في الرعاية الصحية، والمشروع ٥,٣، تنظيم مرافق الرعاية الصحية- والمشروع ٥,٤، تنظيم منتجات الرعاية الصحية) • وقد حازت مؤسسة الرعاية الصحية الأولية على الاعتراف الكندي الدولي ACI بجودة الخدمات المقدمة للمراجعين، كما حاز التعليم الطبي بمؤسسة حمد على الاعتراف بالجودة الأكاديمية للتعليم الطبي من الهيئة الأمريكية المختصة ACGME-I لـ ٧ برامج تعليم طبي عالٍ.

المؤشر المستهدف	واقعه الفعلي				مضمونه
	موجود كإجراء في طور:			غير موجود	
	التنفيذ	التشريع	التخطيط		
الفئات السكانية التي تم تطبيق نظام التأمين الصحي عليها					● المشروع ٦,٣ الوارد في الاستراتيجية الوطنية للصحة يقضي بضرورة شمول كافة الفئات السكانية القطرية بالتأمين الصحي "صحة". وبالفعل، فقد غطى المخطط الوطني للتأمين الصحي جميع المواطنين منذ ٣٠ أبريل ٢٠١٣.

إجراء ٢: زيادة برامج الصحة الوقائية، ولاسيما تلك المخصصة للوافدين الجدد للدولة، ودعمها					
وجود برامج للبحث والمتابعة للأمراض، ولاسيما مرض الإيدز والتهاب الكبد الوبائي "بي" و "سي"					● هناك برامج قيد التنفيذ حالياً من قبل المجلس الأعلى للصحة عن طريق القمسيون الطبي بوصفه نظام مراقبة صحية للأجانب القادمين إلى البلاد. إضافة إلى ذلك، هناك فحوص سنوية تجرى لبعض العاملين بعد وصولهم إلى البلاد. وهذه الفحوص هي: – فيروس نقص المناعة البشرية والتهاب الكبد ب و ج (لمناولي الأغذية، والحلاقين، والعاملين في مجال التجميل والأندية الصحية، والعاملين في الرعاية الصحية). – السل (لمناولي الأغذية، والحلاقين، والتجميل، والعاملين في مجال التجميل والأندية الصحية) – الزهري (للعاملين في المنازل والرعاية الصحية). ● وهناك أنشطة أخرى يتم تنفيذها منذ عام ٢٠١١ من خلال: – الاستراتيجية الوطنية للصحة (المشروع 3.5، الوقاية من الأمراض المعدية)، و (المشروع 3.6، البرنامج الوطني للفحص) و (المشروع 3.11، التأهب لحالات الطوارئ–الصحة الوطنية) ● وقد جرى خلال هذا العام (٢٠١٤) استقصاء "التهاب الكبد الوبائي" بين العمال العزاب الذكور.

المؤشر المستهدف	واقعه الفعلي				مضمونه
	موجود كإجراء في طور:			غير موجود	
	التنفيذ	التشريع	التخطيط		
وجود برامج خاصة بالتثقيف الصحي، ولاسيما أساليب الوقاية، وزيادة الاهتمام بالرعاية الوقائية الأولية	✓				● هناك مجموعة من المشاريع الواردة في الاستراتيجية الوطنية للصحة، وهي قيد التنفيذ منذ عام ٢٠١١. وهذه المشاريع هي: – ١,١، الرعاية الصحية الأولية كأساس – ٣,١، إدارة الرعاية الصحية الوقائية – ٣,٢ التغذية والنشاط البدني – ٣,٣، الإقلاع عن التدخين – ٣,٦، البرنامج الوطني للفحص – ٣,٧، الصحة المهنية – ٣,٨، صحة الأمومة والطفولة – ٣,٩، تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لسلامة الطرق ● الاستراتيجية الوطنية للسرطان ٢٠١١-٢٠١٦م ● الاستراتيجية الوطنية للرعاية الصحية الأولية ٢٠١٣-٢٠١٨
وجود تدابير لتفعيل عملية جمع المعلومات وتوفير الإحصاءات الدقيقة حول الأمراض الوافدة للدولة، ولاسيما الأمراض المنقولة جنسياً، وتطوير طرق جمعها	✓				● قيد التنفيذ حالياً من قبل المجلس الأعلى للصحة – القمسيون الطبي ، وذلك من خلال: – وضع الأساليب المتقدمة واستخدامها. – الاحتفاظ بإحصاءات دقيقة وكاملة لإجراء اختبارات الفحص عند الوصول لـ "فيروس نقص المناعة البشرية ومرض السل". – الفحص السنوي لمرض الزهري وفيروس نقص المناعة البشرية والتهاب الكبد ج، والسل لدى بعض العاملين (مناولي الأغذية، الحلاقين، العاملين في التجميل والأندية الصحية، والعاملين في الرعاية الصحية) بعد وصولهم. – سيتم تحديث بعض من تكنولوجيا المعلومات الإدارية والموارد البشرية من قبل المجلس الأعلى للصحة (القمسيون الطبي) في عام 2014.

المؤشر المستهدف	واقعه الفعلي: موجود كإجراء في طور: التنفيذ	التشريع	التخطيط	غير موجود	مضمونه
إجراء ٣: العمل على زيادة الاهتمام بالأمراض المزمنة ومكافحتها					
وجود توجه لاستحداث برامج الكشف الدوري للأمراض المزمنة لدى الفئات ذات عوامل الإختطار الأعلى (كل سنتين أو ٣ سنوات)	■				● قيد التنفيذ منذ عام ٢٠١١، وذلك من خلال: – الاستراتيجية الوطنية للصحة (المشاريع 3.2، 3.3، 3.3). – تقرير المسح التدرجي قطر 2012.
وجود برامج لرصد الأمراض الانتقالية والنفسية ومتابعتها	■				● قيد التنفيذ منذ عام ٢٠١١، وذلك من خلال: – الاستراتيجية الوطنية للصحة المشروع 2.2. – المشروع 1.4، تصميم الصحة العقلية. – الاستراتيجية الوطنية للصحة العقلية 2018–2013.
وجود وحدات للإرشاد الغذائي ومواجهة أمراض السمنة الناجمة عن النظام الغذائي المتبع	■				● قيد التنفيذ منذ عام ٢٠١١، وذلك من خلال الاستراتيجية الوطنية للصحة (المشروع ٢,٣: اللجنة الوطنية للتغذية والنشاط البدني).
وجود استراتيجية إعلامية لنشر ثقافة الحياه السليمة والمعافاة لدى كل فئات المجتمع، ولاسيما اليافعين، وتغيير أنماط المعيشة الضارة	■				● حملات تعزيز الصحة قيد التنفيذ منذ عام ٢٠١٣، حيث بدأ تنفيذ أول نطاق كامل منها: "حملة صحية في نمط الحياة".

الصحة العامة والصحة الإنجابية	الهدف ٢:	تحسين وضع الصحة الإنجابية للمجتمع بوجه عام وللمرأة بوجه خاص

المؤشر المستهدف	واقعه الفعلي: موجود كإجراء في طور: التنفيذ	التشريع	التخطيط	غير موجود	مضمونه
إجراء ١: التوسع في تقديم خدمات الصحة الإنجابية وتحسين مستواها					
وجود خطط للتوسع في البنية التحتية لخدمات الصحة الإنجابية وتوفير مستلزماتها وتحسين مستواها	■				● التوسع الشامل للبنية التحتية لخدمات الصحة الإنجابية وتحسين نوعيتها قيد التنفيذ منذ عام ٢٠١١، وذلك من خلال الاستراتيجية الوطنية للصحة (المشاريع ٢,١، ٣,٨، ٦,٤).
وجود برامج لتهيئة الكوادر المتخصصة بالصحة الإنجابية وتدريبها	■				● التدريب الشامل للموظفين المتخصصين قيد التنفيذ منذ عام ٢٠١١، وذلك من خلال التوظيف والاحتفاظ بالعاملين في مجال الصحة.
وجود آليات دقيقة لمتابعة تطبيق برنامج الفحص الطبي قبل الزواج	■				● يتم تنفيذ الكشف الطبي لكل الراغبين في الزواج، كما يتم تقديم الاستشارة الطبية اللازمة لكل حالة.
وجود خطط وبرامج لرفع نسبة تغطية خدمة الكشف المبكر عن سرطان الثدي وعنق الرحم وغيرها	■				● قيد التنفيذ منذ عام ٢٠١١، وذلك من خلال استراتيجية الفحص المبكر والترصد للسرطان.
وجود برامج لتشجيع المباعدة بين الولادات لما لذلك من أثر إيجابي على صحة الأم والطفل	■				● قيد التنفيذ منذ عام ٢٠١١، وذلك من خلال الاستراتيجية الوطنية للصحة (المشروع ٣,٨، صحة الأم وحديثي الولادة).
وجود دراسات ومسوح دورية متخصصة في مجال الصحة الإنجابية وصحة الأسرة	■				● إضافة إلى المسح العنقودي متعدد المؤشرات عام ٢٠١٢ هناك العديد من الدارسات، مثل: – فهم الإخصاب السيتوبلازمي – الإجهاض ما بعد الولادة واختطار الأحمال في قطر – الزوائد الرحمية وتدني الخصوبة – انخفاض الخصوبة مع الإصابة بالسكري النوع الثاني عند الرجال – عمليات إزالة الدوالي الكيسية بنوعين على خصوبة الرجل – دراسة مقارنة للنهج المفتوحة والمنظار وميكروسورجيكال. مجلة المسالك البولية – الممارسات الطبية في مجال الصحة الإنجابية –الغدد اللاقنوية الصماء– مع اقتراح و دراسة مبدئية للإخصاب. – تكلس غشاء الرحم.

المؤشر المستهدف	واقعه الفعلي				مضمونه
	موجود كإجراء في طور:			غير موجود	
	التنفيذ	التشريع	التخطيط		
وجود برنامج خاص بتحليل نتائج فحص المقبلين على الزواج تحليلاً مفصلاً للاستفادة منها في معالجة أسباب ضعف الخصوبة					● يتم جمع المعلومات عن طريق مؤسستي الرعاية الصحية الأولية وحمد الطبية، ولم تصدر بعد نتائج هذه الدراسات.
وجود توجه لدعم مركز الحمل والإنجاب المعان بمستشفى النساء والتوليد بمؤسسة حمد الطبية ليصبح مركزاً متكاملاً للخصوبة وعلاجها وأبحاثها					● التوجه موجود منذ عدة سنوات لكنه لم ينفذ.
وجود توجه لإنشاء مراكز متقدمة لأمراض الخصوبة وأبحاثها					● هناك مبادرات تشمل إنشاء مركز للخصوبة ضمن مركز سدرة الطبي.
وجود دراسات علمية تعنى بأثر الأمراض الجنسية وغيرها على الخصوبة ومعالجتها					● هناك أبحاث عن أثر الأمراض على خصوبة الرجال، كما توجد أبحاث أكاديمية حول تكيس المبيض.
وجود خطط وبرامج لزيادة القوى البشرية الوطنية في مجال الخصوبة ودعم تدريبها بالداخل والخارج					● هناك مثل هذه الخطط لتدعيم القوى البشرية الوطنية في مجال الخصوبة.
وجود توجه لإنشاء قاعدة بيانات خاصة بالخصوبة					● يجري تنفيذ برنامج المعلومات الصحية منذ العام ٢٠١١ لإنشاء قاعده بيانات شاملة. وهناك خطة لعمل سجل للأحمال. كما يجرى تنفيذ مشروع السيرنرCERNER للمعلومات الصحية المحوسبة لمؤسستي الرعاية الصحية الأولية وحمد الطبية ضمن مشروع رقم ٢,٣ ومشروع التأمين الصحي الاجتماعي ٦,٣ في الاستراتيجية الوطنية للصحة.
إجراء ٣: رفع مستوى الوعي بقضايا الصحة الإنجابية					
وجود توجه لتضمين قضايا الصحة الإنجابية في المناهج الدراسية على نحو متكامل					● هناك توجه لتضمين قضايا الصحة الإنجابية في المناهج الدراسية على نحو متكامل.
وجود برامج وفعاليات (ندوات، ورش عمل..الخ) لنشر الثقافة الصحية الإنجابية للمجتمع بوجه عام، مع التركيز على الفئات العالية الاختطار واليافعين والمقبلين على الزواج بوجه خاص					● هناك الكثير من الفعاليات الهادفة إلى نشر الثقافة الصحية الإنجابية، كما أقيمت فعاليات تثقيفية بمناسبة اليوم العالمي لليافعين شارك فيها عدد من المدارس.

المؤشر المستهدف	واقعه الفعلي				مضمونه
	موجود كإجراء في طور:			غير موجود	
	التنفيذ	التشريع	التخطيط		
وجود برامج لتوعية المرأة وتشجيعها على الرضاعة الطبيعية					● قيد التنفيذ منذ العام ٢٠١١، وذلك من خلال الاستراتيجية الوطنية للصحة (المشروع ٣,٨، صحة الأمومة والطفولة)
وجود خطط لتعميم الأدلة الإرشادية الخاصة بالصحة الإنجابية					● قيد التنفيذ منذ العام ٢٠١١، وذلك من خلال الاستراتيجية الوطنية للصحة (المشروع ٣,٨، صحة الأمومة والطفولة) ومشاريع رعاية الأمومة والطفولة بالرعاية الصحية الأولية وحمد الطبية.

ب- الصورة الإحصائية العامة: استكمالاً للبيانات النوعية والكمية الواردة في الفقرة (أ) من هذا المحور، وضبطاً لها، تأتي هذه الفقرة لتشكل صورة بانورامية شاملة مدعومة بالبيانات والإحصاءات الرسمية المختلفة حول قضايا الصحة العامة والصحة الإنجابية الآتية:

١. **الصحة العامة:** كشف التقرير السنوي لعام ٢٠١٣ الصادر عن المجلس الأعلى للصحة في مارس ٢٠١٤ عن أن مستويات الإنجاز لمشاريع الاستراتيجية الوطنية للصحة ٢٠١٦ - ٢٠١١ تراوحت بين ٥٪ و ٩٠٪، وكانت حالة التنفيذ عام ٢٠١٣ في أغلب المشاريع تسير وفق المواعيد المحددة في الخطة.

وكان من أهم الإنجازات في هذه المشاريع إطلاق الشركة الوطنية للتأمين الصحي. علماً بأنه سيتم بحلول عام ٢٠١٦ تسجيل المواطنين وغير المواطنين تلقائياً في نظام التأمين الصحي، ليحصلوا على رعاية صحية مجانية في القطاعين العام والخاص.

❖ **نسبة الإنفاق الحكومي على الصحة:** بحسب التقرير المشار إليه سابقاً: ارتفع التمويل الصحي للمجلس الأعلى للصحة ومؤسسة الرعاية الصحية الأولية ومؤسسة حمد الطبيةمن ٩,٦٥٣ مليون ريال قطري عام ٢٠١١ إلى ١١,٣٦٩ مليون ريال قطري عام ٢٠١٣ ، أي بزيادة قدرها ١٨٪.

وفي سياق متصل، أشار التقرير المذكور إلى أن نسبة الإنفاق الحكومي العام على الصحة زادت من ٧٨,٤٪ عام ٢٠٠٩ إلى ٨٣,٦٪ عام ٢٠١٢. وبهذا تتبوأ قطر مركزاً رائداً بين دول العالم في هذا المجال، حيث تجاوزت حصة الحكومة القطرية من الإنفاق الإجمالي على الصحة عام ٢٠١٢ متوسط إنفاق منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بـ ١٧٪، ومتوسط أقرب منافس خليجي بـ ١٠٪. وتتسجم هذه الزيادة في التمويل والإنفاق الصحي مع التوسع المخطط في المرافق والخدمات والقوى العاملة.

❖ **المرافق الصحية:** أولت دولة قطر اهتماماً خاصاً بالمرافق الصحية، فازدادت فيها أعداد الوحدات الصحية العامة والخاصة من مستشفيات ومراكز صحية وصيدليات وأسِرّة..الخ، كما هو مبين في الجدول رقم (١٠).

الجدول (١٠): المرافق الصحية الأساسية حسب السنوات

المرافق	السنوات			
	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
المستشفيات الحكومية وشبه الحكومية والخاصة	١٠	١٠	١١	١٣
المراكز الصحية	٢٢	٢٢	٢٣	٢٣
مركز الاطفال للحالات المستعجلة	٥	٥	٥	٧
الصيدليات الخاصة	١٨٠	٢٥٠	٢٧١	٣٠٤
مختبرات تحاليل وأشعة خاصة	٣٣	٣٦	٤٧	٥٤

المصدر: وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، قطاع الإحصاء، المجموعة الإحصائية ٢٠١٣، فصل الخدمات الصحية، أبريل ٢٠١٤

وارتباطاً بما سبق، ازداد عدد الأسِرّة[١١] ، والتي تعد جزءاً من التجهيزات الصحية الأساسية واللازمة لتقديم الخدمات الصحية في المستشفيات، من ٢,٢٠٣ أسرّة عام ٢٠١١ إلى ٢,٥٠٢ سرير عام ٢٠١٢، أي بزيادة قدرها ١٣,٦٪. أما بالنسبة لكثافة الأسرة، فقد كانت عام ٢٠١٢ حوالي ١,٤ سريراً لكل ١٠٠٠ نسمة من السكان في قطر. وهذا يمثل زيادة بنسبة ٧,٥٪ عن عام ٢٠١١. وتعد كثافة الأسرة في قطر أقل من مثيلتها في دول مجلس التعاون الخليجي، والتي بلغت عام ٢٠١٢ حوالي ١,٨ سريراً لكل ١٠٠٠ نسمة.

أما بالنسبة للخدمات الصحية، فقد توسعت وتحسنت إمكاناتها الهادفة إلى توفير أفضل الخدمات للمواطنين والمقيمين. فبحسب التقرير السنوي لعام ٢٠١٣ الصادر عن المجلس الأعلى للصحة، زاد كل من المجلس الأعلى للصحة ومؤسسة حمد الطبية ومؤسسة الرعاية الصحية الأولية تقديم خدماتهم بنسبة ٧٪ منذ عام ٢٠١٢.

- القوى العاملة الصحية: وارتباطاً بتطور المرافق والخدمات الصحية، يشير الشكل رقم (٢٦) إلى تحسن بعض المؤشرات المتعلقة بالموارد البشرية الصحية، ولاسيما الممرضين والممرضات، حيث ارتفع المعدل من ٤,٦ ممرض وممرضة لكل ١٠٠٠ نسمة من سكان الدولة عام ٢٠٠٩ إلى ٥,٨ عام ٢٠١٢.

الشكل (٢٦): مؤشرات القوى العاملة الصحية (المعدلات لكل ١٠٠٠ من السكان) خلال عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٢

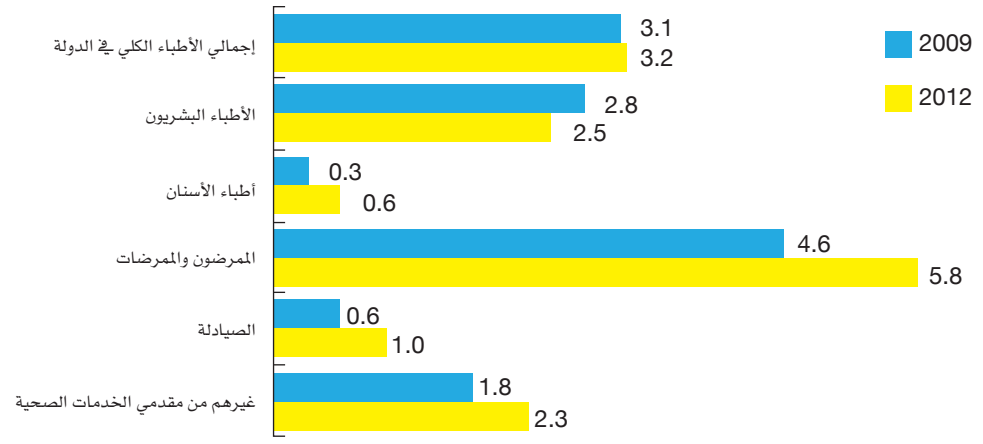

المصدر: وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، قطاع الإحصاء، المجموعة الإحصائية ٢٠١٣، فصل الخدمات الصحية، أبريل ٢٠١٤.

- معدل الإصابة بالأمراض السارية المستهدفة عالمياً: حققت قطر تقدماً ملموساً في مجال الخدمات الصحية الوقائية منها والعلاجية، حيث وفرت الدولة هذه الخدمات مجاناً للمواطنين والمقيمين. وقد انعكست هذه الجهود إيجاباً على بعض معدلات الإصابة بالأمراض السارية المستهدفة عالمياً، كأمراض الإسهال والتهاب الكبد الوبائي (ب)، كما يلاحظ من الجدول رقم (١١).

الجدول (١١): معدلات الإصابة بالأمراض السارية المستهدفة عالمياً لكل ١٠٠٠٠ نسمة من مجموع السكان خلال الفترة ٢٠٠٩ - ٢٠١٢

الأمراض	السنوات			
	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
الحصبة	٠,٧	١,٢	٠,٦	٠,٩
الملاريا	١,٥	٢,٦	٣,٩	٣,٩
الجذام	٠,٤	٠,٢	٠,٢	٠,٢
مجموع التدرن	٣,٩	٣,٤	٣,٢	٢,٨
أمراض الإسهال	٧,٨	٦,١	٦,٨	٣,٥
التهاب الكبد الفيروسي (ب)	٣,٥	٣	٣,٤	٠,٠
الأمراض المنقولة جنسيا بما فيها الإيدز	٣,٧	٢,٧	٢,١	٢,٣

المصدر: وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، قطاع الإحصاء، المجموعة الإحصائية ٢٠١٣، فصل الخدمات الصحية، أبريل ٢٠١٤.

٢. **الصحة الإنجابية:** ارتقت الصحة الإنجابية في دولة قطر إلى مستويات متقدمة على الصعيد الدولي، فقد تمكنت قطر من تحقيق غالبية الأهداف الإنمائية للألفية في هذا المجال قبل موعدها، وهي ماضية نحو تحقيق المزيد من الإنجازات التي يمكن تلخيصها بما يلي:

- **الفحص الطبي قبل الزواج:** من أجل إنجاب أطفال أصحاء، والتمتع بعلاقة زوجية سليمة، وإقامة أسرة سعيدة، فقد ألزم النظام الصحي القطري المواطنين والمقيمين بإجراء الفحص الطبي قبل الزواج بدءاً من تاريخ ١٤ ديسمبر ٢٠٠٩. وفي سياق متصل، وقع المجلس الأعلى للصحة ومركز الاستشارات العائلية اتفاقية تعاون مشتركة حول البرنامج الوطني للفحص ما قبل الزواج بهدف المحافظة على الأسرة في دولة قطر وحمايتها ونشر الوعي بين الأسر لتحقيق أكبر وقاية من مخاطر الأمراض الجينية والوراثية والانتقالية التي تشكل تحديات خطيرة لمرحلة ما بعد الزواج.

- **نسبة النساء اللواتي يحصلن على خدمات الرعاية الصحية الأولية:** أولت دولة قطر اهتماماً خاصاً بخدمات الرعاية الصحية الأولية، حيث بلغت نسبة النساء (القطريات وغير القطريات) اللواتي يحصلن على هذه الخدمات حد الشمول (١٠٠٪) منذ العام ٢٠٠٣.

- **الحوامل والولادات التي أشرف عليهنَّ عمال صحة مدربون:** جميع النساء الحوامل (١٠٠٪) أشرف على ولادتهن عمال صحة مدربون، الأمر الذي يشير إلى حصول تطور نوعي في قضايا الصحة الإنجابية، وهو ما يسهم في ارتقاء دولة قطر إلى مصاف الدول المتقدمة في هذا المجال. ففي حين توصي منظمة الصحة العالمية بأن تكون هنالك ثلاث زيارات للفحص خلال مدة الحمل، توفر الدولة زيارة للفحص في كل شهر، وزيارة كل ١٠ أيام في الشهر الأخير من الحمل، ليكون إجمالي عدد مرات الكشف ١٢ زيارة خلال فترة الحمل الواحدة.

- **نسبة وفيات الأمهات القطريات:** يقصد بهذا المؤشر العدد السنوي من وفيات الأمهات لأسباب تتعلق بالحمل والولادة والنفاس لكل ١٠٠,٠٠٠ مولود حي. ويعد الحد من وفيات الأمهات أولوية عالمية، بوصفه الهدف

الخامس من أهداف الأمم المتحدة الإنمائية للألفية، فهو من أهم المؤشرات التي تعكس نوعية الرعاية الصحية المقدمة للأمهات في أي بلد من البلدان. وفي قطر، يشير الشكل البياني رقم (٢٧) إلى أن الاتجاه العام لهذا المعدل يسير نحو الانخفاض، حيث وصل عام ٢٠١٢ إلى ٤,٧ لكل ١٠٠ ألف مولود حي (أي حالة وفاة واحدة فقط)، وهو أقل بحوالي أربع مرات عن معدل وفيات الأمهات في دول مجلس التعاون الخليجي، التي وصل فيها هذا المعدل إلى ١٨,٢ لكل ١٠٠ ألف ولادة حية عام ٢٠١٢[١٢]. ويعود تراجع معدل وفيات الأمهات في قطر إلى استدامة الرعاية الصحية للنساء قبل وأثناء وبعد فترة الولادة وشموليتها، وإلى توفير مختلف وسائل الرعاية والمتابعة لهن من فحوص وتحاليل طبية، وتنوع التركيبة الغذائية للأمهات وغناها، إضافة إلى العناية الأسرية بالأم الحامل خلال فترة الحمل وبعد الولادة.

الشكل (٢٧): نسبة وفيات الأمهات لكل ١٠٠٠٠٠ مولود حي حسب السنوات

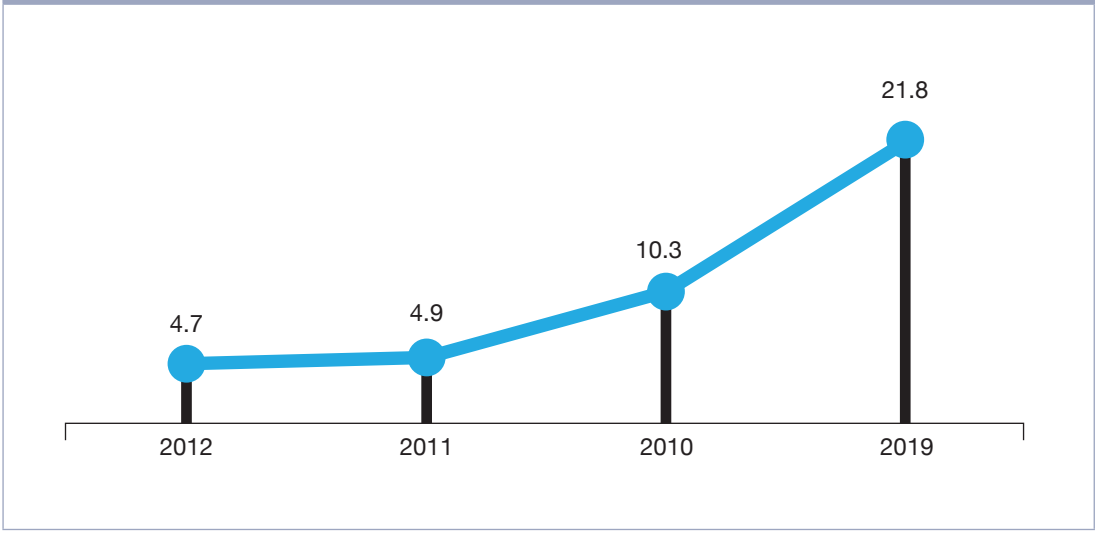

المصدر: وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، قطاع الإحصاء، نشرة المواليد والوفيات، سنوات متفرقة.

❖ **الرضاعة الطبيعية:** تسهم الرضاعة الطبيعية في النماء الحسّي والمعرفي للطفل وحماية الرضّع من الأمراض المعدية والمزمنة، والحد من الوفيات الناجمة عن أمراض الطفولة الشائعة، مثل الإسهال أو الالتهاب الرئوي. كما تسهم الرضاعة الطبيعية في تعزيز صحة الأمّهات وعافيتهن، وفي الحد من مخاطر الإصابة بالسرطان المبيضي أو سرطان الثدي. لهذا تنصح منظمة الصحة العالمية بالرضاعة الطبيعية الخالصة حتى عمر ستة أشهر مع الاستمرار بذلك حتى عمر عامين.

وفي عام ٢٠١٢ أجرى المجلس الأعلى للصحة وجهاز الإحصاء القطري مسحاً أسرياً لقياس سلوك الرضاعة الطبيعية للنساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين ١٥ و٤٥ سنة. وقد بينت نتائج المسح أن ٢٩٪ من النساء يرضعن أطفالهن رضاعة طبيعية خالصة حتى عمر ستة أشهر، و٦٥٪ يكملن الرضاعة الطبيعية حتى العام الأول، و٣٢٪ يواصلن الرضاعة الطبيعية حتى عامين[١٣].

ثانياً) التحديات

المقصود بالتحديات هنا تلك الإجراءات التي تم اعتمادها في برنامج عمل السياسة السكانية، ولاسيما برنامج عمل المرحلة الخامسة، والتي بينت نتائج المتابعة أنها لم تنفذ (جزئياً أو كلياً) بعد. بناءً عليه، فإن التحديات التي تواجه تنفيذ السياسة السكانية في مجال الصحة العامة والصحة الإنجابية هي:

- العمل على تحفيز القطاع الخاص وتشجيعه للاستثمار في القطاع الصحي وزيادة مساهمته في تطوير خدمات الرعاية الصحية في الدولة.
- الإسراع في إنشاء مركز متخصص بطب الخصوبة يعنى بدراسة مشكلات انخفاض الخصوبة وحالات الإجهاض وعلاجها.
- العمل على إنشاء قاعدة بيانات خاصة بمؤشرات الصحة الإنجابية تتوافق مع مثيلتها على المستوى العالمي، وإجراء مسح وطني شامل ومفصل حول الجوانب المختلفة لمسألة الصحة الإنجابية.
- توفير البرامج الداعمة للحد من انخفاض معدلات الخصوبة والإنجاب لدى المرأة القطرية.

المحور الخامس

◄المرأة والطفولة

يشتمل هذا المحور على بعدين أساسيين، هما:

- **المرأة**
- **الطفولة**

ويحاول هذا المحور الإجابة على الأسئلة الآتية:

- هل اتخذت خطوات عملية لتشجيع إنشاء الجمعيات التي تدافع عن حقوق المرأة؟ وما هي الإجراءات المقترحة لتعزيز مشاركة المرأة في الحياة العامة، مع الحفاظ على تماسك الأسرة القطرية؟
- كيف يمكن التعامل مع الأطفال القطريين في ظل المتغيرات التعليمية والاجتماعية والثقافية؟

وقد شكلت الإجابة على هذه الأسئلة الأساس الذي بموجبه تم تحديد أولويات المرحلة الخامسة من حيث الأهداف والإجراءات الخاصة بهذا المحور.

أما الأهداف التي يسعى هذا المحور لتحقيقها، فهي:

- دعم مشاركة المرأة في الحياة العامة.
- تأمين جميع متطلبات الطفولة من النواحي الاجتماعية والتعليمية والثقافية.

وقد ترجمت هذه الأهداف إلى جملة من الإجراءات التي تم تحويلها إلى مجموعة من المؤشرات النوعية والكمية التي يمكن أن تساعد على عملية تقييم المرحلة الخامسة من مراحل متابعة تنفيذ السياسة السكانية، أي: رصد الإنجازات المحققة، والكشف عن التحديات القائمة في مجال المرأة والطفولة.

أولاً) الواقع

أ- التشريعات والإجراءات والمؤشرات النوعية والكمية

المرأة	الهدف:	دعم مشاركة المرأة في الحياة العامة

إجراء ١: دعم وتأكيد المبادرات والبرامج التي تساعد المرأة على المواءمة بين العمل والمسؤوليات الأسرية (مثل مبادرة العمل الجزئي ومبادرة بيئة العمل الافتراضية)

المؤشر المستهدف	واقعه الفعلي: موجود كإجراء في طور: التنفيذ	التشريع	التخطيط	غير موجود	مضمونه
وجود مؤسسات تطبق مبادرة العمل الجزئي للمرأة					● الوزارات الحكومية: ينظم قانون الموارد البشرية رقم (٨) لسنة ٢٠٠٩، الذي يشمل القطاع العام (والمتضمن الوزارات الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة) عمل منسوبي هذا القطاع. وهو لا يتضمن أية نصوص تجيز أو تنظم العمل الجزئي صراحة أو ضمناً. ● المؤسسات العامة: هناك قواعد ولوائح داخلية خاصة تنظم العمل الجزئي في بعض المؤسسات غير الخاضعة لقانون الموارد البشرية، وهناك مبادرات للعمل الجزئي في شكل برامج موجهة لفئة معينة من المجتمع أو لفترة معينة من السنة. ومن هذه المبادرات: - مبادرات مؤسسات الاتصالات في تقديم وظائف بنظام الدوام الجزئي، كمبادرة مؤسسة فودافون سنة 2013، وبرنامج (العمل الجزئي للطلبة)، وهو برنامج تطرحه مؤسسة أوريدو للطلبة. - جامعة قطر التي تطرح برنامجاً مستمراً هو برنامج (التوظيف الطلابي)، حيث يتم توظيف الطلاب/ الطالبات خلال فترة الدراسة في جامعة قطر في وظائف عمل جزئي مما يكسب الطلاب المهارات التي يمكن أن تعزز من قدرتهم على العمل، والاستفادة منها في اختيار المجال الوظيفي.

المؤشر المستهدف	واقعه الفعلي				مضمونه
	موجود كإجراء في طور:			غير موجود	
	التنفيذ	التشريع	التخطيط		
					● القطاع الخاص: - ينظم قانون العمل القطري العمل في القطاع الخاص ولم ينص صراحة على تنظيم الدوام الجزئي، وإنما أشار إلى الحد الاقصى من ساعات العمل في اليوم والمحددة ب 8 ساعات. - تعرض مؤسسة قطر للتربية والثقافة وتنمية المجتمع وظائف بنظام العمل الجزئي، حيث تشمل عقود العمل الجزئي الموظفين الذين يعملون بعقود مؤقتة في المؤسسة بشكل عام، وبغض النظر عن الجنس. ● القطاع الأهلي (المدني): - مبادرات المؤسسات الخيرية في توفير فرص عمل جزئي للفئات الهشة اقتصادياً في المجتمع. كمشروع عطاء الذي أطلقته قطر الخيرية، وهو مشروع تنموي يهدف إلى توظيف قدرات الأسر التي تكفلها داخل الدولة لخدمة المجتمع المحلي من خلال توفير أعمال جزئية أو مؤقتة لها.
وجود تدابير للانتهاء من المبادرة التجريبية حول بيئة العمل الافتراضية					● القطاع الحكومي: في سنة ٢٠١٣ تم حفظ مبادرة العمل الافتراضي بشكلها السابق(*) والاستعاضة عنها بتطوير مبادرات أكثر شمولية تهدف إلى تحقيق الأهداف نفسها - دمج المرأة في سوق العمل وتمكينها من المواءمة بين العمل والمسؤوليات الأسرية - منها تطوير مجموعة "أدوات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة" لمساعدة المستفيدين على التسوق الشبكي باستخدام الانترنت. وقد تضمنت "استراتيجية الشمولية الرقمية"، التي أطلقت في ٢٠١٤، عدداً من المبادرات ذات العلاقة لضمان دمج المرأة القطرية غير العاملة وتعزيز قدرتها على الاستفادة من التقنيات الحديثة، وبما يمكنها من الترويج لأعمالها التجارية المحدودة، و يعزز من قدرتها على الوصول إلى تلك الخدمات من المنزل.

المؤشر المستهدف	واقعه الفعلي				مضمونه
	موجود كإجراء في طور:			غير موجود	
	التنفيذ	التشريع	التخطيط		
	■				● القطاع الخاص: يطرح القطاع الخاص مجموعة متكاملة من الخدمات في إطار مبادرة "المكاتب الافتراضية" ، حيث يتم توفير مكاتب افتراضية (تجارية) في مناطق الأعمال بدولة قطر، كالخدمات التي تقدمها "شركة كونكورد للأعمال"، والخدمات التي تقدمها "شركة سيرفكورب" في مجال المكاتب الافتراضية، حيث توفر الشركتان كل التقنيات التي يحتاجها المستفيد لإدارة أعماله من المنزل أو أي مكان آخر، دون الحاجة لتخصيص مكاتب للعمل. * أسفرت نتائج التواصل المتعددة مع المعنيين في كل من وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية حول تقدم العمل بالمبادرتين (العمل الجزئي والعمل الافتراضي) بأنه تم حفظهما بالشكل الذي قدما به وبالتنسيق مع مجلس الوزراء الموقر، وأنه ينظر في بدائل لتحقيق أهداف المبادرتين من خلال مشاريع و مبادرات جديدة.
المؤسسات التي تطبق المبادرتين المذكورتين حسب عدد المستفيدات					● جامعة قطر- برنامج التوظيف الطلابي- التحاق ١٨٢٠ طالباً و طالبة عام ٢٠١٣. ● الجهات الاخرى: لا تتوفر معلومات حول أعداد المستفيدات.

إجراء ٢: تشجيع إنشاء مؤسسات المجتمع المدني التي تعزز مساهمة المرأة في التنمية					
وجود تشريعات تسمح بإنشاء جمعيات مدنية تعنى بقضايا المرأة	■				● تنظم أعمال مؤسسات المجتمع المدني في دولة قطر بما فيها المؤسسات المعنية بقضايا المرأة (حقوق المرأة وحمايتها) إما بموجب القانون رقم (١٢) لسنة ٢٠٠٤ والمعدل بالقانون رقم (٨) لسنة ٢٠٠٦ بشأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة، أو القانون رقم (٢١) لسنة ٢٠٠٦ بشأن المؤسسات الخاصة ذات النفع العام. وهي لا تتضمن قيوداً على نوع القضايا التي تتناولها فيما عدا حظر الاشتغال بالأمور السياسية.

المؤشر المستهدف	واقعه الفعلي				مضمونه
	موجود كإجراء في طور:			غير موجود	
	التنفيذ	التشريع	التخطيط		
	✓				● بموجب القرار الاميري رقم (٤٣) لسنة ٢٠١٤، يتم إجراء تعديلات هيكلية على المؤسسات المعنية بتنظيم أعمال مؤسسات المجتمع المدني. كما تم بموجب القرار الاميري رقم (٢٩) لسنة ٢٠١٤ (المادة ١٩) إنشاء إدارة الجمعيات والمؤسسات الخاصة التي تهدف إلى دعم المؤسسات بما يساعدها على أداء أعمالها وتحقيق أهدافها، بالإضافة إلى تنظيم العمل الاجتماعي والتطوعي وتفعيل المشاركة المجتمعية. ● بتاريخ ٢٠١٣/٧/١٤ تم تأسيس المؤسسة القطرية للعمل الاجتماعي، وهي مؤسسة خاصة ذات نفع عام، تتولى الإشراف والرقابة على مؤسسات المجتمع المدني وتنميتها وتعزيز قدراتها، ووضع الاستراتيجيات والسياسات والبرامج التي تساهم في الارتقاء بتلك المؤسسات بما يمكنها من تحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها. والمنظمات المعنية بقضايا المرأة التي ضمتها المؤسسة القطرية للعمل الاجتماعي هي: مؤسسة الحماية والتأهيل الاجتماعي، ومركز الاستشارات العائلية.
وجود دراسة لمعوقات إنشاء جمعيات مدنية تعنى بقضايا المرأة	✓				● تتعدد الدراسات الهادفة لتشخيص واقع عمل المؤسسات المعنية بشؤون المرأة والتحديات التي تواجهها، وتُجري هذه الدراسات كل من مؤسسات القطاع الحكومي ذات العلاقة ومؤسسات المجتمع المدني العاملة في هذا المجال، بالإضافة إلى المراكز البحثية الوطنية وعلى رأسها جامعة قطر. وفيما يلي عينة من الدراسات محل الاهتمام: – مسح منظمات المجتمع المدني في دولة قطر. اللجنة الوطنية لحقوق الانسان ومعهد البحوث الاجتماعية والاقتصادية المسحية، 2013. – دراسة مراكز التنمية الاجتماعية والمجتمعية في دولة قطر. المجلس الأعلى لشؤون الاسرة. 2011. – دراسة نماذج شاملة لمراكز تنمية المجتمع. المجلس الأعلى لشؤون الاسرة (بالتعاون مع برنامج الامم المتحدة الانمائي). 2010. – دراسة مسحية للاحتياجات التنموية – مراكز تنمية المجتمع. المجلس الأعلى لشؤون الاسرة. 2009.
وجود دراسة لواقع مشاركة المرأة في أعمال الجمعيات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدني	✓				

الطفولة	الهدف:	معرفة تأثير المتغيرات التعليمية المستجدة على الأطفال

إجراء ١: قياس تأثير نظام القسائم (الكبونات) التعليمية على الخيارات التعليمية للأسر القطرية

المؤشر المستهدف	واقعه الفعلي: موجود كإجراء في طور: التنفيذ	التشريع	التخطيط	غير موجود	مضمونه
توزع التلاميذ القطريين حسب المرحلة التعليمية ونوع المدرسة بعد تطبيق نظام القسائم					

نوع المدرسة	ثانوي	إعدادي	ابتدائي	المجموع
جاليات	٣٦٦٧	٤٧٠٩	١١٨٢٢	٢٠١٩٨
خاصة أجنبية	١٠٤٨١	١٦٤٧٩	٥٣١٢٠	٨٠٠٨٠
خاصة تتبع معايير المجلس	١٤٥٩	١٤٢٦	٣٦٧٤	٦٥٥٩
مسائي	٢٨٩٣	١٣٣٨	٧٣١	٤٩٦٢
مستقلة	٢٤٧٨١	٢٣٢٤٥	٤٥٩٢٦	٩٣٩٥٢
منازل	–	٨٤٥	٦٦٦	١٥١١
المجموع	**٤٣٢٨١**	**٤٨٠٤٢**	**١١٥٩٣٩**	**٢٠٧٢٦٢**

المصدر: إحصائيات المجلس الأعلى للتعليم

إجراء ٢: إجراء دراسة خاصة حول تأثير الخيارات التعليمية الجديدة على الأسر القطرية

وجود آلية لتقييم أثر نظام القسائم على الأسر القطرية					● لغاية الانتهاء من إعداد هذا التقرير لم تتوفر معلومات حول تأثير نظام القسائم على خيارات الأسر القطرية			
عدد الأسر القطرية التي حصلت على القسائم التعليمية حسب مهنة الأب	مكان عمل الأب	المدارس المستقلة	مدارس ومؤسسات تعليمية أخرى	المجلس الأعلى للتعليم	شركات ومؤسسات حكومية أو خاصة أو مختلطة	أعمال حرة	لا يعمل	المجموع
	عدد الأسر	٧٢	١٧	١٩٣	٣١٩	٤٤	٥٤١	١١٨٦

ب- **الصورة الإحصائية العامة:** استكمالاً للبيانات النوعية والكمية الواردة في الفقرة (أ) من هذا المحور، وضبطاً لها، تأتي هذه الفقرة لتشكل صورة بانورامية شاملة مدعومة بالبيانات والإحصاءات الرسمية المختلفة حول قضايا المرأة والطفولة الآتية:

١) المرأة:

❖ **مشاركة المرأة القطرية في النشاط الاقتصادي:** ارتفع عدد القطريات الناشطات اقتصادياً من ٢٥,٢٣١ امرأة عام ٢٠١٠ إلى ٣٢,٣١٢ عام ٢٠١٤، أي أن هذا العدد ارتفع بمعدل ٧٪ سنوياً. وهذا يعني أن القطريات يشكلن نحو ٣٤,٣٪ من قوة العمل القطرية عام ٢٠١٤[١٤]. وقد تمت الإشارة في محور القوى العاملة إلى أن نسبة البطالة بين القطريات أعلى بكثير من مثيلتها عند القطريين الذكور. ولعل أبرز أسباب ذلك يكمن في طبيعة الأنشطة الاقتصادية والمهن التي ترغب النساء القطريات العمل فيها. فمعظمهن يرغبن العمل في القطاع الحكومي (أظهر مسح القوى العاملة بالعينة للربع الأول لعام ٢٠١٤ أن ٢٦٪ فقط من الباحثات عن عمل يرغبن بالعمل في القطاع الخاص [١٥])، وفي أنشطة محددة، مثل التربية والتعليم، والأنشطة الكتابية وما شابهها من الأنشطة التي لم تعد تستوعب جميع الراغبات في العمل فيها. كما أن تخرج أعداد متزايدة من الجامعيات الباحثات عن العمل في مهن وأنشطة اقتصادية محددة كل عام يرفع من نسبة البطالة بين القطريات. والجدول رقم (١٢) يبين أن عدد المتعطلات القطريات يزيد عن أربعة أضعاف عدد المتعطلين الذكور، كما يبين أن أكثر من نصف المتعطلات في الفئة العمرية ١٥-٢٤ سنة (وتتضمن السن المرجح للتخرج من الجامعة)، بينما النسبة الأكبر من المتعطلين الذكور في الفئة العمرية ٢٥-٣٤ سنة.

الجدول (١٢): المتعطلون القطريون حسب النوع والفئة العمرية لعام ٢٠١٤

الفئة العمرية	ذكور		إناث		مجموع	
	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪
١٥- ٢٤	١٢٩	٢٩,٧	٥٧٧	٥٣,٠	٧٠٦	٤٦,٤
٢٥ – ٣٤	٢٦١	٦٠,١	٣٢٨	٣٠,١	٥٨٩	٣٨,٧
٣٥ – ٤٤	٤٤	١٠,١	١٨٣	١٦,٨	٢٢٧	١٤,٩
المجموع	**٤٣٤**	**١٠٠**	**١٠٨٨**	**١٠٠**	**١٥٢٢**	**١٠٠**

المصدر: وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، مسح القوى العاملة، الربع الثاني ٢٠١٤.

❖ **مشاركة المرأة في الحياة العامة:** لعل أبرز ما يعبر عن مشاركة المرأة القطرية في الحياة السياسية والعامة، مشاركتها في الانتخابات، وتواجدها في مراكز اتخاذ القرار. ففي انتخابات المجلس البلدي شاركت القطريات بنسب تقارب نسب مشاركة القطريين.

وتجدر الإشارة إلى فوز إحدى السيدات القطريات بعضوية المجلس البلدي للمرة الثالثة على التوالي. وفي الدورة الرابعة لانتخابات المجلس، حصلت السيدة الفائزة في إحدى الدوائر على أعلى نسبة من أصوات الناخبين، الأمر الذي يشير إلى حصول تقدم ملموس في نظرة المجتمع القطري لمشاركة المرأة في الحياة السياسية والعامة للدولة.

وقد تم تعيين أول وزيرة للتعليم والتعليم العالي في دولة قطر خلال الفترة من سنة ٢٠٠٣ - ٢٠٠٩ (وهي أول سيدة خليجية تشغل هذا المنصب)، كما عينت وزيرة للصحة في الفترة ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩. وتتولى سيدة قطرية وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في الوزارة الحالية التي شكلت في يونيو ٢٠١٣.

وتتولى المرأة القطرية حالياً مناصب قيادية عليا، كرئيس مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع، ورئيس مجلس أمناء هيئة متاحف قطر، ونائب رئيس المجلس الأعلى للصحة، ونائب رئيس المجلس الأعلى للتعليم، ورئيس جامعة قطر ، والأمين العام للمجلس الأعلى للاتصالات والمعلومات . كما تشارك الإناث في مجالس إدارة المجالس العليا والمؤسسات والهيئات الحكومية، إضافة إلى مشاركتهن في عضوية اللجان الدائمة التي تقوم بوضع السياسات والاستراتيجيات، كاللجنة الدائمة للسكان، واللجان المؤقتة التي تقوم بوضع

التشريعات المختلفة، فضلاً عن مشاركتهن الفعالة في مجالس إدارة منظمات المجتمع المدني وأنشطتها.

- **مواجهة العنف ضد المرأة:** أكدت السياسة السكانية لدولة قطر على إنهاء جميع أشكال العنف الأسري، وحماية المعنفين، وتشديد العقاب ضد مرتكبي هذا العنف. كما دعت استراتيجية التماسك الأسري وتمكين المرأة ٢٠١١-٢٠١٦ إلى مواجهة العنف الأسري، بما في ذلك العنف ضد المرأة. وقد أنشئ في دولة قطر عدد من المؤسسات التي تعمل على حماية المرأة من العنف، أهمها: المؤسسة القطرية لحماية المرأة والطفل، والمؤسسة القطرية لمكافحة الإتجار بالبشر (تنضويان حالياً تحت مؤسسة الحماية والتأهيل الاجتماعي). وعلى الرغم من ضغط العادات والتقاليد والقيم الاجتماعية التي تعيق وصول جميع حالات العنف الأسري إلى المؤسسات المعنية، فإن الخدمات التي تقدمها تلك المؤسسات تتزايد باطراد. وعلى سبيل المثال، ارتفع عدد الحالات التي قدمت فيها المؤسسة القطرية لحماية المرأة والطفل خدمات مختلفة للنساء من ٢٥٩ حالة عام٢٠٠٩ إلى ٧٨٠ حالة عام ٢٠١٢، كما يبين الشكل (٢٨).

الشكل (٢٨): عدد حالات الحماية التي تقدمها للنساء المؤسسة القطرية لحماية المرأة والطفل حسب السنوات

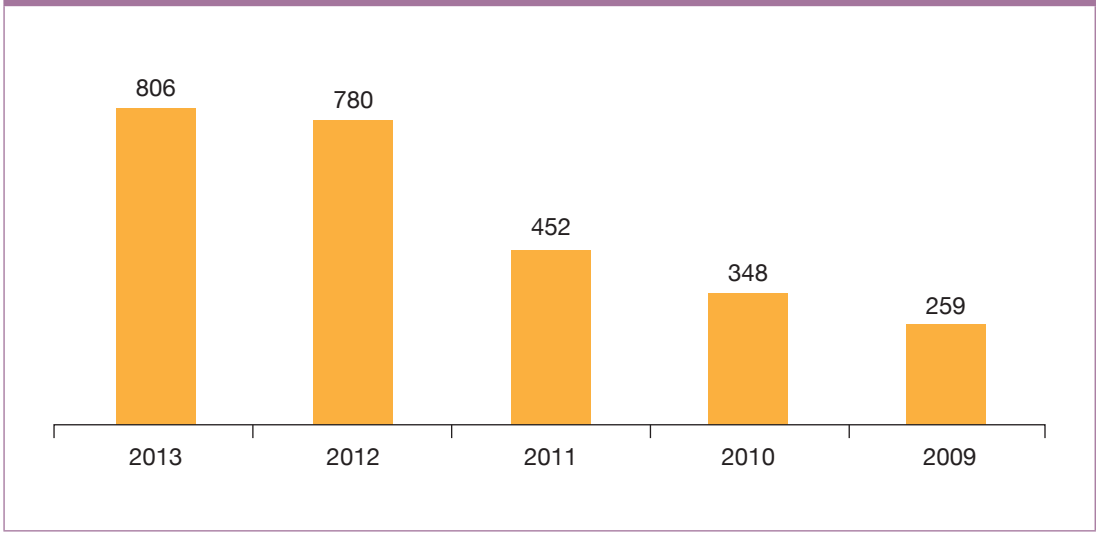

المصدر: وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية ٢٠١٢، فصل المجتمع المدني، يونيو ٢٠١٤

٢) الطفولة:

❖ **الحجم والتوزع العمري:** وفقاً للجدول رقم (١٣)، بلغ عدد الأطفال بعمر (٠-١٤) سنة ٢٩٥ ألف طفل، وهم بذلك يشكلون حوالي ١٥٪ من إجمالي سكان الدولة عام ٢٠١٣. ويلاحظ وجود تقارب ملحوظ في نسبة الأطفال الذكور والإناث من مجموع السكان، حيث يمثل الذكور (٧,٧٪) والإناث (٧,٣٪) من هذا المجموع.

الجدول (١٣): التوزع العمري للأطفال لعام ٢٠١٣

الفئات العمرية	ذكور	إناث	المجموع
٠	١١١٩٥	١١٢٤٦	٢٢٤٤١
١-٤	٤٦٥٣٩	٤٤١٦١	٩٠٧٠٠
٥-٩	٥١٨٤٠	٤٩٣٤٩	١٠١١٨٩
١٠-١٤	٤١٥٤٦	٣٩٦٨٧	٨١٢٣٣
مجموع الأطفال	١٥١١٢٠	١٤٤٤٤٣	٢٩٥٥٦٣
نسبة الأطفال من مجموع السكان	٧,٧	٧,٢	١٤,٨
مجموع سكان الدولة= ٢٠٠٣٧٠٠			

المصدر: وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، المجموعة الإحصائية ٢٠١٣، فصل السكان، ٢٠١٤.

❖ **نسبة التطعيمات الأساسية:** يلقى الأطفال في دولة قطر رعاية صحية خاصة، حيث تقوم الوحدات الطبية في الدولة بتقديم الخدمات الصحية المختلفة لهم، بما في ذلك التطعيمات الأساسية خلال العام الأول من العمر، كما يبين الجدول رقم (١٤).

الجدول (١٤): نسبة التغطية بالتطعيمات الأساسية خلال العام الأول من العمر للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٢

نوع التحصين والتطعيم	السنوات				
	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
درن (بي . سي . جي)	٩٨,٠	٩٨,٠	٩٧,٠	٩٧,٠	٩٧,٠
قطرات شلل الأطفال (جرعة ثالثة)	٩٧,١	٩٨,٠	٩٦,٠	٩٣,٠	٩٢,٠
ثلاثي (جرعة ثالثة)	٩٧,٤	٩٩,٠	٩٥,٠	٩٢,٠	٩٣,٠
ألتهاب الكبد الفيروسي (ب) (جرعة ثالثة)	٩٧,٤	٩٩,٠	٩٥,٠	٩٢,٠	٩٥,٠
الحصبة / الحصبة والنكاف والحصبة الألمانية (جرعة ثالثة)	٩٥,٣	١٠٠,٠	٩٨,٠	١٠٠,٠	٩٧,٠
هيموفيلس انفلونزا (جرعة ثالثة)	٩٧,٤	٩٩,٠	٩٥,٠	٩٤,٠	٩٥,٠
تطعيم للجديري	٩٤,٢	١٠٠,٠	٩٧,٠	١٠٠,٠	٩٨,٠
المكورات الرئوية	٩١,٠	٩٩,٠	٩٥,٠	٩٨,٠	٩٣,٠

المصدر: وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، ، المجموعة الإحصائية السنوية ٢٠١٣، فصل الصحة، أبريل ٢٠١٤

❖ **توسع الفرص التعليمية:** لعب قانون إلزامية التعليم في دولة قطر دوراً كبيراً في ازدياد فرص التعليم للأطفال من الجنسين، فارتفعت مستويات الالتحاق به، ليسجل مستوى القيد في التعليم الابتدائي ارتفاعاً متواصلاً للذكور والإناث في السنوات الأخيرة، حيث، وبحسب الجدول رقم (١٥)، وصل معدل الالتحاق الصافي للمرحلة الابتدائية عام ٢٠١٣ إلى ٩٢,٥٪ للإناث و٩١,٩٪ للذكور. وهذا ما يشير إلى أن المنظومة التعليمية

القطرية استطاعت توفير فرص تعليمية متساوية إلى حد كبير للذكور والإناث دون تمييز بينهما، وذلك عملاً بمضمون المادة (٤٩) من دستور البلاد، والتي تنص على حق التعليم للجنسين.

الجدول (١٥): معدل الالتحاق الصافي للمرحلة الابتدائية حسب النوع والسنوات

السنة	الجنس	القيد الصافي
٢٠٠٩	الإناث	٩٣,٢
	الذكور	٩١,٩
٢٠١١	الإناث	٩٢,١
	الذكور	٩١,٣
٢٠١٣	الإناث	٩٢,٥
	الذكور	٩١,٩

المصدر: وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، بيانات غير منشورة

❖ **توفير الدعم والحماية للأطفال:** تحظى قضايا حماية الأطفال في دولة قطر بعناية مؤسساتية، بل وحتى مجتمعية خاصة. ويتجلى هذا الاهتمام في تعدد المؤسسات الحكومية وشبه الحكومية الداعمة للطفولة، ولاسيما لمن يتعرضون لسوء المعاملة. فبالإضافة إلى مركز الاستشارات العائلية ومؤسسات المجتمع المدني، هناك بعض المؤسسات الحكومية، كالمؤسسة القطرية لحماية الطفل والمرأة، تقوم بتوفير مجموعة من الخدمات للأطفال الذين يتعرضون لمختلف أنواع العنف، كما هو مبين في الجدول رقم (١٦).

الجدول (١٦): أوجه دعم الأطفال وحمايتهم حسب مجال الخدمة والنوع والسنوات

مجالات الحماية	٢٠٠٩			٢٠١٠			٢٠١١			٢٠١٢			٢٠١٣		
	ذكور	إناث	مج	ذكور	إناث	مج	ذكور	إناث	مج	ذكور	إناث	مج	ذكور	إناث	مج
اجتماعي	٥٨	٣٨	٩٦	٧١	٤٣	١١٤	٦٦	٥١	١١٧	١١٤	٩٣	٢٠٧	١٨٤	١٥٧	٣٤١
قانوني	٣	٣	٦	٣	٥	٨	٤	١١	١٥	٣٦	٣٧	٧٣	٢٤	٢٣	٤٧
اقتصادي	١	٢	٣	٢	٣	٥	٣	٢	٥	٣	١	٤	٠٢	١	١
تعليمي	١٧	١٥	٣٢	١٦٠	١٠٢	٢٦٢	٩٣	٥٩	١٥٢	٣١٢	١٢٣	٤٣٥	١٨٦	٨٩	٢٧٥
صحي	١٣	٤	١٧	٢٢	٢٣	٤٥	٣٦	١٩	٥٥	٩٨	٣٦	١٣٤	٥٣	٣٦	٨٩
المجموع	٩٢	٦٢	١٥٤	٢٥٨	١٧٦	٤٣٤	٢٠٢	١٤٢	٣٤٤	٥٦٣	٢٩٠	٨٥٣	٤٤٧	٣٠٦	٧٥٣

المصدر: وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، ، المجموعة الإحصائية السنوية ٢٠١٤، فصل المجتمع المدني، يونيو ٢٠١٤.

ثانياً) التحديات

المقصود بالتحديات هنا تلك الإجراءات التي تم اعتمادها في برنامج عمل السياسة السكانية، ولاسيما برنامج عمل المرحلة الخامسة، والتي بينت نتائج المتابعة أنها لم تنفذ (جزئياً أو كلياً) بعد. بناءً عليه، فإن التحديات التي تواجه تنفيذ السياسة السكانية في مجال المرأة والطفولة هي:

- تطوير مبادرات تهدف إلى تحقيق دمج مزيد من النساء القطريات في سوق العمل، وتمكينهن من المواءمة بين العمل والمسؤوليات الأسرية.
- تذليل العقبات التي تحول دون إنشاء جمعيات مجتمع مدني تُعنى بقضايا المرأة.
- التوسع في بناء دور حضانة ورياض للأطفال.
- وضع آلية محددة لتقييم أثر نظام القسائم المدرسية على الأسر القطرية.

المحور السادس

◄المسنون وذوو الإعاقة

يشتمل هذا المحور على بعدين أساسيين، هما:

- **المسنون**
- **ذوو الإعاقة**

ويحاول هذا المحور الإجابة على الأسئلة الآتية:

- ما المقترحات الممكنة لتشجيع الأسر على رعاية المسنين والاستفادة من خبراتهم؟ وكيف يمكن مساعدة المسنين على إنجاز معاملاتهم لدى الجهات المختلفة بسهولة وسرعة؟
- ما هي الوسائل والإجراءات المناسبة التي يمكن أن تسهم في تطوير الخدمات المقدمة لذوي الإعاقة، وزيادة الدعم للمؤسسات التي ترعاهم؟ وما العمل من أجل زيادة نسبة الملتحقين منهم بميادين العمل المناسبة لهم، ومكافحة كافة أشكال التمييز ضدهم؟

وقد شكلت الإجابة على هذه الأسئلة الأساس الذي بموجبه تم تحديد أولويات المرحلة الخامسة من حيث الأهداف والإجراءات الخاصة بهذا المحور.

أما الأهداف التي يسعى هذا المحور لتحقيقها، فهي:

- حث الأسر على رعاية مسنيها ودعمها ومساندتها في تقديم واجباتها الاجتماعية نحوهم، وتطوير الخدمات المقدمة لذوي الإعاقة، والعمل على دمجهم في المجتمع

وقد ترجمت هذه الأهداف إلى جملة من الإجراءات التي تم تحويلها إلى مجموعة من المؤشرات النوعية والكمية التي يمكن أن تساعد على عملية تقييم المرحلة الخامسة من مراحل متابعة تنفيذ السياسة السكانية، أي: رصد الإنجازات المحققة، والكشف عن التحديات القائمة في مجال المسنين وذوي الإعاقة.

أولاً) الواقع

أ- التشريعات والإجراءات والمؤشرات النوعية والكمية

المسنون	الهدف:	حث الأسر على رعاية مسنيها ودعمها ومساندتها في تقديم واجباتها الاجتماعية نحوهم

إجراء ١: تقديم الدعم المادي والفني للأسر الحاضنة لكبار السن، سواء من قبل الجهات الحكومية المعنية، أو من منظمات المجتمع المدني، أو مؤسسات القطاع الخاص

المؤشر المستهدف	واقعه الفعلي: موجود كإجراء في طور: التنفيذ	التشريع	التخطيط	غير موجود	مضمونه
وجود الدعم المادي للأسر الحاضنة لكبار السن	■				● تعفي وزارة الداخلية بعض فئات كبار السن من رسوم الخدمات التي تؤديها والشهادات التي تصدرها، كما تنسق مع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بشأن توفير الأجهزة التعويضية والأدوات الطبية المقدمة لكبار السن. ● تطرح وزارة العمل والشؤون الاجتماعية/ إدارة شؤون كبار السن والاشخاص ذوي الإعاقة برنامج دعم المسنين والأشخاص ذوي الإعاقة الذي يتضمن تخصيص مبلغ مالي لتوفير كل متطلبات واحتياجات كبار السن من الأجهزة والمستلزمات. كما تطرح الوزارة برنامج "عمرة مقبولة" الذي ينظم زيارة بيت الله الحرام بشكل جماعي للمسنين الذين لم تتوفر لهم هذه الفرصة في السابق. ● تصرف المؤسسة القطرية لرعاية المسنين بعض الأدوات والأجهزة التعويضية للمسنين لمساندة ذويهم، وتقدم للمحتاجين منهم كسوة العيد.
وجود برامج للرعاية المنزلية من قبل المؤسسات المتخصصة	■				● المؤسسة القطرية لرعاية المسنين ● وحدة الرعاية المنزلية في مؤسسة حمد الطبية

المؤشر المستهدف	واقعه الفعلي				مضمونه
	موجود كإجراء في طور:			غير موجود	
	التنفيذ	التشريع	التخطيط		

عدد الأسر المستفيدة حسب نوع الدعم والجهة الداعمة خلال السنوات الثلاث الماضية

نوع الدعم	الجهة الداعمة	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣
خدمات الرعاية المنزلية	المؤسسة القطرية لرعاية المسنين	١٠٣	٤٨٤	٥٧٥
خدمات العلاج الطبيعي	المؤسسة القطرية لرعاية المسنين	٢٠	٣٩٤	٩٣١
المحاضرات والندوات التوعوية للمسنين وأسرهم	المؤسسة القطرية لرعاية المسنين	٥٠	٢٩٧	٢٦٤
نفقة بدل خادم للشيخوخة	وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	١٧٦٢	١٩٩٤	٢٢١١
الضمان الاجتماعي (نفقة مسن)	وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	١٩٢١	٢٠٠٢	٢٠٨٩
المساعدات العينية لكبار السن	وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	العدد الإجمالي لكبار السن المستفيدين من الدعم هو (١٨٠) مسناً منذ ان بدأ البرنامج حيث تم صرف (١١٧٥) جهازاً استفاد منها الأشخاص ذوو الإعاقة وفئة كبار السن		
رحلات العمرة	وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	١٥ مسن مع مرافق لكل منهم	١٠ مسن مع مرافق لكل منهم	١٨ مسن مع مرافق لكل منهم

إجراء ٢: تعزيز البرامج والمبادرات الهادفة إلى الاستفادة من خبرات كبار السن

وجود البرامج والمبادرات المذكورة	■				● وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ● المؤسسة القطرية لرعاية المسنين

المؤشر المستهدف	واقعه الفعلي				مضمونه
	موجود كإجراء في طور:			غير موجود	
	التنفيذ	التشريع	التخطيط		
البرامج والمبادرات الهادفة إلى الاستفادة من خبرات كبار السن حسب الجهة المستفيدة خلال السنوات الثلاث الماضية					● وزارة العمل والشؤون الاجتماعية: تضمنت استراتيجية قطاع الحماية الاجتماعية للفترة ٢٠١١ – ٢٠١٦ عدة آليات لمتابعة مشاركة المسنين في التنمية وتوظيف خبراتهم في مجالات العمل المختلفة، مثل برنامج "ذخر وسند" الذي تطرحه وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، ويهدف إلى تكوين مجموعة من المسنين الذين يمكن الاعتماد عليهم والاستعانة بهم في الفعاليات التي تنظمها الوزارة، والاستعانة بخبرات وتجارب المسنين في الدولة، وإشعار المسن بأهميته وقدرته على العطاء. كما تحرص الوزارة على إقامة الفعاليات والأنشطة المختلفة للاحتفال باليوم العربي والعالمي للمسن مع مجموعة من المسنات والجدات وتكريمهن، وذلك بالتعاون مع مركز قدرات بالخور. ● المؤسسة القطرية لرعاية المسنين: تضمنت استراتيجية المؤسسة القطرية لرعاية المسنين عدداً من الأهداف المتعلقة بالاستفادة من خبرات كبار السن، ومنها العمل على تحقيق مشاركة فعالة لكبار السن في التنمية، وتوظيف خبراتهم في البناء الاجتماعي والاقتصادي والسعي لإشراكهم في قوة العمل للاستفادة من خبراتهم ومهاراتهم وتحويلهم إلى منتجين لخدمة المجتمع. وقد قدمت المؤسسة مجموعة من البرامج للاستفادة من خبرات المسنين، مثل: – برنامج الحرف اليدوية بالتعاون مع مركز الإبداع الفني. – برنامج الندوات والمحاضرات وورش العمل بالاستعانة مع مجموعة من الخبراء والمستشارين من كبار السن في المجتمع. – إنشاء قاعدة بيانات لكبار السن ممن يمتلكون خبرات للاستفادة منها في برامج المؤسسة من خلال استمارة عضوية إحسان. – تنظيم مسابقه في تجويد وترتيل بعض سور القرآن الكريم شارك فيها حوالي 81 من كبار السن. – مشاركة بعض الكتاب من كبار السن في تحرير مقالات في مجلة "إحسان"، وهي مجلة دورية ربع سنوية تعنى بشؤون وقضايا المسنين. ● إدارة تنمية الأسر المنتجة: عقدت الإدارة عدداً من الدورات والورش التدريبية في الحرف اليدوية للمسنين بمستشفى الرميلة، كما نظمت برامج اجتماعية تهدف إلى استضافة المسنين لنقل خبراتهم للأجيال.

المؤشر المستهدف	واقعه الفعلي				مضمونه
	موجود كإجراء في طور:			غير موجود	
	التنفيذ	التشريع	التخطيط		
إجراء ٣: العمل على الإسراع في إنجاز معاملات المستثمرين في المؤسسات المختلفة وتسهيل ذلك					
وجود قرارات تهدف إلى الإسراع في إنجاز المعاملات المذكورة	■				● قرار وزير الداخلية رقم (١٧) لسنة ٢٠٠٨م بشأن إعفاء بعض الفئات من بعض رسوم الخدمات التي تؤديها وزارة الداخلية والشهادات التي تصدرها. ● خدمة "آمرني" بوزارة العمل والشؤون الاجتماعية: وهي خدمة استحدثت في حال عدم قدرة المسن للوصول إلى مكاتب الإدارة، يتم الاتصال بالخط الساخن والتنسيق لإيفاد الباحث الاجتماعي إلى مقر أو سكن المسن لإجراء بحث الحالة أو تقديم المساعدة لأي من الخدمات التي تقدمها. إن ما تقوم به وزراتي الداخلية والعمل والشؤون الاجتماعية في هذا الخصوص، يستدعي تعميمه على مختلف الوزارات في الدولة.
الوزارات والمؤسسات التي تنفذ تلك القرارات	● وزارة الداخلية. ● وزارة العمل والشؤون الاجتماعية.				

الأشخاص ذوو الإعاقة	الهدف:	تطوير الخدمات المقدمة لذوي الإعاقة والعمل على دمجهم في المجتمع

إجراء ١: التوسع في الخدمات المقدمة لذوي الإعاقة وتطويرها

المؤشر المستهدف	واقعه الفعلي				مضمونه
	موجود كإجراء في طور:			غير موجود	
	التنفيذ	التشريع	التخطيط		
وجود خطط وبرامج لتأهيل وتدريب الكوادر العاملة في مجال رعاية المعاقين وتقديم الخدمات لهم	■				● تنفذ وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، ممثلة بإدارة كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، العديد من البرامج الخاصة بفن التعامل مع الاشخاص ذوي الاعاقة ودمجهم في المجتمع بطريقة أكاديمية سليمة. ● وتقدم إدارة الضمان الاجتماعي في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية الورش والدورات التدريبية الموجهة لتأهيل وتدريب الكوادر العاملة في مجال رعاية المعاقين، مثل: العيادات الاستشارية، والعلاقة بين الباحث والمنتفع، ومهارات التعامل مع المنتفعين من منظور اجتماعي و قانوني، والتعامل مع الفئات الخاصة...الخ. ● وقد افتتح مركز الدوحة العالمي مركزاً جديداً متخصصاً بالتدريب بمنطقة معيذر. ويعمل هذا المركز على التنسيق مع مراكز خارجية في مجال الدمج، وتدريب الكادر على عملية الاكتشاف ضمن البيئة القطرية، واستخدام برامج عالمية للتقويم وبرمجة المناهج. ● ويوفر مركز قطر للتكنلوجيا المساعدة (مدى) الدعم للعاملين مع الأشخاص ذوي الاعاقة، كتخصيص بوابة الكترونية للمصادر والمعلومات ومواد التنزيل المجاني للجميع. ● وقد حرص مركز الشفلح للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة على تطوير قدرات الكوادر العاملة لديه وتأهيلهم وتدريبهم على كيفية رعاية المعاقين وتقديم الخدمات اللازمة لهم. كما حرص المركز على استقطاب وتوظيف الكادر المتميز في مجال رعاية الاشخاص ذوي الإعاقة الذهنية وتقديم الخدمات لهم، بالإضافة إلى وضع خطة سنوية مبنية على احتياجات الكادر من دورات وورش تدريبية مختلفة. أما في مجال الإرشاد الأسري، فإن المركز يقدم برنامج "إرشاد" لمساعدة الأسر على العناية بالأشخاص ذوي الاعاقة. ● لدى معهد النور للمكفوفين خطط وبرامج لتأهيل الكوادر العاملة في مجال رعاية الاشخاص ذوي الاعاقة وتدريبهم على كيفية تقديم الخدمات لهؤلاء الأشخاص.

المؤشر المستهدف	واقعه الفعلي				مضمونه
	موجود كإجراء في طور:			غير موجود	
	التنفيذ	التشريع	التخطيط		
وجود توجه للتوسع في توفير الكتب والمطبوعات المناسبة لذوي الإعاقة البصرية في المكتبات العامة					● هناك توجه لدى معهد النور للمكفوفين للتوسع في توفير الكتب والمطبوعات المناسبة لذوي الإعاقة البصرية في المكتبات العامة، حيث قام المعهد بطباعة عدد من الكتب الإثرائية بالخط البارز بالإضافة إلى الكتب الدراسية، والدستور الدائم لدولة قطر، وقانون الموارد البشرية، والاتفاقية الدولية لحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وبعض اللوائح والأنظمة الحكومية، وعدد من الكتب الثقافية وسلسلة الاطلس. كما قام المعهد بتزويد غرفة المصادر بالمعهد ومدارس الدمج والمكتبات بعدد من المطبوعات.
وجود خطط وتدابير لتأهيل مباني المؤسسات الحكومية والخاصة هندسياً لاستقبال أنواع الإعاقات المختلفة					● تتابع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية مع وزارة البلدية والتخطيط العمراني إنجاز الدليل الهندسي، وذلك من خلال تنفيذ أنشطة المشروع ٢,٤ " تطوير بيئة عمل تمكينيه للأشخاص ذوي الاعاقة" وهو عبارة عن لوائح ومواصفات تخطيطية وهندسية للمباني، ويتضمن : – مواصفات خاصة بالعناصر الأساسية للمبنى – المباني والمرافق التي تطبق عليها الشروط التخطيطية الخاصة بالأشخاص ذوي الاعاقة.
وجود قاعدة بيانات خاصة بالإعاقة، وآليات للتنسيق والربط بين الجهات ذات العلاقة بقاعدة البيانات					● تعمل إدارة شؤون كبار السن والأشخاص ذوي الاعاقة في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية على إنشاء قاعدة بيانات للأشخاص ذوي الإعاقة بالتعاون مع إدارة نظم المعلومات، وهو نظام يهدف لتفعيل أحكام القانون رقم (٢) لسنة ٢٠٠٤ بشأن الأشخاص ذوي الاعاقة والاتفاقية الدولية الشاملة والمتكاملة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، بالإضافة إلى الاستفادة منه في إعداد الخطط والبرامج المستقبلية، وهو الآن في مراحله النهائية وفي طور التدشين .

المؤشر المستهدف	واقعه الفعلي: موجود كإجراء في طور: التنفيذ	التشريع	التخطيط	غير موجود	مضمونه
إجراء ٢: العمل على دمج المعاقين وتوسيع دائرة مشاركتهم في المجتمع					
وجود برامج إرشاد لمساعدة الأسر على العناية بالمعاقين من أفرادها ومساعدتهم على الاندماج في المجتمع	■				● تتوفر لدى معهد النور للمكفوفين برامج إرشاد خاصة بمساعدة الأسر على العناية بالأشخاص ذوي الاعاقة والعمل على إدماجهم في المجتمع . ● كما يتوفر لدى مركز الشفلح للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة برنامج الإرشاد الأسري الفردي والجماعي. ● وقد قامت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية (إدارة الضمان الاجتماعي) بتقديم برامج لإرشاد الأسرة، وهي: برنامج الإرشاد الأسري الأول (حل الخلافات الأسرية)، وبرنامج الإرشاد الأسري الثاني (الأخصائي الفعال)، وبرنامج الإرشاد الأسري الثالث (الإدارة الفعالة للسلوك).
وجود توجه لتوسيع مشاركة المعاقين في سوق العمل	■				● وضعت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية (إدارة شؤون كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة) استراتيجية قطاع الحماية الاجتماعية ٢٠١١-٢٠١٦، والتي تضمنت المشروع ٢,٤ "تطوير بيئة عمل تمكينية للأشخاص ذوي الاعاقة". وقد نفذت من خلال هذا المشروع بعض الانشطة، مثل : - تم تشكيل فريق عمل من عدة جهات في الدولة مهمته وضع الآليات المناسبة لتوظيف المعاقين. - تم تنفيذ دراسة إحصائية تحليلية لتقييم نتائج آليات جمع البيانات في التعيين والترشيح للأشخاص ذوي الاعاقة في إدارة القوى العاملة الوطنية. وقد كان من أهم توصيات هذه الدراسة حصر الجهات الحكومية وشبه الحكومية التي حققت نسبة 2٪ من وظائف للمعاقين فيها، ووضع آليات وضوابط ومؤشرات قياس لمراقبة التزام الجهات الحكومية وشبه الحكومية بتوظيف المعاقين، وإصدار دليل موحَّد لشروط ومعايير وطرق توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة، وزيادة التنسيق والتعاون بين إدارة القوى العاملة الوطنية وجهات العمل الحكومية وشبه الحكومية وجهات التدريب والتأهيل لوضع برامج للتدريب الإداري والمهني للأشخاص ذوي الإعاقة عند التحاقهم بالعمل، ومتابعة تزويدهم بالمهارات المطلوبة لغرض استمرارهم فيه، ومنحهم فرص إكمال الدراسة،

المؤشر المستهدف	واقعه الفعلي				مضمونه
	موجود كإجراء في طور:			غير موجود	
	التنفيذ	التشريع	التخطيط		
	■				وإعداد دليل بالمؤهلات المهنية المطلوبة من الأشخاص ذوي الإعاقة لشغل الوظائف الخاصة بهم، يتضمن المسمى الوظيفي (المهن) ومهامه وشروط شغل الوظيفة وأولوية التعيين وتزويد الجهات الحكومية وشبه الحكومية ومراكز التدريب والتأهيل بهذا الدليل...الخ.
وجود برامج لتأهيل وتدريب المعاقين	■				● نظمت إدارة شؤون كبار السن والاشخاص ذوي الإعاقة في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية برامج لتأهيل وتدريب المعاقين، أهمها برنامج "ملتقى ملتقانا" في إطار فعاليات أسبوع المعاق الخليجي الثامن للجمعية الخليجية للإعاقة الذي انعقد في الدوحة بتاريخ ٣١ مارس٢٠١٣ تحت شعار (الدمج المجتمعي الشامل في ضوء الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة). ● وقدمت إدارة الضمان الاجتماعي مجموعة من الورش والدورات التدريبية مثل: "العيادات الاستشارية"، و "حياتي سعيدة رغم الظروف"...الخ. ● ويقوم معهد النور للمكفوفين بتدريب الأشخاص ذوي الإعاقة البصرية سعياً منه لتمكينهم من إيجاد فرص عمل في الوزارات والهيئات والمؤسسات المختلفة بالدولة بما يتناسب مع قدرات ورغبات طالبي العمل منهم. ● ويقدم مركز الشفلح عدداً من البرامج الخاصة بتأهيل وتدريب الأشخاص ذوي الاعاقة مبنية على مسارين، هما: - مسار التشغيل المستقل، والذي يهدف إلى تأهيل وتدريب الأشخاص ذوي الاعاقة من أجل توظيفهم في مؤسسات المجتمع المختلفة - ومسار التشغيل غير المستقل، والذي يهدف إلى تأهيل وتدريب الأشخاص ذوي الإعاقة غير القادرين على التوظيف بشكل مستقل للعمل في خطوط إنتاج محمية تحت إشراف متخصصين.

المؤشر المستهدف	واقعه الفعلي				مضمونه
	موجود كإجراء في طور:			غير موجود	
	التنفيذ	التشريع	التخطيط		
وجود آليات لتفعيل برامج الدمج الأكاديمي للمعاقين وتطويرها	■				• يقدم مركز الشفلح مجموعة متكاملة من الخدمات التعليمية والتدريبية في المجال الأكاديمي الوظيفي والمهني والمهارات الاستقلالية، إضافة إلى الخدمات المساندة في مجال التأهيل الوظيفي والطبيعي والتخاطب والخدمات المساندة في المجال النفسي. • ويعمل معهد النور للمكفوفين على دمج الأشخاص ذوي الاعاقة وتوسيع دائرة مشاركتهم في المجتمع من خلال برامج إرشادية لمساعدة الأسر على العناية بالأشخاص ذوي الاعاقة والعمل على إدماجهم في المجتمع بما في ذلك الدمج الأكاديمي.
وجود خطط وبرامج لتشجيع مشاركة المعاقين في الأنشطة الرياضية والثقافية والاجتماعية المختلفة	■				• يعمل مركز الشفلح على مشاركة الأطفال ذوي الإعاقة في الأنشطة الرياضية والثقافية والاجتماعية، حيث تقوم الوحدات الإدارية المختلفة فيه بالتنسيق مع مؤسسات المجتمع المختلفة من أجل ضمان المشاركة الفعالة لطلبته في البطولات الرياضية المحلية والخارجية. • وفي سياق متصل، يتوفر لدى معهد النور للمكفوفين الخطط والبرامج الهادفة لتشجيع مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في الأنشطة الرياضية والثقافية والاجتماعية المختلفة.

ب- الصورة الإحصائية العامة: استكمالاً للبيانات النوعية والكمية الواردة في الفقرة (أ) من هذا المحور، وضبطاً لها، تأتي هذه الفقرة لتشكل صورة بانورامية شاملة مدعومة بالبيانات والإحصاءات الرسمية المختلفة حول قضايا المسنين والأشخاص ذوي الإعاقة الآتية:

١) المسنون:

❖ تطور أعداد المسنين: بين تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٤، الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أن متوسط العمر المتوقع في دولة قطر قد وصل إلى ٧٨,٤ سنة، مما يعني أن الخدمات الصحية والظروف البيئية في قطر صارت تقارب في جودتها مثيلتها في الدول المتقدمة. ونتيجة لهذا التطور، تضاعفت أعداد المسنين (٦٠ سنة فما فوق [١٦]) نحو أربع مرات خلال ربع القرن الماضي (من ٦,٧٢٢ شخصاً عام ١٩٨٦ إلى ٢٨,٧٨٦ عام ٢٠١٠). وتبين آخر البيانات الإحصائية الصادرة عن قطاع الإحصاء بوزارة التخطيط التنموي والإحصاء (تقديرات السكان لمنتصف عام ٢٠١٣) أن عدد المسنين في الدولة قد ارتفع إلى ٤٤,٧٧٦ شخصاً.

ومن المؤشرات الدالة على تعمير السكان في المجتمع مؤشر الشيخوخة، وهو مؤشر يبين النسبة المئوية للمسنين في مقابل الأطفال، حيث يقارن بين السكان ٦٠ عاماً فأكثر والسكان الذين تتراوح أعمارهم بين ٠ - ١٤ سنة. وتبين المعطيات المتوفرة أن هذا المؤشر ارتفع بالنسبة للقطريين من ٩ عام ١٩٨٦ إلى أكثر من ١١ عام ٢٠١٠. أما بالنسبة لغير القطريين، فقد ارتفع مؤشر الشيخوخة خلال الفترة نفسها بنسبة أعلى بكثير (من ٤,٤ إلى ١٣,٣). والشكل رقم (٢٩) يوضح ارتفاع المؤشر المذكور خلال سنوات التعدادات السكانية الأربعة.

الشكل (٢٩): تطور مؤشر الشيخوخة للقطريين وغير القطريين خلال التعدادات السكانية الأربعة

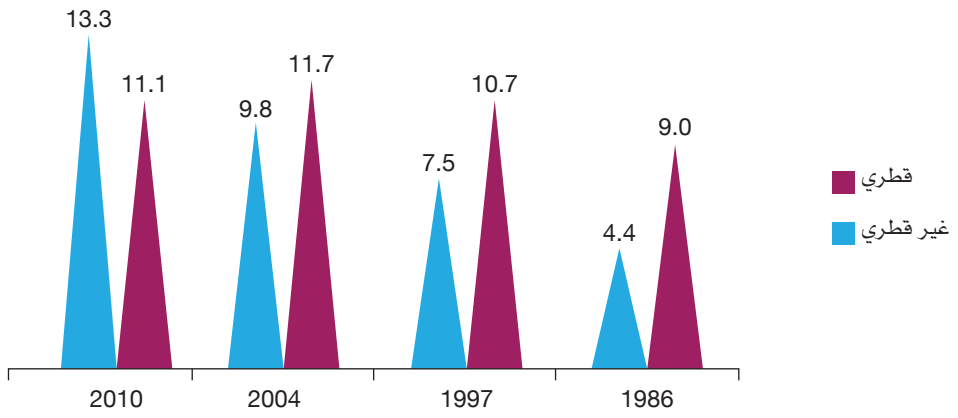

المصدر: جهاز الإحصاء، قطر لتبادل المعلومات، ٢٠١٣ (www.qix.gov.qa).

إن زيادة أعداد المسنين تتطلب زيادة فرص العمل للقادرين والراغبين منهم في العمل، كما تتطلب تطوير الخدمات التي تساعد كبار السن على العيش براحة وكرامة.

وتظهر نتائج مسح القوى العاملة بالعينة لعام ٢٠١٢ أن معدل مشاركة المسنين القطريين في النشاط الاقتصادي قد ارتفع من نحو ١٩٪ عام ٢٠٠٧ إلى أكثر من ٢٦٪ (للفئات العمرية ٦٠ سنة فما فوق).

وقد تضمنت استراتيجية التنمية الوطنية ٢٠١١-٢٠١٦ برامج ومشاريع من شأنها أن توفر أفضل مستويات الرعاية الصحية المتطورة والحماية الاجتماعية والضمان الاجتماعي لكبار السن، من بينها إعداد خطة لمراجعة نظام المعاشات التقاعدية وتطويره، واعتماد آلية لمراجعة تشريعات الحماية الاجتماعية وتحديثها، وتقليل عدد الأسر التي يعيلها شخص مسن الى النصف . كما دعت الاستراتيجية الوطنية للصحة إلى تطوير نظام متكامل للرعاية الصحية يقدم خدمات صحية وقائية وعلاجية عالية الجودة، يدار وفق أفضل المعايير العالمية ويوفر للجيل الحالي والأجيال القادمة حياة صحية مديدة لجميع السكان.

وتقوم المؤسسات العديدة المعنية بقضايا المسنين (مستشفى الرميلة، وإدارة المسنين وذوي الإعاقة في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، والمؤسسة القطرية لرعاية المسنين، ودار الإنماء الاجتماعي.. وغيرها) بتنفيذ تلك المشاريع، وتقديم الخدمات المتنوعة، سواء ضمن دور الرعاية أم في المنازل.

٢) الأشخاص ذوو الإعاقة:

❖ نسبة انتشار الإعاقة: بحسب الجدول رقم (١٧)، بلغ مجموع الأشخاص ذوي الإعاقة في دولة قطر ٧,٦٤٣، حيث يشكل القطريون ٤١,٧٪ من مجموع الحالات المذكورة وغير القطريين ٥٨,٣٪. أما بالنسبة لتوزيع ذوي الإعاقة حسب النوع، فإن الإناث يشكّلن ٤٣,٧٪ من إجمالي المعاقين في قطر مقابل ٥٦,٣٪ للذكور.

الجدول (١٧): الأشخاص ذوو الإعاقة حسب الجنسية والنوع والبلدية

البلدية	الجنسية							
	قطري			غير قطري			المجموع		
	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع
الدوحة	٤٩٨	٥٠٧	١,٠٠٥	١,٢٧٤	٩٢٣	٢,١٩٧	١,٧٧٢	١,٤٣٠	٣,٢٠٢
الريان	٨٧٠	٦٧٠	١,٥٤٠	٨١٠	٦٤٧	١,٤٥٧	١,٦٨٠	١,٣١٧	٢,٩٩٧
الوكرة	١٠٠	٦٩	١٦٩	٢١١	١٧١	٣٨٢	٣١١	٢٤٠	٥٥١
أم صلال	١٢٢	٩٩	٢٢١	١١٤	٦٨	١٨٢	٢٣٦	١٦٧	٤٠٣
الخور	٥٣	٤٢	٩٥	١٢٦	٤١	١٦٧	١٧٩	٨٣	٢٦٢
الشمال	٢٢	٢١	٤٣	١٢	٨	٢٠	٣٤	٢٩	٦٣
الظعاين	٦٨	٤٤	١١٢	٢٠	٣٣	٥٣	٨٨	٧٧	١٦٥
المجموع	**١,٧٣٣**	**١,٤٥٢**	**٣,١٨٥**	**٢,٥٦٧**	**١,٨٩١**	**٤,٤٥٨**	**٤,٣٠٠**	**٣,٣٤٣**	**٧,٦٤٣**

المصدر: وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، قطاع الإحصاء، فصل ذوو الإعاقة، المجموعة الإحصائية السنوية ٢٠١٤

وبحسب الجدول رقم (١٧)، يلاحظ أن نسبة الإعاقة لدى القطريات هي أقل من مثيلتها لدى القطريين. وقد يعود السبب في ذلك إلى طبيعة الأعراف السائدة في المجتمع القطري، والتي لا تشجع على تسجيل جميع حالات الإعاقة، ولاسيما إعاقات الإناث.

❖ **الحالة التعليمية والعملية للأشخاص ذوي الإعاقة:** وفقاً لنتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت لعام ٢٠١٠، فقد بلغت نسبة المتعلمين ٦٧,٣٪ للذكور و٤٨,٤٪ للإناث من مجموع القطريين ذوي الإعاقة، و ٨٧,٨٪ و٨١,٦٪ على التوالي من الوافدين ذوي الإعاقة. وتعد هذه النسب عاليةً نسبياً، رغم الأوضاع الصحية والاجتماعية الصعبة التي تواجه ذوي الإعاقة.

أما بالنسبة للحالة العملية، فقد بينت نتائج تعداد عام ٢٠١٠ بأن نسبة القطريين من الذين يعملون فعلاً هي ٥,٩٪ من مجموع القطريين ذوي الإعاقة، معظمهم يتركز في الفئات العمرية ٢٥-٤٤ سنة.

وفي سياق متصل، يشير الجدول رقم (١٨) إلى أن ١٩٪ من مجموع الأشخاص ذوي الإعاقة المشتغلين يعملون في مهن عادية، و١٦٪ كتبة، و١٤٪ حرفيون، و١٢٪ فنيون واختصاصيون مساعدون، و١١٪ مشرعون وموظفو إدارة عليا، و١٠٪ اختصاصيون.

الجدول (١٨): الأشخاص ذوو الإعاقة المشتغلون (١٥ سنة فأكثر) حسب الجنسية والنوع والمهنة

المهنة	قطري			غير قطري			المجموع		
	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع
المشرعون وموظفو الإدارة العليا	١٦	١	١٧	١٤١	٧	١٤٨	١٥٧	٨	١٦٥
الاختصاصيون	٩	٥	١٤	١١١	٣١	١٤٢	١٢٠	٣٦	١٥٦
الفنيون والاختصاصيون المساعدون	٣٤	٣	٣٧	١٢١	٢٨	١٤٩	١٥٥	٣١	١٨٦
الكتبة	٤٨	١٩	٦٧	١٤٥	٣٢	١٧٧	١٩٣	٥١	٢٤٤
العاملون في الخدمات والباعة في المحلات التجارية	٤	٠	٤	١٢٦	١٩	١٤٥	١٣٠	١٩	١٤٩
العمال المهرة في الزراعة والصيد	٠	٠	٠	٣٤	٠	٣٤	٣٤	٠	٣٤
العاملون في الحرف	٧	٠	٧	٢٠٦	٠	٢٠٦	٢١٣	٠	٢١٣
مشغلو الآلات ومجمعوها	٥	٠	٥	١٢١	١	١٢٢	١٢٦	١	١٢٧
المهن العادية	١٠	٢	١٢	٢١٥	٦٩	٢٨٤	٢٢٥	٧١	٢٩٦
المجموع	**١٣٣**	**٣٠**	**١٦٣**	**١,٢٢٠**	**١٨٧**	**١,٤٠٧**	**١,٣٥٣**	**٢١٧**	**١,٥٧٠**

المصدر: وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، قطاع الإحصاء، فصل ذوو الإعاقة، المجموعة الإحصائية السنوية ٢٠١٤

ثانياً) التحديات

المقصود بالتحديات هنا تلك الإجراءات التي تم اعتمادها في برنامج عمل السياسة السكانية، ولاسيما برنامج عمل المرحلة الخامسة، والتي بينت نتائج المتابعة أنها لم تنفذ (جزئياً أو كلياً) بعد. بناءً عليه، فإن التحديات التي تواجه تنفيذ السياسة السكانية في مجال المسنين وذوي الإعاقة هي:

- تنفيذ القرارات والتوصيات الخاصة بتسهيل إنجاز معاملات كبار السن في مختلف المؤسسات الحكومية والخاصة.
- أخذ احتياجات المسنين بالاعتبار في إنشاء الطرق والأبنية ومواقف السيارات وغيرها.
- الإسراع باتخاذ التدابير اللازمة لتأهيل مباني المؤسسات الحكومية والخاصة هندسياً لاستقبال أنواع الإعاقات المختلفة.
- الإسراع في وضع خطة أو برنامج خاص بتطوير آليات التعاون والتشبيك مع المراكز الصحية والمستشفيات بهدف رصد الحجم الحقيقي لجميع حالات الإعاقة في الدولة، ولاسيما إعاقات الإناث.

الخاتمة

التقييم العام والتوجهات المستقبلية

تتزامن السنة الخامسة (٢٠١٣-٢٠١٤) من متابعة تنفيذ السياسة السكانية لدولة قطر مع مرور المرحلة الخماسية الأولى (٢٠٠٩-٢٠١٤) على انطلاق برنامج عمل السياسة السكانية الذي اعتمد سنة ٢٠٠٩، وهي فترة مناسبة للمخططين والعاملين في السياسات العامة لتقييم الغايات الرئيسية والأهداف المرحلية والإجراءات المعتمدة، وكذلك الآليات الإدارية والتنظيمية والبشرية المعتمدة. لينتج عن ذلك فتح آفاق جديدة في طبيعة عمل اللجنة الدائمة للسكان والمؤسسات المساهمة في متابعة السياسة السكانية، ولاسيما تلك المرتبطة بتقييم برنامج عمل السياسة السكانية للدولة. وتفتح متابعة تنفيذ السنة الخامسة من برنامج عمل السياسة السكانية آفاقا جديدة في مجال العمل السكاني، ولاسيما ما يتعلق برسم التحديات المستقبلية السكانية والاجتماعية للمرحلة الخماسية الثانية من عمر السياسة السكانية (٢٠١٥-٢٠٢٠)، مع أخذ تأثير التحديات التي تطرحها المشاريع التنموية الجديدة للدولة على المستقبل السكاني للدولة بعين الاعتبار، مما سيساعد على صياغة برنامج عمل منقح للسياسة السكانية لدولة قطر.

وقبل الوقوف عند تقييم المرحلة الأولى (٢٠٠٩-٢٠١٤) من عمر السياسة السكانية، والتي سيتم التعامل معها ضمن خطة عمل مستقلة سيعدها المكتب الفني للجنة الدائمة للسكان خلال سنة ٢٠١٥، فثمة جملة من الاستنتاجات التي تخص السنة الخامسة (٢٠١٣-٢٠١٤) من متابعة تنفيذ السياسة السكانية، وذلك من خلال التعرف على دور العوامل المختلفة التي ساعدت على رصد الإنجازات المتحققة والتحديات القائمة، إضافة إلى تحديد التوجهات المستقبلية للسياسة السكانية في مرحلتها الثانية (٢٠١٤-٢٠١٩)، وذلك على النحو التالي:

أولاً) التقييم العام

أ. تقييم عام لعملية المتابعة الميدانية لإجراءات السياسة السكانية:

- **مستوى الأداء العام لمجموعات العمل:** اكتسبت مجموعات العمل الـ ١٣ المشاركة في متابعة تنفيذ برنامج عمل السياسة السكانية خبرات تراكمية وتطبيقية ساهمت في تطوير أداء معظم هذه المجموعات في المرحلة الخامسة التي انطلقت في أكتوبر ٢٠١٣، حيث تمكنت غالبية المجموعات من إنجاز المهام المنوطة بها في الوقت المحدد وبالجودة المطلوبة. وتنوع أداء مجموعات العمل ليشمل جمع البيانات الكمية والنوعية، بل وحتى إنتاج بعض المؤشرات من خلال إعداد مسوحات محدودة لخدمة أهداف معينة. ولعل من بين العوامل التي ساهمت في هذا الأداء المميز للمجموعات أن تشكيلاتها البشرية كانت مستقرة ولم تعرف تغيرات ملحوظة، إضافة إلى علاقات التعاون القائمة بينها. فهذه المجموعات لا تعمل منفصلة عن بعضها، بل تتبادل الخبرات والمعلومات والبيانات فيما بينها عند الحاجة.

- **مستوى تعاون الجهات المعنية بتنفيذ السياسة السكانية مع نقاط الارتكاز:** مع توسع نقاط الارتكاز المساهمة في متابعة تنفيذ السياسة السكانية وتعدد المؤسسات الحكومية وغير الحكومية التي تتعامل مع القضايا السكانية توسعت شبكة علاقات اللجنة الدائمة للسكان مع باقي المؤسسات، الأمر الذي ساهم في تيسير تعاون العديد من المؤسسات مع مختلف فرق عمل متابعة تنفيذ السياسة السكانية. وبناءً عليه، تميزت السنة الخامسة من متابعة تنفيذ السياسة السكانية بارتقاء مستوى تعاون الجهات المعنية بالتنفيذ مع نقاط الارتكاز إلى حد كبير، سواء من حيث تسهيل مهمتها والتفاعل معها إلى أقصى حد ممكن، أم من حيث تقديم الدعم الفني والمؤسساتي اللازم، ولاسيما توفير البيانات المطلوبة.

- **مستوى جودة البيانات التي تم الحصول عليها:** لازالت تنعكس خطوات الارتقاء بالعمل الإحصائي في الدولة، ولاسيما توفير البيانات وتنويعها خدمة للسياسات التنموية، على مردودية فرق العمل، وذلك من خلال الحصول على بيانات ذات جودة عالية ودقيقة. ورغم الإنجازات المحققة، فإن بعض المجموعات لم تتمكن من تزويد المكتب الفني بالبيانات اللازمة في الوقت المناسب وبالجودة المطلوبة، الأمر الذي اضطر المكتب الفني للعمل على تخطي ذلك من

خلال التواصل المستمر مع نقاط الارتكاز والتدخل، حيثما كان ذلك ضرورياً، لتحسين نوعية البيانات المطلوبة.

ب. **تقييم عام لعملية التطبيق الفعلي لإجراءات السياسة السكانية:** يقدم الجدول (١٩) صورة مختصرة عن إجراءات السياسة السكانية المعتمدة في السنة الخامسة، ونتائج متابعة هذه الإجراءات. وارتباطاً بذلك، فقد بلغ مجموع عدد الأهداف الخاصة بالمرحلة الرابعة (١٦) وعدد الإجراءات (٤٤)؛ نفذ منها كلياً أو جزئياً (٣٥) إجراءً، أي بنسبة إنجاز تقدر بـ ٨٠٪.

الجدول (١٩): توزع محاور وأبعاد السياسة السكانية حسب الأهداف والإجراءات

المحور وأبعاده	الأهداف	الإجراءات	الإجراءات			
			نتائج متابعة الإجراءات			
		الإجراءات المعتمدة	عدد الإجراءات المنفذة كلياً أو جزئياً	عدد الإجراءات قيد التشريع	عدد الإجراءات قيد التخطيط	عدد الإجراءات غير المطبقة
السكان والقوى العاملة						
النمو والتركيبة السكانية	٢	٨	٦	–	٢	–
القوى العاملة	٢	٦	٣	–	٢	١
المجموع	٤	١٤	٩	٠	٤	١
النمو الحضري والإسكان والبيئة						
النمو الحضري الحضري	١	٢	٢	–	–	–
الإسكان	١	٢	٢	–	–	–
البيئة	١	٢	١	١	–	–
المجموع	٣	٦	٥	١	٠	٠
التعليم والتدريب والشباب						
التعليم	١	٣	٢	–	١	–
التدريب	١	٢	٢	–	–	–
الشباب	١	٣	٣	–	–	–
المجموع	٣	٨	٧	.	١	٠
الصحة العامة والصحة الإنجابية						
الصحة العامة	١	٣	٣	–	–	–
الصحة الإنجابية	١	٣	٢	١	–	–
المجموع	٢	٦	٥	١	٠	.
المرأة والطفولة						
المرأة	١	٢	١	–	١	–
الطفولة	١	٢	١	–	–	١
المجموع	٢	٤	٢	٠	١	١
المسنون وذوو الإعاقة						
المسنون	١	٣	٣	–	–	–
ذوو الإعاقة	١	٣	٣	–	–	–
المجموع	٢	٦	٦	٠	٠	٠
المجموع العام	١٦	٤٤	٣٥	١	٦	٢

واستناداً إلى الجدول السابق، يتبين وجود تفاوت في مستويات تنفيذ الإجراءات المعتمدة في برنامج المتابعة الخاص بكل محور من محاور السنة الخامسة للسياسة السكانية. وتتعدد الأسباب التي تقف خلف هذا التفاوت، كوجود استراتيجية قطاعية مستقلة في هذا القطاع أو ذاك، أو وجود خطة عمل لتطوير قطاع ما، أو وجود توجهات تنظيمية وإدارية تخص بعض القطاعات، إضافة إلى منظومة التشريعات الوطنية المتصلة بكل محور.

ومن أجل تقديم صورة قريبة عن الواقع، لم يُكتف بالإجراءات النوعية ذات الطابع المتغير بتغير الواقع وأولوياته (وهي الإجراءات التي تشكل مادة التقييم الأساسية للمرحلة الرابعة) فحسب، بل تم اللجوء أيضاً إلى المؤشرات الكمية الثابتة التي تقيس حجم التحولات داخل كل قطاع أو محور (وهي المؤشرات الواردة في متن هذا التقرير مع التحليل المناسب لها).

ويمكن تلخيص نتائج متابعة تنفيذ برنامج عمل السياسة السكانية في المرحلة الخامسة، ولاسيما الإجراءات النوعية، على النحو التالي:

- **المحور الأول (السكان والقوى العاملة):** عرفت قضايا السكان والقوى العاملة اهتماماً مؤسساتياً خاصاً، ولاسيما بعد انطلاقة استراتيجية قطاع سوق العمل (٢٠١١-٢٠١٦)، وانطلاق العديد من المشاريع التنموية الكبرى وبعض المشاريع المرتبطة باستضافة الدولة لكاس العالم لكرة القدم ٢٠٢٢، مما ساهم في تحقيق نسبة إنجاز مرتفعة وصلت إلى ٦٤٪ من مجموع الإجراءات المعتمدة في المرحلة الرابعة، والبالغ عددها ١٤ إجراءً.

وأهم **الإنجازات** التي تحققت في مجال النمو السكاني هي: تعميق الوازع الديني بالحض على الزواج، والقيام بحملات توعوية للأسرة القطرية بهدف الحد من ظاهرة تأخر سن الزواج، ولا سيما عند الإناث، والمحافظة على الهوية الوطنية، والعمل على تحقيق الاندماج الاجتماعي للسكان في قطر. أما فيما يتعلق بالقوى العاملة، فإنه يمكن الإشارة إلى تحقيق إنجازات في آليات متابعة تطبيق سياسة التقطير، والتزام أصحاب العمل بالقوانين والأنظمة الخاصة بالعمل...الخ.

أما الإجراءات التي لا تزال **قيد التخطيط**، والتي بلغت نسبتها ٢٩٪، فأهمها: وجود توجه لاعتماد صندوق الزواج، ووجود توجه لاستحداث وسام الأسرة للأكثر إنجاباً فيما يتعلق بالنمو السكاني، وتفعيل إنشاء لجنة قطر العمالية، وتطبيق الإجراءات الهادفة للحد من ظاهرة العمالة الهاربة فيما يخص القوى العاملة.

أما الإجراءات التي **لم تنفذ** من هذا المحور، والتي لم تتجاوز نسبتها (٧٪)، فإنها ترتبط عموماً بأطر تنظيمية لها علاقة بالتوجهات الخاصة بسياسات الإحلال والأجور والتوظيف.

- **المحور الثاني (النمو الحضري والإسكان والبيئة):** وصلت نسبة الإنجاز في هذا المحور إلى ٨٣٪ من مجموع الإجراءات المعتمدة في السنة الخامسة، والبالغ عددها ٦.

وأهم **الإنجازات** التي تحققت في هذا المحور ترتبط بتطوير المراكز الحضرية القائمة في البلديات الواقعة خارج حدود الدوحة الكبرى، ومنحها المزايا التي تشجع على البقاء فيها، ووجود توجه لتوفير مختلف الإمكانيات الداعمة لإنشاء مدن (صغيرة ومتوسطة) جديدة في البلديات الواقعة خارج حدود الدوحة لكبرى، وذلك فيما يخص النمو الحضري. أما فيما يخص قضايا الإسكان، فقد تحققت الإجراءات المتعلقة بتفعيل القرارات الصادرة بشأن هدم المساكن القديمة والمتداعية أو ترميمها، وتفعيل القرارات الصادرة بشان إخلاء مساكن العزاب المجاورة لسكن العائلات، كما تحقق في مجال البيئة العمل على تعزيز الجهود الهادفة للحفاظ على سلامة البيئة ونظافتها .

أما الإجراءات التي هي **قيد التشريع** ، والتي بلغت نسبتها (١٧٪)، فإنها ترتبط أساساً بترشيد استخدام المياه وتنميتها، بما يلبي احتياجات الجيل الحالي والأجيال القادمة.

- **المحور الثالث (التعليم والتدريب والشباب):** وصلت نسبة الإنجاز في هذا المحور إلى ٨٦٪ من مجموع

الإجراءات المعتمدة في السنة الخامسة، والبالغ عددها ٨. ويرتبط مستوى الإنجاز في هذا المحور الحيوي، الذي يلقى رعاية حكومية مستمرة، يرتبط أساساً بإطلاق مشاريع استراتيجية التعليم والتدريب ٢٠١١-٢٠١٦، وتفعيل إجراءات تمكين الشباب في الدولة.

وأهم **الإنجازات** التي تحققت في محور التعليم والتدريب والشباب، هي: متابعة رصد التحولات التعليمية في المدارس والجامعات، والعمل على إدماج احتياجات سوق العمل في السياسة التعليمية، وفي مجال التعليم، والعمل على تحديد الاحتياجات المستقبلية من التدريب والعمل على توسيع الفرص التدريبية في مجال التدريب. أما فيما يتعلق بالشباب، فبالإمكان الإشارة إلى تحقيق توسع في البرامج والمشاريع التي تساهم في بناء قدرات الشباب ووضع برامج خاصة ببناء قدرات الشباب في المجالات الثقافية والتكنولوجية والرياضية...الخ.

أما الإجراءات التي لا تزال **قيد التخطيط**، والتي بلغت نسبتها ١٢٪، فإنها ترتبط أساساً بتحديد الاحتياجات المستقبلية لسوق العمل في قطاع التعليم.

- **المحور الرابع (الصحة العامة والصحة الإنجابية):** وصلت نسبة الإنجاز في هذا المحور إلى ٨٣٪ من مجموع الإجراءات المعتمدة في المرحلة الرابعة، والبالغ عددها ٦.

وأهم **الإنجازات** التي تحققت في محور الصحة العامة والصحة الإنجابية، هي التوسع في تقديم الخدمات الصحية وتحسين مستواها بما يلبي الاحتياجات المتزايدة للسكان ويتلاءم مع زيادة برامج الصحة الوقائية، ولاسيما تلك المخصصة للوافدين الجدد للدولة ودعمها، والتوسع في تقديم خدمات الصحة الإنجابية وتحسين مستواها، ورفع مستوى الوعي بقضايا الصحة الإنجابية ..الخ.

أما الإجراءات التي لا تزال **قيد التخطيط**، والتي بلغت نسبتها ١٧٪، فإنها ترتبط بالعمل على توفير البرامج الداعمة للحد من انخفاض معدلات الخصوبة والإنجاب لدى المرأة القطرية.

- **المحور الخامس(المرأة والطفولة):** وصلت نسبة الإنجاز في هذا المحور إلى ٥٠٪ من مجموع الإجراءات المعتمدة في السنة الخامسة، والبالغ عددها ٤.

وأهم الإنجازات التي تحققت في محور المرأة والطفولة هي: تشجيع إنشاء مؤسسات المجتمع المدني التي تعزز مساهمة المرأة في التنمية وتوسيع الخيارات التعليمية للأطفال القطريين .

ثانياً) التوجهات المستقبلية

ستشتمل السنة السادسة من بدء تنفيذ السياسة السكانية لدولة قطر والتي تتزامن مع انطلاق المرحلة الخماسية الثانية من عمر هذه السياسة على مسارين أساسين يجمعان بين المتابعة السنوية والتقييم المرحلي (الخماسي)، وذلك من خلال تنفيذ برنامج عمل المتابعة السنوي والتقييم الخماسي الاول للسياسة السكانية (٢٠٠٩-٢٠١٤)، ويكمل هذان المساران العمل المؤسساتي في مجال متابعة السياسات العمومية المرتبطة بقضايا السكان والتنمية، وذلك من خلال تنويع أدوات الرصد والتقييم بما يتوافق مع المعطيات والتحديات الجديدة.

أ. برنامج المتابعة السنوي (أكتوبر ٢٠١٤-أكتوبر ٢٠١٥):

سيركز برنامج المتابعة السنوي في مرحلته السادسة على جملة من الخطوات، أهمها:

- **مناقشة الغايات المحورية والأهداف الرئيسية للمرحلة الثانية (٢٠١٤-٢٠١٩) وإقرارها:** بمناسبة اليوم القطري للسكان في ٢١ أكتوبر ٢٠١٤، والذي شارك فيه رؤساء وأعضاء مجموعات عمل متابعة تنفيذ

برنامج السياسة السكانية، تم عقد ١٣ حلقة نقاشية، أوكلت لها مهام البدء في مراجعة الغايات المحورية وأهداف كل مجموعة بما يتناسب والتحديات التنموية والديمغرافية الجديدة التي شهدتها الساحة الوطنية، وذلك للخروج ببرنامج عمل معدل للسياسة يتماشى مع تطلعات رؤية قطر الوطنية والاستراتيجيات التنموية المعتمدة وانعكاسات التحديات المستقبلية على الواقع السكاني للدولة، وعلى الجوانب المجتمعية والحيوية المرتبطة به. وعلى ضوء ما تم تداوله في الحلقات النقاشية المذكورة والمشاورات والمداولات المتواصلة بين فرق العمل والمكتب الفني، سيقوم المكتب الفني بصياغة غايات وأهداف المرحلة الثانية من متابعة تنفيذ السياسة السكانية لدولة قطر (٢٠١٤-٢٠١٩)، ليتم بعد ذلك إقرار برنامج عمل السياسة السكانية المعدل الذي سيرفع للجنة الدائمة للسكان للمراجعة، وذلك تمهيداً لاعتماده من قبل مجلس الوزراء الموقر. وبعد ذلك سيعمل المكتب مع مجموعات العمل على اعتماد الإجراءات الكمية والنوعية التي من شأنها المساهمة في رصد واقع كل هدف. لتكتمل بذلك صياغة برنامج عمل السياسة السكانية لدولة قطر. علماً بأن هذه المراجعة ستأخذ بعين الاعتبار التحولات المؤسساتية التي طرأت على تركيبة المؤسسات الحكومية والمرتبطة أساساً بدمج بعض الوزارات، أو إنشاء وزارات جديدة، ليتم بذلك تعديل تركيبة المؤسسات الأساسية والمؤسسات الداعمة بما يتناسب والواقع المؤسساتي الجديد.

- **إعداد استمارتي التنفيذ والمتابعة:** بعد تحديد الغايات والأهداف المشار إليها وتحويلها إلى مجموعة من الإجراءات والمؤشرات، سيقوم خبراء المكتب الفني بإعداد استمارتين: الأولى خاصة بالجهات التنفيذية، والثانية بمجموعات عمل نقاط الارتكاز من أجل تسهيل مهمة متابعة تنفيذ برنامج العمل.

ووفقاً للخطة الزمنية الخاصة بالسنة السادسة، سيتم إرسال استمارة المتابعة الخاصة بكل مجموعة من مجموعات العمل في بداية شهر مارس ٢٠١٥، حيث سيطلب من رؤساء المجموعات القيام بما يلي:

- دعوة أعضاء كل مجموعة للاجتماع برئيسها لعرض الاستمارة عليهم وتوزيع المهام فيما بينهم ومتابعة عملهم.
- البدء بعملية جمع البيانات اعتباراً من أول شهر أبريل ٢٠١٥.
- وسيكون آخر موعد لتسليم الاستمارة معبأة للمكتب الفني هو الشهر السادس من العام القادم (يونيو ٢٠١٥).

ب. التقييم الخماسي الأول للسياسة السكانية (أكتوبر ٢٠٠٩-أكتوبر ٢٠١٤):

انطلاقاً من أن السياسة السكانية للدولة عبارة عن سيرورة متواصلة من صياغة الأهداف وتحقيقها، ثم الانتقال إلى أهداف أخرى أكثر تقدماً، فإن التطبيق العملي لبرنامج عمل هذه السياسة يتطلب، وبصورة دائمة، المراجعة والتعديل والتصويب للنواقص والثغرات والعيوب المحتملة.

بناءً عليه، فإن السياسة السكانية للدولة ستخضع مع نهاية المرحلة الخماسية الأولى (٢٠٠٩-٢٠١٤) لعملية مراجعة مستفيضة وتقييم معمق وشامل منذ انطلاقتها، وذلك بهدف بلورة غايات وأهداف جديدة تخدم الغاية الرئيسية للسياسة السكانية، بما يتلاءم مع الواقع الجديد وانعكاساته المستقبلية على الواقع السكاني للدولة والنسق الاجتماعي العام. وسيعتمد هذا التقييم على الرصد الدقيق لمختلف الإجراءات (الكمية والنوعية)، وقياس مستويات الإنجاز في كل محور، وتحديد طبيعة التحديات التي تواجهه.

الهوامش والمصادر والمراجع

١. وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، قطاع الإحصاء: www.qsa.gov.qa.

٢. جهاز الإحصاء، النشرة السنوية للإحصاءات الحيوية، أعداد مختلفة.

٣. المجلس الأعلى للصحة، التقرير السنوي ٢٠١٣، مارس ٢٠١٤.

٤. المصدر السابق

٥. جهاز الإحصاء، تعداد عام ٢٠٠٤ ومسح القوى العاملة بالعينة للربع الثاني من عام ٢٠١٤.

٦. وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، مسح القوى العاملة، الربع الثاني ٢٠١٤.

٧. جهاز الإحصاء، تعداد عام ٢٠١٠، وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، مسح القوى العاملة، الربع الثاني ٢٠١٤.

٨. وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، مسح القوى العاملة، الربع الثاني ٢٠١٤.

٩. وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، مسح القوى العاملة، الربع الأول ٢٠١٤.

١٠. وزارة التخطيط التنموي والإحصاء والمعهد الدبلوماسي، مؤشرات التنمية المستدامة في دولة قطر ٢٠١٣، ديسمبر ٢٠١٣.

١١. المجلس الأعلى للصحة، التقرير الإحصائي الخاص بالصحة في قطر ٢٠١٢، إصدار عام ٢٠١٤.

١٢. المصدر السابق

١٣. المصدر السابق

١٤. وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، مسح القوى العاملة، الربع الثاني ٢٠١٤.

١٥. وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، مسح القوى العاملة، الربع الأول ٢٠١٤.

١٦. تعتمد بعض الجهات مصطلح المسنين لمن هم في سن ٦٥ سنة فما فوق، وتعتمد أخرى ٦٠ سنة فما فوق. وبما أن السن القانوني للتقاعد في دولة قطر هو ٦٠ سنة، فقد اعتمدنا هذا السن.